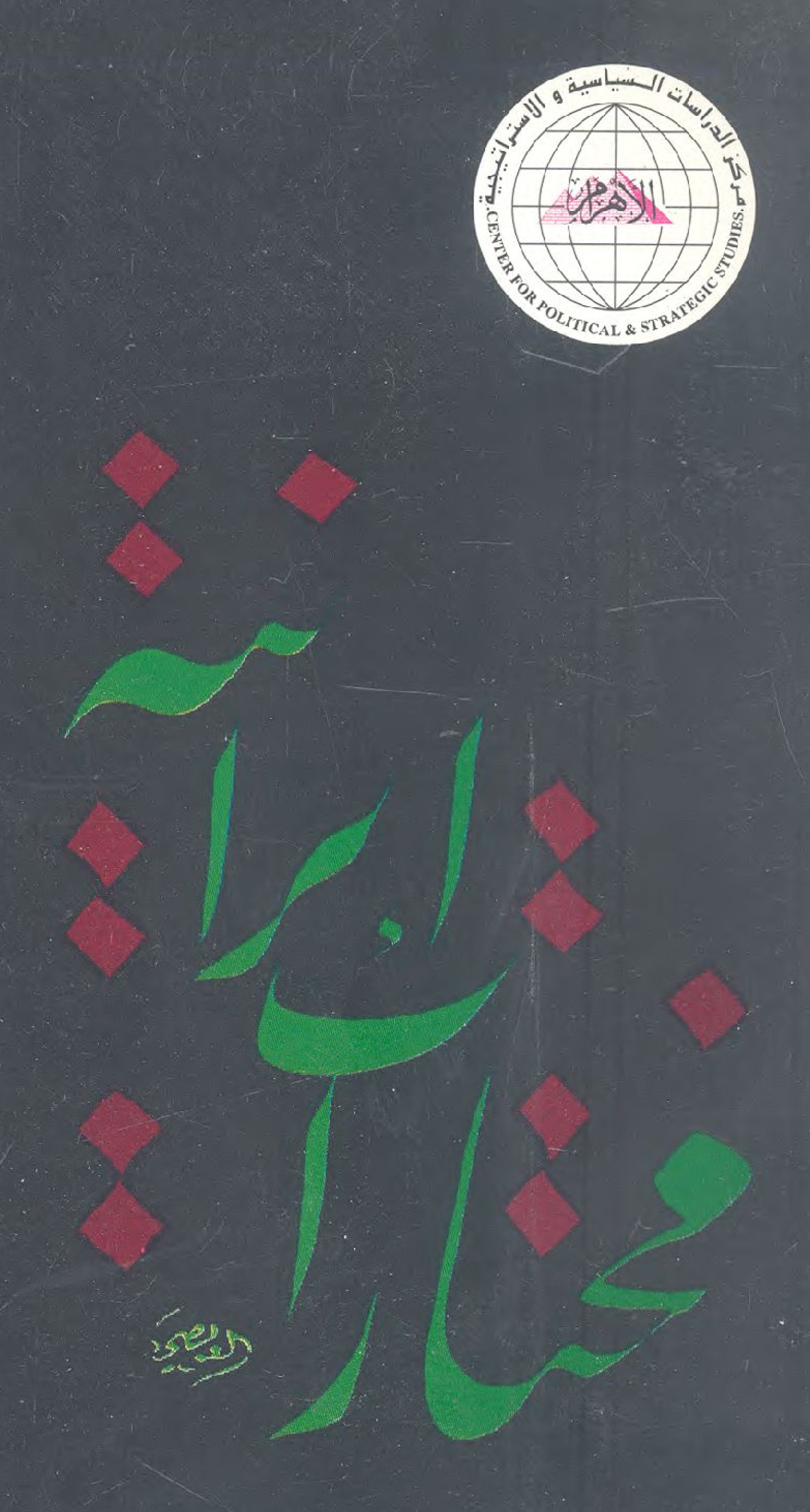


السنة الأولى - العدد الرابع - نوفمبر ٢٠٠٠

٤

السنة الأولى ـ العدد الرابع ـ نوفمبر ٢٠٠٠

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د.محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

د. محمد محمود عبد المحسن

د. مصطفى موسى شرف

أ. فتحى أبو بكر المراغى

المدير الفنى :

السيد عزمى

الاخراج الفنى :

حامد العويضى

صورة الغلاف :
نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان ـ إيران

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧

« مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان « رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

العولمة والسياسة

فى خطابه الهام أمام مؤتمر حوار الحضارات الشهير فى نيويورك على هامش قمة الألفية فى سبتمبر الماضى شرح الرئيس الإيرانى السيد محمد خاتمى تأثير الموقع الإيرانى جغرافيا واستراتيجيا فى قلب العالم على الثقافة والفكر فى إيران وهما بالطبع من أهم مكونات السياسة الخارجية.

أوضح خاتمى فى هذا الخطاب أن هذا الموقع الاستثنائى «جعل إيران تقع فى مسار هبوب الأعاصير السياسية وتفاعلات العلاقات التجارية، وكذلك فى مسار نسيم التبادل الثقافى الذى يسمو بالروح والنفس»، ومن النتائج الطبيعية المترتبة على هذا الموقع الجغرافى، كما يقول خاتمى، «نمو نوع من الذوق والثقافة يمكن اعتباره سمة أصلية للروح الإيرانية على مدار التاريخ». هذه السمة عندما نخضعها للملاحظة من منظور علم النفس الاجتماعى والتحليل الفلسفى للعناصر المكونة للطبيعة الإيرانية، يتبين - كما يوضح خاتمى - وجود «قوة استثنائية منفردة داخل الثقافة الإيرانية يمكن أن يعبر عنها بقوة الاستيعاب». والمقصود بقوة الاستيعاب هنا قدرة التأمل والتدبر فى عادات وأساليب ومنجزات مختلف الثقافات والحضارات والقيام باختيار العناصر المناسبة لاقتباسها وإضافتها إلى الرصيد الثقافى الخاص بالأمة الإيرانية.

خاتمى كان يقول ويوضح هذا كله أمام مؤتمر الحضارات ليؤكد حقيقة التفاعل المتبادل بين مختلف الثقافات والتأثير المتبادل، وبالتالى بين كل ثقافة وأخرى الأمر الذى يفرض التلاقى والحوار وليس الانقطاع والصراع بين هذه الثقافات والحضارات.

ويضيف خاتمى إلى ذلك: «ان الانتقال الحر للمفاهيم الحضارية إلى مناطق العالم المختلفة أمر لا يستطيع أن يقف أحد أمامه. وإذا لم يتم التحاور بين المثقفين والعلماء والمفكرين والفنانين حول مختلف المجالات الحضارية يخشى أن تعانى الشعوب نوعاً من فقدان الهوية الثقافية تكون نتيجته ألا تجد هذه الشعوب موضعا للتعايش إلا فى اطار أمنها الثقافى الخاص بعيدا عن الأفق المفتوح للثقافة العالمية».

هل هذا يعنى ان خاتمى مستعد للتفاعل والقبول بظاهرة العولمة كظاهرة عالمية حديثة أخذت تشكل هوية الثقافة العالمية؟ كيف ستؤثر العولمة على الثقافة الإيرانية من ناحية، وعلى السياسة الخارجية الإيرانية من ناحية أخرى؟

السؤال يعيدنا إلى نمط العلاقات بين قيادة النظام العالمى من ناحية، والنظم الفرعية الاقليمية ووحداتها الفاعلة من ناحية أخرى.

فإذا كانت العلاقة فى الأصل بين قيادة النظام العالمى والنظم الفرعية الاقليمية هى علاقة تبعية من الثانية للأولى، فإن الواقع العملى أثبت أيضا قدرات فاعلة للنظم الاقليمية تؤثر فيها بقوة فى تفاعلات النظام العالمى، الأمر الذى يعنى ان العلاقة هى، من الناحية الفعلية، علاقة تأثير متبادل وليست تأثير فى اتجاه واحد فقط، وهذا بالفعل يتطابق مع منظور الرئيس خاتمى للتأثير والتفاعل المتبادل بين مختلف الثقافات، بما يعنى أن الحديث عن ثقافة عالمية يجب أن يعبر عن المكونات الأصلية لمختلف الثقافات فى العالم.

قد يكون هذا صحيح نظريا، لكن درجة ومستوى التأثير تختلف بالطبع من دولة إلى أخرى، ومن نظام فرعى إلى آخر. فتأثير ثقافات القوى العظمى والكبرى فى الثقافة العالمية يفوق بكثير تأثير ثقافات الدول الأصغر، الأمر الذى يجعل ثقافة الأخيرة معرضة للاهتزاز بعنف بفعل ضغوط الثقافة العالمية، ويجعل التفاعل أقرب إلى الصراع منه إلى التفاعل الطبيعى.

من هنا بالتحديد تختلف علاقات الدول مع دعوة العولمة، وما ينطبق على الثقافة ينطبق أيضا على الاقتصاد، وكذلك على السياسة الخارجية.

أين إيران من كل هذا؟

فى إجابته على سؤال قريب من هذا السؤال، وبالذات

الخـــارجـــيـة الإيـــرانيـــة

عن تأثير العولة على الأمن الخارجي لإيران، ومن ثم على سياسة إيران الخارجية يوضح الدكتور سيد كاظم سجاد بور المدير العام لمعهد الدراسات السياسية والدولية التابع للخارجية الإيرانية أن معرفة هذا التأثير تتأتى من الاجابة على تساؤلات ثلاثة هي:

١ ـ كيف يمكن للعولة ان تسير وتوظف البيئة الأمنية العالمية؟

٢ ـ ما هو تأثير هذا التطور على الأمن الخارجي لإيران؟

٣ ـ أية اجابات مناسبة يجب على إيران ان تقدمها في مجال أمنها الخارجي؟

والاجابة على هذه التساؤلات الثلاثة هي:

* إن العولة تعد ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة، إذ تحتوى في ذاتها على بعض جوانب الغموض، كما أنها صارت من ناحية أخرى، سببا لظهور متغيرات جديدة وبارزة في البيئة الدولية، وفي اللاعبين الدوليين الجدد، وكذلك في القواعد الجديدة، وأيضا في التركيبة الجديدة الخاصة بالأمن الخارجي للدولة.

* إن العولة لا تقدر، ولن تستطيع اصلا ان تغفل تأثير البيئة الأمنية الخارجية لايران. لذلك فقد أثرت هذه الظاهرة في بعض عناصر الثبات، وأيضا في بعض عناصر التغيير.

* إن المكاسب الأمنية للعولة لا تعد في مجموعها ذات أثر سلبي على إيران، والعكس أيضا، حيث لا يمكن اعتبارها ذات آثار ايجابية وحسب، ذلك أن الماهية التركيبية لهذه الظاهرة قد خلقت لإيران فرصا ايجابية وأيضا خلقت صراعات بها. وليس من الواجب على ايران أن تنسى مرة واحدة التهديدات والمخاطر التقليدية لبيئتها الأمنية، كما لا يجب عليها في الوقت نفسه أن تتجاهل التطورات الجديدة.

وإذا نظرنا إلى خصوصية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لإيران - كما أوضحه الرئيس خاتمي - فسوف نجد أن بيئة الأمن الخارجي لإيران، كما يقول سجاد بور، لا تعد من البيئات القائمة على أساس العلاقات الثنائية فقط، بل هي بيئة أمنية تقوم على أساس الاتصال والضغط والتفاعل مع البيئة الدولية نظرا لأن الموقع جعل من إيران مركزا لاهتمام المناطق الجغرافية المحيطة. ولذلك تركت التطورات الدولية، ولا تزال، آثارا هامة على بيئة الأمن الخارجي لإيران، وليس من قبيل المبالغة القول أن البيئة الأمنية الخارجية لإيران هي من أكثر البيئات الأمنية عالمية، ومن ثم فإن أي تحليل لعلاقة السياسة الخارجية والثقافة الإيرانية بالعولة يجب أن تعي حقيقة «عالمية» العنصر الدولي في تشكيل البيئة الأمنية الإيرانية.

ألا يعني هذا أن السياسة الخارجية الإيرانية لا تستطيع أن تكون معزولة عن البيئة العالمية أو أن تكون أسيرة فقط للمكونات الداخلية؟ وأن أي محاولة لحصر تأثير العامل الداخلي، خاصة العامل الديني، دون العوامل الخارجية يعني أن هذه السياسة ستكون في حالة صدام حاد ليس فقط مع العالم بل وأيضا مع نفسها؟

يقول مهدي فاخري في مجلة السياسة الخارجية (سياست خارجي) أن الأسس النظرية للسياسة الخارجية الإيرانية قد استلهمت، بعد انتصار الثورة، من مجموعتين من «القيم» تبدوان في حالة تكامل حيناً، وفي حالة تناقض وتصارع حيناً آخر. فمجموعة القيم المأخوذة عن الرؤية الإسلامية كانت نتاجا للفكر والقيمة المذهبية الدينية. وكانت أيضا نتاجا لفكر النخبة السياسية ولقطاع هام من الشعب. ولقد وضعت فكرة تشكيل «أمة واحدة» للدفاع عن المستضعفين في العالم والأخذ بنظرية «أم القرى» وضعت السياسة الخارجية الإيرانية في صدام ليس مع البيئة الخارجية في ظل خصوصيات النظام العالمي، بل وأيضا مع بعض المصالح الوطنية الإيرانية.

هذه الحقيقة تزيد من أهمية تأثير العولة في السياسة الخارجية الإيرانية، لكن تبقى المشكلة هي مدى قدرة النظام السياسي على التكيف مع متطلبات العولة، ومدى قدرة العولة على التغيير في النظام السياسي الإيراني.

د. محمد السعيد إدريس



هل يكرر خاتمي أخطاء رافسنجاني؟

■ سياست (السياسة) ٢٠٠٠/٨/٢٦

قبل فوز خاتمي في الإنتخابات الرئاسية الماضية عندما كان يتحدث رئيس الجمهورية آنذاك السيد هاشم رفسنجاني حول القضايا المختلفة عبر وسائل الإعلام من صلاة جمعة وإذاعة وتليفزيون وحين كان يتناول في أحاديثه تحديدا بالتحليل والتقييم الاقتصاد الإيراني، كان يردد دائما بأن حكومته لم تخطئ على أي نحو كان، فيما يخص سياساتها الاقتصادية وأن الشعب الإيراني لا توجد لديه أية مشكلات معيشية واقتصادية وأنه - أي الشعب الايراني- وفقا للتعبير الذي كان دارجا آنذاك - كان يعيش حياة «وردية غنائية».

وهو ما كان يتنافى تماما مع ما كان يعرفه الخبراء ورجال الاقتصاد من معاناة الناس من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي كانت قائمة في ظل ازدياد للفوارق الطبقية.

ولنفس هذا السبب فإن السيد هاشمي رفسنجاني عندما دخل معركة الانتخابات الرئاسية لفترة ثانية ورغم أنه لم تكن توجد آنذاك منافسة جدية وحقيقية فقد انخفض عدد الأصوات التي صوتت له الى عشرة ملايين صوت فقط.

ونظرا لأن السيد هاشمي لم يهتم بمغزى ودلالة ومفهوم انخفاض الأصوات التي صوتت لصالحه فقد أخذ يردد كلامه ورؤيته المعرفية حول الحياة «الوردية الغنائية» للشعب وذلك الى أن سقط في انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الاسلامي في أسوأ مصير له وهو ما لا توجد حاجة لذكره الآن.

لقد ذكرنا هذه المقدمة القصيرة لكي نقول ان السيد خاتمي في حديث له مع الاذاعة والتليفزيون الايراني في ٢٠٠٠/٨/٢٣ قد كرر نفس أخطاء السيد هاشمي حيث لم يقدم في حديثه أي توضيح حول عدم اصلاح الاقتصاد الايراني وكذلك بشأن ايجاد علاج للأزمة الاقتصادية طوال الثلاث سنوات السابقة. ليس هذا فحسب بل إنه سلك نفس نهج رئيس الجمهورية السابق فأعلن ان سياسات الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية موفقة وجديرة بالتقدير في حين انه اعترف في الوقت نفسه بأنه لم يستطع حتى الآن ايجاد نظرية محددة - وبعد مرور ثلاث سنوات - لادارة الدولة.

من ناحية اخرى فإن السيد خاتمي نظر الى النصف المملوء من الكأس وتغافل عن رؤية النصف الخالي بشكل جعله يقول إن الاوضاع المعيشية والاقتصادية للشعب ليست سيئة بل إنها قد صارت أفضل من ذي قبل، وذلك في حين أن نظرة عابرة للنصف الخالي من الكأس يمكن أن تجعله يعترف بالحقيقة القائلة انه طوال سنوات ثلاث سابقة وعلى الرغم من الزيادة الشديدة في الدخل النقدي والمالي للدولة فإن قدرة الشعب على الشراء قد قلت وأن عدد العاطلين قد ازداد وبلغ عدة ملايين وان مصانع كثيرة قد تعطلت وأن الفساد الاداري قد ازداد كما سادت التفرقة وعدم العدالة. على اية حال، فكما ان السيد خاتمي يعتزم المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة فإن كان يريد ان يصوت الناس لصالحه من دون ان يكون تصويتا مماثلا لما حدث لرئيس الجمهورية السابق، فمن الافضل له ان يعترف ويقبل بجوانب الضعف في حكومته فيما يخص الملف الاقتصادي وأن يعمل من الآن على وضع برنامج لاصلاح وتقوية خططه الاقتصادية وتحسين الوضع المعيشي للناس مع حل الازمات الاقتصادية التي تواجهها حكومته.

قانون العفو العام

■ حسين صفار مرندى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٦

على الرغم من ان تقديم بعض نواب مجلس الشورى الإسلامى لمقترحات حول مشروع قانون العفو العام أمرا ليس بجديد وله سوابق تمتد الى عهد حكومة المهندس موسوى، الا ان عرضه فى الظروف الحالية كان له حساسية اكبر مما سبق، مما جعل مختلف اجهزة النظام تقوم بوضع تصورات جادة حوله.

جاء فى مشروع القانون المقترح ان قرار العفو سيشمل جميع الافراد الذين خرجوا من ايران بعد انتصار الثورة الاسلامية ولم يرجعوا بسبب انشطتهم السياسية والاجتماعية وخوفهم من التعرض للعقاب والمحاكمة سواء كانوا من الافراد العاديين أو اعضاء الجماعات والأحزاب على ان يستثنى من هذا القانون الاشخاص الذين قاموا بأعمال ارهابية.

وفيما يلى الحالات السابقة لعرض مشروع هذا القانون:

١ – قامت الحكومة المؤقتة فى عام ١٩٧٩ بإعداد لائحة العفو العام لأول مرة بعد انتصار الثورة الاسلامية وقدمتها الي مجلس الثورة، وفى اوائل عام ١٩٨٠ أعلن الامام الخمينى مع صدور قرار العفو العام انه بداية من تاريخ صدور القرار ليس لأى أحد حق التعرض للاشخاص الذين شملهم قرار العفو.

٢ – فى شهر اكتوبر عام ١٩٨١ تحدث السيد ريشهرى وزير الاستخبارات آنذاك عن عفو عام لأعضاء الأحزاب لكن بشروط خاصة.

٣ – فى منتصف الثمانينات قدمت حكومة المهندس موسوى مقترحا يتم على اساسه منح عفو عام للايرانيين المقيمين بالخارج مع اعداد الظروف الملائمة لعودتهم وتقديم خدماتهم للبلاد.

٤ – فى شهر ديسمبر ١٩٩٠ اعلن محبى نيا ممثل مياندوآب فى مجلس الشورى الخامس فى حوار له مع جريدة (كيهان) ان ثمة مشروع قانون ينص على العفو العام لجميع الايرانيين الفارين من البلاد باستثناء الذين تلوثت ايديهم بدماء مواطنيهم، يستنبط مما سبق ان مسئولى النظام فى مختلف مراحل عمر الثورة قاموا بطرح مشروع العفو العام، واضعين فى اعتبارهم المصلحة العامة الايرانية من خلال اعطاء فرصة خدمة البلاد لأولئك المجرمين والمخطئين الذين ندموا على ماضيهم وأرادوا التوبة.

ويأتى المشروع الاخير فى نفس الاطار متوافقا مع المصلحة العامة، لكن من خلال امعان النظر فى الحالات السابقة يلاحظ بعض الأمور المغايرة تحيط بالمشروع الحالى ولا تتفق مع الروح العامة لفكرة القانون، مما يجعلنا نضع نصب اعيننا عدة نقاط هامة فى إطار بحث المشروع الجديد لقانون العفو العام:

١ – إن الاجابة الصادقة على تساؤل من هم الأشخاص الذين سيشملهم العفو؟ ستحل الكثير من المشكلات. بالطبع الغالبية العظمى من الايرانيين المقيمين بالخارج ليسوا ممن يخصهم هذا الاقتراح لأنهم لم يتركبوا جرما ولم يوجه إليهم إتهاما بسبب إقامتهم خارج وطنهم وبناء عليه يكون مشروع القانون مقترحاً لصالح الاشخاص المتهمين بسبب انشطتهم المعادية للثورة واتصالهم بالجماعات المناهضة للنظام، وبحكم هذا الاتهام تعقبتهم المحاكم القضائية والأجهزة الأمنية للجمهورية الاسلامية. اذاً يلزم بحث الحجم الفعلى للموضوع، وكم يبلغ عدد الاشخاص الذين سيشملهم قرار العفو.

ومع ان المعارضين للثورة المقيمين بالخارج يحاولون دائما تضخيم تعداد المنضمين اليهم ليلفتوا انظار المجتمعات الاوروبية والامريكية لكن الحقيقة أن النسبة المئوية لمن أعلنوا صلتهم بمخططات الجماعات المعادية للثورة مقارنة بمجموع الايرانيين المقيمين بالخارج ضيئلة جدا، ولا تتجاوز نسبة ٥٪.

على اية حال يجب الاهتمام بالواقع الفعلى للقضية فى اثناء بحث القانون.

٢ – تأسيسا على الفرضية السابقة، نرى من البديهى جدا أن المشمولين بالعفو العام من خلال تسليم انفسهم للنظام والشعب وإعلان ندمهم على ماضيهم إنما يقومون بتقليل أوزار ذنوبهم لكن بعد فترة وجيزة سيظهر بعض من ستشملهم رحمة النظام ورأفته بصورة المطالب بدور ما دون مراعاة حالهم السابق. لذلك من الضرورى التأكيد على انهم مجرد مخطئون يستحقون الجزاء وقد تم قبولهم فى احضان الأمة على أمل توبتهم وأن يقوموا بإصلاح أفعالهم الإجرامية السابقة والتكفير عنها، وأمارة توبتهم هى ألا يعودوا مرة اخرى الى نشاطاتهم التى اوجبت فرارهم الي الخارج، وإذا لم تؤخذ هذه الاعتبارات مأخذ الجد فى مشروع القانون ولائحته التنفيذية بعد التصديق الموقّع عليه، سيكون النظام والشعب الوفى للثورة والذى تحمل عبئها على أكتافه لحفظ هذا الميراث الالهى طوال عقدين كاملين، عرضة لاسجوابات هؤلاء المعفى عنهم قائلين لما فعلتم الشئ على هذا النحو او ذاك، حينئذ سيتبدل موقع الحاكم والمحكوم وحتما سيصل الأمر الى حد محاكمة الثوريين على يد المسيطرين الجدد على كرسى الحكم فيستجوبوا ويحاكموا بسبب ثورتهم وتصديهم للاعتداء، وتقديم الشهداء تحت وطأة قذف القنابل والصواريخ وعدم ترك المصانع ومراكز الانتاج والعمال اثناء الحرب الطاحنة بالاضافة، الى اعادة التعمير النسبى فى سنوات ما بعد الحرب.

ولعلهم فى النهاية يمنون ويصفحون عن الشعب الذى اقترف

هذه الآثام. هذا ليس حلما او محض خيال وأوهام، فهو واقع مرير قد شوهد جزء منه فى السنوات الاخيرة. فالمنتمون لمعارضة الثورة حتى اولئك الذين لديهم سوابق ارهابية فى صحيفة اعمالهم المشينة هم أنفسهم الذين وضعوا ايديهم علي الجرائد والصحف الايرانية وسيطروا عليها، وأخذوا يتعقبون القوات الثورية المخلصة اكثر من أى شئ آخر، ونهضوا يحاكمونها ويكيلوا لها الاتهامات والضربات الانتقامية تلك القوات التى تشكلت من سنوات على يد الحرس الثورى والبسيج والجمعات الاسلامية والعناصر الثورية الملتزمة.

وعلى الرغم من وجود وجوه مضيئة مساندة للثورة داخل المجلس السادس لكن يبدو ان قانونا ما سيتم التصديق عليه فى بيت الأمة يجعل من الثوريين والفدائيين وأسر الشهداء والأحرار من ابناء هذا الوطن مدنيين لأولئك الاشخاص الذين فروا من وطنهم وهو فى اشد محنة، فضلا عن اعلانهم العداء للنظام ولجوئهم للأجانب منشغلين باللهو وليالى الخمر. والآن حينما وصلت سبل معاداة الجمهورية الاسلامية فى الخارج الي طريق مسدود، طرأت على أذهانهم فكرة التربح من العودة الي الوطن.

٣ – نظرا للتداخل المشئوم الحادث فى السنوات الاخيرة بين قطاعات من القوى المنتمية الينا وأحداث معادية للثورة، يستلزم تنفيذ مثل هذا القانون إعداد مقدمات له داخل ايران أولا.

فتنفيذه فى تلك الظروف التى جعلت بعض الجماعات السياسية الايرانية تتوافق مع اعداء ظاهرين للثورة من اجل زيادة ثقلها فحسب يمكن ان يجر ايران الي مواجهة مخاطر امنية كبيرة. وطالما لم يتم وضع ضوابط وقواعد محددة لسلوك النشاطات الحزبية والسياسية تجاه الجماعات المعادية للثورة سيخلق الدخول الى هذا المعترك خطرا داهما علي ايران.

وعلى وزارة الاستخبارات والأجهزة الأمنية الإيرانية أن تدرك حساسية الأمر أكثر من غيرها.

حكومة التعتيم والغموض وعلامات الاستفهام!

■ صحيفة شما (أنتم) ٢٠٠٠/٨/٣١

منذ بدء عمل الحكومة المشهورة بحكومة جناح الثانى من خرداد (الاصلاح) وكأن السياسة الأصلية والثابتة التى استندت اليها هى إحداث التعتيم فى الدولة. فكلما تحدث سياسيو هذا الجناح، وكل حادثة تقع، يقام من حولها تعتيم كبير. لاحظوا الاصطلاحات التى استخدموها فى هذه الفترة:

١ ـ الاصلاحات:

يتحدث كل أطراف ذلك الجناح عن الاصلاحات وضرورتها ومستلزماتها، إلا أنهم لم يحددوا الاصلاحات التى يريدونها، ولم ينفذوا أياً منها. فهم يرددون فقط ضرورة الاصلاحات، وأهمية الاصلاحات، وقيمة الاصلاحات، جماعة معارضة للاصلاحات، شخص ما نموذج ومظهر للاصلاحات، جماعة ما وجناح ما بأكمله خلف الاصلاحات.

وفى النهاية لا أحد يمكنه أن يعرف ما هى اصلاحات هؤلاء السادة؟ وما الاصلاحات التى قاموا بها، أو يريدون أن يقوموا بها إن شاء الله قبل ظهور المهدى المنتظر.

٢ ـ المجتمع المدنى:

كأن فترة شهر العسل لهؤلاء السادة مع المجتمع المدنى قد انتهت حاليا، واشتد الخلاف بينهم، ومن المقرر أن يقع الطلاق، ليحل محله ضرب المجتمع، وحرب العصابات، وسيطرة جماعة، ومجتمع إلقاء الحجارة وتحطيم الزجاج، ومنع أى نوع من التجمعات ولو لحماية الدين.

ولكن على أية حال مازال هذا التعتيم والغموض قائماً.

٣ ـ الاغتيالات:

عرف فى النهاية لماذا وقعت أربعة حوادث اغتيال فى فترة هؤلاء السادة؟ ولماذا أمسكوا بالمرتكبين والقتلة، إلا أنهم ضاعفوا الغموض. ولماذا لم تستطع اللجنة الأولى والثانية والثالثة التى تم تشكيلهم للتحقيق إزالة التعتيم؟ ولماذا أخذوا الفيلم، ولماذا لم يسمحوا بعرضه؟ ولماذا قال رئيس الجمهورية «أنا اللجنة»وكان فقط فى الاسبوع الأول!! ولماذا كان كل هذا بإسم لجنة تحقيق رئاسة الجمهورية موضع اهتمام الصحف المؤيدة لخاتمى فقط؟ ولماذا قال السيد/ نيازى إن لجان رئيس الجمهورية كانت دائمة، وقد قدمت تقارير متتابعة. ولماذا جاء السيد ربيعى باعتباره أقرب شخص لرئيس الجمهورية، ورفض أحاديث نيازى، وقال: إننى أقول مالم يقل، ولم يقل شيئا، وكأنه لن يقول. ولم يظهر أحد ليقول للسيد ربيعى «قل بالله عليك، ودع هذا الغموض يزول، ولا تبقى القضية غامضة».

٤ ـ الصحف المستقلة:

لم يعرف فى النهاية ما هى الصحف المستقلة؟ فهل الصحف الحكومية مثل همشهرى وايران مستقلة أم التابعة للحكومة؟ هل الصحف المتعلقة بحلقة كيان وشركة مجتمع اليوم مستقلة أم تابعة؟ هل الصحف المدعمة من أمريكا وأوروبا وبقية حلفائهم تابعة أم مستقلة؟ هل صحف مثل (رسالت: الرسالة) شما: أنتم، جوان: الشاب، وانتخاب) مستقلة أم لا؟

٥ ـ قضية المدينة الجامعية:

كانت هذه القضية غامضة تماما ومازالت، ولم يعرف مؤخرا لماذا وقعت الحادثة؟ لماذا قام تدعيم الوحدة بتشغيل أول تجمع؟ لماذا لم تتم المتابعة، وماذا كان زى الأشخاص؟ ومن الأشخاص الذين ألقوا الحجارة على قوات الشرطة فى منتصف الليل؟ ومن الاشخاص الذين أخذوا قوات الشرطة كرهائن، ولماذا؟ من الأشخاص الذين أتوا بالحجارة؟ ومن أعطى الهاتف المحمول

للأفراد؟ وماذا كان دور بعض أعضاء الحكومة، وهل كان لهم دور أساسي أم لا؟ لماذا كان السلاح الذى قتل به عزت إبراهيم نجاد، فى يد السيد رهامى ورفاقة؟ لماذا كانوا يخفونه؟ لماذا أحضروه إلى المحكمة، ولم يسلموه من قبل للاستخبارات وقوات الشرطة والسلطة القضائية؟ ولماذا لم يتم تعقب رهامى بهذا الخصوص؟ وفى النهاية عندما سأل السيد رئيس الجمهورية، فماذا يكون موقف شخص مقتول؟

٦ـ قضية اغتيال حجاريان:

وماذا كانت قصة اغتيال حجاريان؟ ولماذا ضربوه؟ لماذا تمت محاكمة هؤلاء الشباب فقط؟ ماذا كان دور حكيمى بور؟ وفى النهاية أولئك الذين كانوا رفاق حجاريان، لماذا ضربوه؟ لماذا جاءوا وقالوا إنهم أصابوا حجاريان برصاصتين، أصابته واحدة منهما فى كتفه، فى حين أنه عرف بعد ذلك أنه اصيب برصاصة واحدة فقط، وأن كتفة سليم. ولماذا لم يتم تعقب شريط تهديد أحمدى، وماذا كانت قضية التهديد والشريط؟ والاسلاميون الاصوليون الذين كانوا يبلغون بإسم (فدائيى الاسلام الخالص) ماذا كانوا، وماذا فعلوا؟ ولماذا يبلغون ثانية؟ ولماذا لا يهددون أى شخص بعد اصابته بالرصاص!

٧ـ التنمية السياسية:

لا أحد حتى الآن يعرف ماذا تعنى التنمية السياسية؟ ولم ير أحد أيضا كيف يجد السياسى التنمية!

عرف فقط أن التنمية السياسية تعنى القاء المحاضرات والسماح بنشرات شديدة تابعة لجناح ما، وبتعدد الأحزاب ظاهريا، وفى الواقع تجمع بضعة اشخاص، والاساءة لجميع الاجنحة المخالفة لهذا الجناح، واشتباك وتصفيق وصفير، وفى النهاية مثلما حدث أسمى مظهر للتنمية السياسية فى خرم أباد حيث ألقى مؤيدو تدعيم الوحدة الحجارة فى عمليات ديمقراطية ومتسامحة تماما وقانونية وعقلانية، كما حطموا الزجاجات، وأصابوا قوات الشرطة بجروح بعيدا عن أى نوع من العنف وبكل رقة الثانى من خرداد، وقتلوا واحدا منها.

وبالقطع كان الغموض فى طريقة تلقى صحف الثانى من خرداد (الاصلاحيين)، حيث اطلقت واحدة منها على قاذفى الحجارة فى خرم آباد إسم (الشعب) وأسمتهم أخرى (انتهازيين) وثالثة اسمتهم (مؤيدى طلاب تدعيم الوحدة) والآن ما هو الصحيح، يجب أن تشكل عدة لجان تحقيق من المجلس والحكومة، وآخرين. و فى النهاية يصلون إلى نوع من التنمية السياسية فى هذا الصدد!!

٨ـ نشاط الحكومة:

قبل انتخابات رئاسة الجمهورية كان البحث عن الاستجواب، وكانت الحكومة مستجوبة؛ وبعد الانتخابات رفعوا شعارات معرفة حق الشعب وما شابه ذلك، ولكن لم يعرف ما معنى الحكومة المستجوبة، وعلى هذا النحو ظل هذا المصطلح (المستجوبة) فى غموض وتعتيم ومازال هكذا وسيظل. ولكن على أية حال كان أسبوع الحكومة، وكان من المقرر أن يتم استجواب هذه الحكومة ولكن تقرر أن يتم تنازل نشاط الحكومة فى حديث صحفى.

ولكن فى آخر لحظة وربما ساعات تغير هذا القرار لأنه عرف أنه ستطرح اسئلة على أصحاب الحديث من قبل صحف غير مستقلة (والمستقلون من وجهة نظر السادة هى القواعد التى كانت قد تعطلت) لن ترضيهم. ولذلك كان القرار أن يدير الحديث ثلاثة أشخاص، ويسألون أسئلة معدة من قبل.

وضاعت عدة ساعات فى الحديث، وأبعدوا الكثير مثل كاتب صحيفة (كار وخانواوة: العمل والأسرة)، وحدقوا فى شاشة التليفزيون ليعرفوا ماذا وضعت هذه الحكومة الاصلاحية المحترمة خلال ثلاث سنوات من ورود على رؤوسهم ودولتهم وأمتهم حيث أنهم لا يرون هذه الورود.

وبعد ليلتين وفى كل ليلة حوالى ساعتين، فى النهاية لم يعرف أحد قط ماذا كان نشاط السيد خاتمى؟ وماذا يريد أن يفعل؟ وظل نشاط الحكومة غامضا أيضا كما كان وسيظل.

هل يستقيل وزير الداخلية؟

■ صحيفة شما (أنتم) ٢٠٠٠/٩/٢١

إن عملية إحصاء بسيطة خلال فترة تولى موسوى لارى لوزارة الداخلية ستثبت لكل شخص محايد فى الدولة انه لم يستطع القيام بأى من وظائفه على النحو المطلوب.

إنه لم يستطع الحفاظ على الأمن فى الدولة، وهذا اهم مسئولياته، فقد وقعت فى عهده حوادث مريرة مثل حوادث المدينة الجامعية واضطرابات طهران، جتيشساران خلخال ، خرام آباد، وكان جميعها يمكن منعه والحيلولة دونه بالاجراءات الجادة. إلا انه لم يستطع اتخاذ التدابير اللازمة. وقد كانت آخر حادثة وقعت مريرة للغاية ولا مثيل لها، فبينما كان رئيس الجمهورية منهمكا فى إلقاء خطبة للشعب، هاجمت جماعة بالخناجر والبلط سوق الذهب بشعار الحرية، وروعت المواطنين، وسرقت ذهبهم.

فإذا كان الوزير لا يستطيع الحفاظ على الأمن، ويعجز أمام عشرات من الهمجيين فليسمح لشعبه الذى يستطيع ان يحافظ على الأمن جيدا بجماعات المتطوعين والمساجد والمتدينين فى الأحياء مثلما فعلوا فى سنتى ٧٨، ٧٩.

هل يقبل رئيس السلطة التنفيذية - المسئول عن اعمال مجلس الوزراء وعن كل واحد من الوزراء - هذا العجز فى

وزارة الداخلية؟

إن وزير الداخلية ليس بمقدوره الحفاظ على ارواح المواطنين فى سراوان، فقد تحركت الاهالى جميعا يوم الجمعة، وطالبوا بأن يقوم مسئولو الأمن والشرطة بوظائفهم. وفى قم قتل اللصوص بعض الاشخاص من بينهم الشهيد سليم زاده عضو مجلس الجمعية الاسلامية للمثقفين بقم، وأيضا لم يستطع السيد الوزير القيام بأى شئ.

وأثناء الحوادث المتعددة تشير التقارير الى تدخلات نسبية او عجز المسئولين بوزارة الداخلية. وفى تقرير حادثة خرم آباد، اعتبر النائب السياسي – الأمنى للسيد لارى، والنائب السياسي والمستشار الثقافى لمحافظ لرستان الذين كانوا يتلقون الأوامر من المركز بدلا منه اعتبروا دخلاء، ويقوم وزير الداخلية بحمايتهم بدلا من التحقيق وإقالتهم مؤقتا على الاقل. وتقوم سكرتارية مجلس أمن الدولة التى يرأسها، بالمواجهة الحزبية والسياسية لتقرير هيئة التحقيق الرسمى فى الدولة.

وبناء على ذلك فمن الطبيعى ان يتحمل وزير الداخلية بشخصه مسئولية هؤلاء الافراد المباشرة، وبحمايته لهم يستجوب نفسه امام مسئولى القضاء.

وقد قصّر وزير الداخلية كثيرا فى الانتخابات التى يتمثل فيها مبدأ شعبية وجمهورية النظام الاسلامى.

لم يستطع موسوى لارى أن يقر التفاهم الطبيعى بين المنفذين والمشرفين. وتقريبا فى اغلب الانتخابات شهد الجميع خلافات منفذى وزارة الداخلية مع لجان الاشراف سواء إشراف المجلس على اللجان أو إشراف مجلس صيانة الدستور.

وفى النهاية فى انتخابات المجلس السادس حيث بلغ الأمر مراحل الشديدة ادت الى شكوى مجلس صيانة الدستور من وزارة الداخلية، وبالمثل قامت وزارة الداخلية بشكوى مجلس صيانة الدستور، وفى النهاية اتضح أنه حدث تزوير واسع النطاق فى انتخابات طهران وكانت آراء ٨٠٠ صندوق باطلة، وانتهى الأمر الى التحقيق القضائى. ورغم انه لم تعلن نتيجة التحقيق القضائى حتى الآن، الا ان نتيجة ذلك التحقيق مهما تكن، فليس فى استطاعة وزارة الداخلية كتمان فعلتها السيئة حيث اعلنت نتيجة الآراء للدكتور حداد عادل فى صندوق تحت سيطرة منفذى الانتخابات بلا شئ (صفر) فى حين أنه كان قد أدلى برأيه بنفسه فى هذا الصندوق، وأعلن ذلك الا ان وزير الداخلية لم يهتم حتى قامت لجنة الاشراف بالحصر، وأقرت ٢٧٠ صوتا لصالح حداد عادل.

ومما يحسب علي موسوى لارى ايضا أنه سجل فى فترته اقل رقم للمشتركين فى الانتخابات فى المرحلة الثانية للمجلس السادس فى طهران.

لقد قال وزير الداخلية - نقلا عن صحف الاصلاحيين - موضوعات جديرة بالتأمل، فقد قال (استخدام الدين كأداة مؤشر لانحراف جديد) وقال: إن تيارا سياسيا مع الأسف عندما حل محله تيار آخر، قال لقد ضاع الدين. وقد ادان وزير الداخلية هذه المقولة (لم يعرض عن الدين طوال ٥٠ سنة من حكومة بهلوى بقدر ما اعرض عنه فى السنوات الثلاث الاخيرة). ليس الحديث الغامض وإيجاد التساؤلات فى المجتمع لائقا بوزيرالداخلية، وهو المسئول عن شئون الدولة. فمن فضلك قل بصراحة وسرعة من هم هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون انفسهم تمثالا للدين ويستخدمون الدين كأداة.

هل تقصد خبراء الأمة؟ هل تقصد مراجع التقليد وفقهاء الاسلام؟ قطعا ليسوا هم . اذن فمن تقصد؟ قل للشعب بصراحة وصدق حتى يتضح واجبب الشعب معك ومعهم.

من وجهة نظرك ماالجناح السياسى فى الدولة الذى هزم فى الانتخابات.

اذا لم تقل هذا التيار السياسي بوضوح، لن يصدق الشعب كلامك لأنهم لا يعرفون من تقصد حتي يقرروا. والنتيجة ان وزير الداخلية يتدنى عندما يصبح عديم الثقة، وعلي درجة عضو لجماعة او جناح سياسى يتحدث ضد منافسه.

فمن ناحية، يؤدى الغموض فى مثل هذه المواقف الى الاستغلال من التيارات غير الذاتية. وفى النهاية يطالب الشعب بالوضوح فى المواقف.

يا سيادة وزير الداخلية ان مشكلتك لن تحل بهذه الكلمات. ان مشكلتك الأساسية هى العجز فى اداء المهام، مشكلتك هى التحرك الحزبى المتعصب فى وزارة الداخلية. ولهذا السبب اجبرك البعض من خارج المجموعة على بعض أعمال، وقد اجبرت المؤسسات الأمنية والاستخبارات والقضاء فى الدولة قانونيا علي ان تستدعيهم. ولأن اكثر المطلوبين يعلمون أنهم سينالون الادانة القانونية، فقد اصابهم القلق . فمن الافضل لك ان تترك أمرهم للقانون وتحافظ على الدولة والأمن القومى بدلا من هذه المواقف.

الحقيقة والوهم فى قضية مهاجرانى

■ حياة نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/٣٠

فجأة أشيعت أنباء عن استقالة وزير الثقافة عطاء الله مهاجرانى الذى اثار جدلا كبيراً فى الساحة الايرانية منذ توليه هذا المنصب. فالتيار المحافظ ينسب لمهاجرانى انه يريد «تخريب» الثقافة الإيرانية ،وأنه منذ اعتلائه لموقعه الوزارى قد مارس العديد من السلوكيات التى تمثل خروجا واضحاً عن الخط العام لأيديولوجية الثورة الإسلامية. أما التيار المعتدل والذى يعد مهاجرانى أحد سواعده الأساسية فقد سخر من هذه الأنباء واعتبر أن ورائها من يريد تشويه صورة الرجل فى الشارع السياسى.

أيا يكن الأمر، فإن هذا الخبر المغلوط حول مهاجرانى قد أعاد الجدل حول هذا الوزير «المشاكس»، والذى هو فى الحقيقة لا يمثل جدلا حول شخص الوزير، وإن كان يحمل فى ظاهره ذلك، حيث أنه جدل حول سياسة الاصلاح برمتها والسياسات العامة التى تولى تنفيذها حكومة الرئيس خاتمى الذى صعد الى سُدة الحكم فيما عرف بملحمة خرداد ١٩٩٧. هذا الموضوع يحمل رؤيتين مختلفين حول تقييم هذه الاشاعة.

(١) استقالة مهاجرانى وآمال المحافظين

■ حياة نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/٣٠

نشرت جريدة (رسالت نو) يوم ٩/٢٥ فى عمود مجلس الاصلاحات نقلا عن مصدر موثق خبر استقالة عطاء الله مهاجرانى وزير الثقافة والارشاد الاسلامى، وأن استقالته قد قبلت. كما ذكرت جريدة (رسالت) فى نشرها للخبر أن احمد مسجد جماعى سيخلفه فى منصبه وهو من ينوب عن مهاجرانى بالفعل الآن. وقالت كيهان فى عددها الصادر فى نفس اليوم أن بعض نواب المجلس كانوا ينتظرون اعلان اسم المرشح لتولى منصب وزير الثقافة مع إعلان إسم وزير الاتصالات الجديد بالقرار الصادر من رئاسة الجمهورية والذى قرىء بالمجلس، ووصلت سعادة المحافظين بهذا الخبر الى هيئة الاذاعة والتليفزيون فأذاعوه فى النشرات الاخبارية الخارجية وقد جُملت الوحدة المركزية للأخبار التابعة للاذاعة والتليفزيون الخبر بقولها «لقد انتقد علماء الدين والشعب الغيور على الثورة والقيم الاسلامية سياسات وزير الثقافة والارشاد الاسلامى لمرات عديدة».

إلا أن كل هذه السعادة التى غمرت المحافظين لم تدم، ففى اليوم التالى كذبت ادارة العلاقات العامة لرئاسة الجمهورية خبر الاستقالة وقالت: ان رئاسة الجمهورية لم تتخذ قرارا بشأن هذه الاستقالة وأعرب عطاء الله مهاجرانى عن عمق أسفه وأساه لاذاعة الخبر فى هيئة الاذاعة والتليفزيون وكتب فى خواطر له تحت اسم اجهزة الاعلام المرئية: من أين كل هذه الوقاحة ولأجل أى شئ كانت؟ الزملاء فى الاذاعة والتليفزيون انتم تعلمون جيدا انه سيعقد فى الاسبوع القادم مؤتمر وزراء سياحة الدول الاسلامية فى أصفهان بحضور سكرتير عام منظمة المؤتمر الاسلامى، وسكرتير عام منظمة السياحة العالمية وغيرهم، وعليكم القيام بدوركم. إن التنافس السياسى امر طيب ولكن الاذاعة والتليفزيون وسيلة اعلام قومية وليست قطاع اذاعى – مرئى لصحيفة (رسالت)، وأتمنى من زملائى الأعزاء فى الاذاعة والتليفزيون ان يغلبوا المصالح القومية على الصراعات السياسية والحزبية وحتما سيأتى اليوم الذى أترك فيه وزارة الثقافة.

وقد قال رسول منتجب نيا عضو جبهة رجال الدين المناضلين فى حديث له مع وكالة انباء الطلاب الايرانية (ايسنا) إن كثيرا من الانتقادات التى وجهت للدكتور مهاجرانى كانت تنصب على نقاط قوته وليس نقاط ضعفه، وبعبارة اخرى كان النقد موجها لشعارات الحكومة ورئيس الجمهورية وليس الى انجازات الوزير أو الوزارة. وحينما كان السيد خاتمى يتولى مسئولية وزارة الارشاد كان هجوما مماثلا ينصب عليه من جميع النواحى، وكان يشاع كذلك ان وزارة الثقافة قناة لعبور العدو والغزو الثقافى.

(٢) بشرى «مهاجرانى» الى المؤمنين!

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/٩/٣٠

فى حديث صحفى له مؤخرا قال السيد محمود فرشيدى «مهاجرانى»: حتما سأمضى ذات يوم من وزارة الارشاد.

وربما لا يعلم «مهاجرانى» نفسه بارقة الأمل التى قدأ شعلها فى قلوب المؤمنين بهذا القول. وكيف أن المؤمنين يفقدون صبرهم لكى يسرع الزمان بتحقيق هذا الوعد.

من المسلم به ان السيد «مهاجرانى» يعد شخصية استثنائية. وربما تنشر المؤسسات الدولية الغربية - بعد عدة سنوات - كتابا حول شخصيته وخدماته. لكن اذا ما اردنا ان نذكر اهم صفاته فإن ابرزها هى جسارته وجرأته وتكبره على كل من حوله. وقد جعلته هذه الجرأة رائد وقائد المنتهكين للمحارم والحرمات.

إنه اول رجل دولة يقترح - بشكل صريح - اجراء مباحثات مباشرة مع امريكا، وذلك فى وقت لم تزل فيه بعد من الذاكرة خاطرة مياه الخليج الفارسى الملطخة بالدماء وكذلك خاطرة شهداء الطائرة الايرباص.

هو أيضا اول وزير قدم من خلال مسئوليته الثقافية والاسلامية بوزارة الإرشاد اقتراحا باختلاط الشباب والفتيات فى البرنامج التليفزيونى «طعم الشمس» وهو كذلك اول من روج لفكرة علمنة الحجاب واختراق حرمة عقيدة الحجاب فى المجتمع.

وفى فترة تولى السيد مهاجرانى مسئولية وزارة الارشاد الاسلامى انتشرت افلام سينمائية كثيرة هدفت لترويج المسائل غير الاخلاقية بين الشباب خاصة الشباب تحت الثامنة عشرة.

والمثير ان هذه الخطوات المخلة بالثقافة والمنتهكة للحرمات كانت تحدث بدعوى ضرورة صيانة وحماية الحريات الثقافية، إلا انها كانت تهيئ المجال لنشر الفساد وترويج الشبهات ضد الدين من دون اى تصدى من جانب وزارة الارشاد.

إن السيد مهاجرانى لم يجب فى اى وقت على السؤال التالى: ما هى حدود الحريات؟ وذلك أمر مهم جداً حتى لا يظن احد - لا قدر الله - بأن السيد مهاجرانى يعتقد بالحرية المطلقة الخالية من اى قيد وشرط فى العلاقات الجنسية والهجوم على المقدسات وسائر الحرمات.

إن النقطة الدقيقة الجديرة بالملاحظة هى أن السيد مهاجرانى على الرغم من انه كان يسعى لأن يظهر ويقدم نفسه فى ثوب ثقافى وليس سياسى، إلا أن المسلم به انه كان اكثر وزير ثقافة وإرشاد ذا طبيعة سياسية.

فعندما كان معاونا لرئيس الجمهورية السابق استفاد من القدرات والامكانات الحكومية وبيت المال لتأسيس حزب فى خطوة غير مسبوقة فى الجمهورية الاسلامية - منتهكا بذلك محاذير وظيفته ومعتمدا ايضا على منصبه والمزايا التى يوفرها له.

بالاضافة لهذا، فإن إصدار ترخيصات لدوريات مشبوهة ومساعدتها بأموال حكومية فضلا عن شواهد اخرى متعددة، كل هذا يعد ويمثل قرائن واضحة تدلل على توظيف السيد مهاجرانى الثقافة فى خدمة السياسة بشكل واضح.

فى نفس هذا الاطار ايضا، يجب الاشارة الى الأحداث الغامضة لمقابلات السيد مهاجرانى المنوعة مع سفراء عدة دول اوروبية، وكذلك بدعة انتاج افلام سينمائية حزبية وهو مايحدث لأول مرة فى وزارة الارشاد.

لقد وصل أمر توظيف الامكانات الثقافية لتحقيق أهداف سياسية الى درجة تداول وانتشار التوظيف المبتذل لفنانى السينما والمسرح فى عهد النظام الطاغوتى الفاسد من اجل حماية جبهة الثانى من خرداد والتصدى للجناح المنافس.

وأسفاه ... ان السيد مهاجرانى أنفق نصف عمله لأغراض مجموعة حزبية او جناح سياسى وكذلك فعل فى قدراته. وعلى الرغم من انه كان يكرر فى خطبه وأحاديثه على انه يسعى لأن يضع السياسة فى مواجهة الثقافة ورغم انه قال فى أخر احاديثه إن «الثقافة» بمثابة المائدة والسياسة هى الضيف إلا ان اعماله خلال السنوات الماضية كانت عكس ذلك تماما.

إن الأمل هو أن يأتى ذات يوم وزير جديد للثقافة والارشاد وأن يعتبر من حالة مهاجرانى ويبتعد عن الألاعيب السياسية ويبذل مساعيه لتقوية الفكر والثقافة الاسلامية.

ألم يعد مجلس الشـورى في المقدمة؟

■ صحيفة عصرما (عصرنا) ٢٠٠٠/٧/٢٦

منذ هزيمة اليمين في الانتخابات وتشكيل الدورة السادسة لمجلس الشورى باعتباره مجلس الاصلاحات والتنمية، والشواهد تدل على أن خطة السيطرة على المجلس تغيرت إلى خطة إضعافه، وأن القوى المعارضة للاصلاحات لا تفضل أن يكون المجلس على رأس الأمور كما كان في السابق. ولابد أننا سنشهد في الفترة القادمة للمجلس ولأربع سنوات تالية هي مدة الدورة السادسة أنواعا من المساعي لتقليص قوته والحد من صلاحياته وإضعافه في النهاية. ولأنها فقدت سلطتها، تعتمد الجبهة المضادة للاصلاحات على السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث تنظر الى السلطة القضائية كحصن في مواجهة الحكومة والمجلس والاصلاحيين وحركة الاصلاح بوجه عام. وتسعى لتقيم حاجزا أمنيا لها مستفيدة من هذه الأداة في مواجهة إرادة ورغبة الأمة وتقتلع ما أسمته (عين الفتنة) وفقا لتعبير هذه الجبهة، وتقصد بها الاصلاحات والاصلاحيين. وتعيد مياه السلطة الآمرة والناهية الوحيدة والثروة المرتكزة عليها إلى مجاريها. وليس هذا الأمر بعجيب، فهو مفهوم بالنظر إلى ماهية وسابقة ولائحة عمل اليمين المحافظ والقوى، إلا أن ما يثير التساؤل غير العادي هو وقوف السلطة القضائية في مواجهة السلطة التشريعية وصمتها عن التمسك بالقانون.

إن الموضوع الذي يثير القلق في انزلاق الجهاز القضائي في وادي التجمعات السياسية والحزبية وسيطرة جماعة سياسية عليه بين الشعب أن موقف السلطة القضائية في مواجهة المجلس وعدم تعاونها مع لجنة التقصي الموفدة من قبل المجلس بخصوص القضية المسماة (صانعي الأشرطة) يعارض لائحة عمل المجالس السابقة في القيام بمهمة التقصي المقررة من المجلس (والمؤيدة من قبل مجلس صيانة الدستور)، ويطرح هذا التساؤل : ما الموقف القانوني الذي بني على أساسه التحقيق والتقصي في المجالس السابقة؟ ولماذا لم نشهد تصريحات من نوعية تصريحات المتحدث بإسم السلطة القضائية من قبل؟ فعلى أساس المادة ٧٦ من الدستور يعتبر للمجلس الحق والتكليف في القيام بالتحقيق والتقصي في جميع شئون الدولة. وعلى أساس القانون المقرر من المجلس بهذا الخصوص يشمل التحقيق والتقصي جميع المشكلات والموضوعات الداخلية للمؤسسات والاجهزة في الدولة. ولأن مرجع تفسير الدستور هو مجلس صيانة الدستور، لم يعتبر هذا المجلس القانون المقرر من مجلس الشورى بخصوص التحقيق والتقصي مغايرا للشرع والدستور، بل أكده. فإن هذا التأكيد يعد بمثابة تفسير للمادة المذكورة في الدستور، وفي حالة وقوع خلاف في تفسير قانون عادي فإن المرجع المفسر له هو مجلس الشورى الاسلامي. ولأن هذا المجلس قرر مادة التحقيق والتقصي في القضية المسماة (صانعي الأشرطة) وكلف لجنة محددة بالتحقيق فيها، فلا يوجد أي سند قانوني لمعارضة السلطة القضائية لهذا الأمر، بل يعتبر هذا نوعا من العرقلة أمام المجلس لعدم القيام بوظيفته القانونية، وتدل الحيثيات التي قدمها المتحدث بإسم السلطة القضائية بهذا الخصوص على الجهل بالقانون، وضعف المعرفة القضائية. فقد صرح بأن حق المجلس في التحقيق والتقصي يشمل الأمور العامة للدولة فقط، ويفتقد هذاالحق للسند القانوني في الأمور الخاصة.

أولا: يجب توجيه السؤال للمتحدث المحترم لأي مرجع قانوني ساوى مجلس الشورى الاسلامي الصلاحية في الفصل بين الأمور الخاصة والأمور العامة موضوع التحقيق والتقصي؟ إذا كان من المقرر أن تضع كل مؤسسة وجهاز - موضوع التحقيق - نفسه في مكان مرجع تحديد وتفسير القانون وتتمرد على التمسك بتحقيق المجلس معتمدة على رأيها ووجهة نظرها، فأي مكان يبقى للتحقيق والتقصي؟ لقد أبطل المجلس باعتباره المرجع المفسر القانوني الطبيعي رأي المتحدث بإسم السلطة

القضائية المحترم مباشرة بإقرار التحقيق والتقصى فى هذه القضية وتكليف أعضائه، وعلى السلطة القضائية أن تثبت التزامها بالقانون عن طريق التعامل والتعاون مع لجنة التحقيق.

ثانيا: ألم يكن تحقيق وتقصى المجالس السابقة فى أمور مثل الاتفاقيات المبرمة بين البنوك والمؤسسات والشركات الحكومية، والبلدية تحقيقا وتقصيا فى أمور خاصة؟

ثالثا: إن قضية (صانعى الأشرطة) ليست قضية شخصية على خلاف قول المتحدث باسم السلطة القضائية. ومنذ البداية فإن الصحيفة التابعة لجناح اليمين قدمت شيئا بإسم قضية (صانعى الأشرطة) وأعلنت سياسة مواجهتهم واعتبرته موضوعا قوميا ومرتبطا بأمن النظام. ولهذا السبب بدأ عمل تحقيق السلطة القضائية فى الموضوع مع خطاب وكيل وزارة الاستخبارات، وبسبب الحساسية الأمنية - وليست الحساسية الشخصية أو الاخلاقية - عقدت محكمة غير علنية. والسبب الآخر الذى تمسك به المتحدث المحترم لمعارضة تحقيق وتقصى المجلس، هو استقلالية القاضى. ونحن نذكره باستقلالية السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بالاضافة الى القاضى ايضا. إلا أن المشرع بقرار التحقيق والتقصى اوضح رأيه القائم على عدم تعارضه مع مبدأ الاستقلالية. فإذا تنافى تحقيق وتقصى المجلس فى الأمور المتعلقة بالسلطتين الآ خريين مع مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها، فلا الدستور ولا القانون يعارض فى ذلك.

وبالاضافة إلى ذلك كيف لا يعتبر المتحدث بإسم السلطة القضائية التحقيق والتقصى فى الأمور العامة للسلطة القضائية من قبل المجلس معارضا لاستقلالية السلطة القضائية، مع أنه يرفض التحقيق بخصوص قضية (صانعى الأشرطة) استنادا على استقلالية القاضى؟ هل طلب المجلس أن يتدخل فى رأى القاضى حتى يمنع حضور ممثلى الشعب فى المحكمة كمشرفين استنادا على استقلاليته. هذا فضلا عن أنه فى النظام القضائى الموجود ومع وجود محكمة الاستئناف والنقض حيث يستطيع المحكوم عليه أو محاميه أن يعتبر الحكم الصادر من القاضى مخالفا للعدالة والقانون، ويعترض عليه. فكيف لا تستطيع سلطة من السلطات الثلاث فى الدولة القيام بالتحقيق والتقصى، وتحول المقصر للجهات المختصة فى حالة تحديد الاجراءات المخالفة للقانون.

وفضلا عما سبق، فقد استند المتحدث بإسم السلطة القضائية على كون القضية غير علنية، وإذا قبل استناده، فهذا يعنى أن لجهاز الاستخبارات والأمن الحق فى عدم وضع المستندات والأدلة تحت تصرف المجلس للتحقيق والتقصى لسريتها. وبناء على ذلك فإن الاتفاقيات السرية والخفية العسكرية والأمنية المبرمة بين الحكومات مع الدول الاجنبية تخرج عن حدود التحقيق والتقصى.

إن المستندات السرية للمحكمة غير العلنية والاسرار والأمور الخفية للدولة وجميع سلطاتها ومؤسساتها غير علنية وسرية بالنسبة للمجتمع والساحة العامة. ولكن للجهة المسئولة والمؤسسات المسئولة والرسمية المنوطة بذلك كل الحق، بل هى مكلفة بالاطلاع على أمور الدولة باعتبارهم أمناء ونواب الشعب. وكما أن القاضى لا يمكنه منع تواجد محامى المتهم فى المحكمة استنادا على كون الجلسة غير علنية، فلا يحق للقاضى أو السلطة القضائية أيضا أن تمنع نواب الشعب عن حضور الجلسة وبحث مستندات القضية للقيام بمهمتهم القانونية فى التحقيق والتقصى بالقانون.

مع الأسف، لقد اعتبر المتحدث بإسم السلطة القضائية نفسه المرجع المفسر للقانون دون الاهتمام بالقانون ومتطلباته. وقام بتحديد صلاحيات المجلس وواجباته فيما يحق له البحث فيه وما لا يحق. ومن الأمور المسموح بها - من وجهة نظره - أن يحقق المجلس فيما يخص المشكلات الادارية والمالية للسلطة القضائية، وهل الجهاز القضائى يحقق فى القضايا فى حينها؟ كما أنه - من وجهة نظر المذكور - يجب على اللجنة القضائية - طبقا للائحة الداخلية للمجلس - أن تكلف بالتحقيق فى الموضوع، وعلى اللجنة الأمنية أن تنسحب، ويجرى التحقيق والتقصى فيما يتعلق بالأجهزة المرتبطة بعمل اللجنة - ولابد أن من وجهة نظره ايضا لا مانع من التدخل فى شئون المجلس.

إننا نوصيه - اشفاقا عليه - أن يضع الأمور فى نصابها وهذا الى العدالة أقرب، لأنهم قالوا «العدل وضع الأمور بمواضعها».

الاغتيالات (أحاديث خلال عشرة أيام)

■ صحيفة شما (أنتم) ٢٠٠٠/٨/٣١

قال الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى حديثه بمناسبة بدء اسبوع الحكومة بخصوص سؤال عن مسار متابعة قضية الاغتيالات: «بعد مقتل السيد/ فروهر وزوجته ١٩٩٨م قررت أن أواجه هذه القضية، وقد أيد مرشد الثورة ذلك، وإننى على ثقة أنه لولا تأييده، ما أمكننى المواصلة، وقد توكلت على الله وأقدمت، وكنت على ثقة من أنها بؤرة فساد تخرج منها هذه الأمواج القذرة، ويجب مواجهتها. شكلت لجنة، وبمجرد أن تبين من أين تبدأ المشكلة، ومن الأشخاص القائمون بالاغتيالات أى خلال سبعة أو ثمانية أيام، تحول الأمر برمته إلى الهيئة القضائية بالقوات المسلحة. ولا توجد لجنة أخرى من جانب رئيس الجمهورية». وقال: لقد تم كشف الحوادث بمساعدة وزارة الاستخبارات نفسها، وأستطيع أن أؤكد أن جهاز استخباراتنا جهاز فى خدمة الثورة.

وعقب هذا الحديث أوضح السيد/ نيازى رئيس الهيئة القضائية بالقوات المسلحة الأمور فى حديث باجتماع هذه الهيئة فى «مشهد» على النحو التالى: «أشار رئيس الهيئة القضائية للقوات المسلحة حجة الاسلام نيازى فى اجتماع مسئولى الهيئة بمشهد، فى ٢٠٠٠/٨/٢٣ إلى أهمية وحساسية قضية الاغتيالات، وذكر المواجهات المختلفة والتدخلات غير القضائية الحادثة أثناء التحقيق فى هذه القضية وأعرب عن تعجبه بخصوص تصريحات بعض الأفراد المسئولين المتضمنة أن هناك لجنة من قبل رئيس الجمهورية لها دور فى هذه القضية. واعتبر هذه التصريحات دون علم ومغايرة للحقائق. وقال إنه قد تشكلت عدة لجان أو جماعات تحقيق كان لرئيس الجمهورية دور أساسى فى ثلاث منها وأضاف أن أول لجنة قضائية خاصة تشكلت سنة ١٩٩٨م وأعلنت رسميا من قبل مكتب رئاسة الجمهورية. وقد أصدرت هذه اللجنة بيانا بعد حوالى شهر من تشكيلها، وذكرت معلومات هامة بخصوص التحقيق فى هذه القضية، وورد فيها أن اللجنة ستستمر فى اجراءاتها ونشاطها للتوصل إلى النتيجة النهائية.

وفى تلك الاثناء أعلن السيد/ ربيعى مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاجتماعية أسماء أعضاء اللجنة لوكالة الأنباء الإيرانية (ايرنا) وبعد حوالى شهر التقت اللجنة برئيس الجمهورية، وقدمت تقريرا بعملها فى القضية، ونشرت صحيفة صبح أمروز: (صباح اليوم) الموضوع ضمن حديث مع السيد/ يونسى وزير الاستخبارات ورئيس لجنة التحقيق آنذاك.

وأضاف نيازى أن سيادته دعى عدة مرات إلى جلسات لجنة رئيس الجمهورية باعتباره القاضى المسئول عن القضية فى تلك الفترة. وقد بحثت تلك اللجنة مشكلات قضية الاغتيالات، وتوجد مستندات بذلك. وقد أشار إلى أن ارسال هذه القضية من وزارة العدل إلى الهيئة القضائية قد حدث بناء على توصية لجنة رئيس الجمهورية، وقال: بينما كانت القضية موضع التحقيق فى الهيئة القضائية كنت أطلع رئيس الجمهورية على تقارير المعلومات فى القضية بشكل منتظم وأسبوعى مع العناية بالدور المباشر والمؤثر الذى قام به سيادته فى متابعتها. وهذا الأمر ليس له سابقة فى أى قضية.

وتابع السيد/ نيازى حديثه قائلا: فى أول جلسة لقمم النظام - عند مرشد الثورة وقد عقدت بخصوص هذه القضية بعد انتحار «سعيد امامى» المتهم الأول فى حوادث الاغتيالات - تم الاتفاق على تشكيل لجنتين، إحداهما لجنة لوضع سياسة بخصوص مسار متابعة القضية ولجنة للابلاغ عن القضية فى سكرتارية المجلس الأعلى للأمن القومى الذى يقع تحت إشراف رئيس الجمهورية، ولكن أولى الأمر لن ينفذوا أياً من هذه القرارات مع الأسف، وإلا لما وقعت الكثير من المشكلات الحالية، وأشار إلى تشكيل اللجنة الثانية التى تشكلت لهذه القضية، وبدأ أعضاؤها عملهم بإبلاغ رؤساء السلطتين التنفيذية والقضائية كتابيا، وقال إن هذه اللجنة التى كانت مسئولة عن الابلاغ عن القضية، تولت القضايا لمدة ٤٥ يوما، وفى النهاية تحول التحقيق فى هذه القضية إلى مجموعة جديدة من القضاء والاستخبارات تم اختيارها عن طريق رؤساء السلطتين القضائية والتنفيذية، وذلك على أساس تقرير هذه المجموعة الذى كان يلزمه بحث كثير من وجهة نظرنا.

ويذكر السيد/ نيازى تشكيل اللجنة الثالثة قائلا بخصوص قضية الاغتيالات، إن هذه اللجنة التى تشكلت بمشاركة رئيس الجمهورية، ولممثل الرئيس دور فعال فيها، تتكفل فى الوقت الحالى بالتحقيق فى هذه القضية، وقد مضى حوالى سبعة أشهر من نشاطها، وتعمل تحت إشراف رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية «شاهرودى» مباشرة.

وصرح أن ما يثير التعجب أن البعض يتجاهل دور رئيس الجمهورية الملحوظ ولجانه المختارة فى هذه القضية دون الاهتمام

بالحقائق والمستندات الموجودة، وانتقد رئيس السلطة القضائية المواجهات الثنائية فى هذا الصدد، وقال إن مشكلة هذه القضية أنها تحظى بثرثرة معلوماتية. وأضاف أنه لما كانت معلومات القضية تتعلق بالأمن القومى، فقد سعيت دائما إلى أنه أتحلى بالصمت.

وعقب تصريحات السيد/ نيازى، أدلى السيد/ على ربيعى باعتباره مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاجتماعية وطبقا لقوله أقرب شخص لرئيس الجمهورية بتصريحاته فى هذا الصدد قائلا: إننى سأجيب على تساؤلاتكم مع مراعاة القيود الشخصية، ولا أستطيع أن اتحدث مثل الأفراد الذين لا يشعرون بالمسئولية، فإذا كان المقرر أن استفيد من الثرثرة المعلوماتية، لكان لدى حديث طويل. وانتقد الأشخاص الذين تحدثوا خطأ حول الاغتيالات سواء من واقع المسئولية أو خارجها، وقال إذا كان المقرر أن يستمر الكلام خلاف الحقيقة، سأصرح بالحقائق، رغم أننى آثرت كتمانها اليوم لمصلحة النظام.

وقد حدد على ربيعى مستشار رئيس الجمهورية بعد فترة فى مؤتمر صحفى بهذه الكلمات أنه تقدم باستراتيجية (الاستجواب المقيد)، واكتفى بالتحليل فيما يخص مرتكبى الاغتيالات قائلا: «يمكن أن يكون لهذه الاغتيالات ثلاثة عوامل: نظرة التبعية لمقولة الثقافة، والادارات غير الواعية وعدم الاشراف فضلا عن الادارات المغامرة، وثالثا دور الموجهين الذين هدفهم الاطاحة بالنظام السياسى»، واعتبر العاملين الأول والثانى حقيقة، أما الثالث فاحتمال، من الممكن أن يرتبط بعوامل خارجية.

وقد تعرض لأسئلة صريحة كثيرة دار جميعها حول كيفية تناول قضية الاغتيالات وتصريحات نيازى الأخيرة فى لقائه مع رئيس الجمهورية، إلا أنه قال صراحة إن ما قاله رئيس الجمهورية أنها كانت لجنة واحدة فقط تحت اشرافه، صحيح تماما. إلا أنه أكد على أنه باعتباره مستشار الرئيس كان مرافقا لخاتمى فى هذه القضية منذ اليوم الأول، وقد كتب موضوعاتها يوما بيوم فى مذكراته، فإذا طرأت تحولات اكثر، سينشرها بالقطع. وإذا تناقلت أقوال مغايرة للحقيقة أكثر، سينشر المشكلات التى لم يصرح بها حتى الآن لمصلحة النظام.

وقال ربيعى بخصوص اللجنة المشرف عليها خاتمى: إن نواة هذه اللجنة قد تشكلت قبل آخر اغتيال، وعقدت جلسات متعددة مع بدء تشكيلها ولم تعلن عن نفسها فى الأيام الأولى، وفى النهاية عرض بحث هذه اللجنة فى المحافل الصحفية تدريجيا، وعرف أن هذه اللجنة قد تشكلت. وأضاف أن الفترة ما بين بدء عمل اللجنة ومرحلة الكشف امتدت ما يقرب من شهرين، وتصريح رئيس الجمهورية صحيح لأنه بعد آخر مراحل الكشف، وبعد فترة قصيرة حوالى سبعة أو ثمانية أيام قال السيد/ خاتمى أن اللجنة قد حلت بالفعل.

وأشار عضو لجنة التحقيق فى قضية الاغتيالات إلى مذكراته اليومية فى شهر ديسمبر ١٩٩٨، وقال: إنهم حددوا محاور بيان حل لجنة التحقيق خلال جلسة عقدت بمنزل وزير الاستخبارات يونسى، بمعنى أن العمل كان قد وصل إلى مرحلة اصدار البيان وحل اللجنة. وفى تلك الأثناء تحدث معى السيد/ نيازى وقال إنه فى حالة اعلان حل اللجنة، سيواجه عمله مشكلة، لأن الشعب سيتصور أن رئيس الجمهورية لم يعد خلف هذه القضية. ومع هذا المناخ الذى سيسود المجتمع سيواجه مشكلات، وطلب عدم اعلان حل اللجنة. وأكد أنه بعد ذلك نقل فكرة السيد نيازى لرئيس الجمهورية الذى اقتنع أيضا بعدم اعلان حل اللجنة، ونتيجة لذلك لم يعلن حل لجنة التحقيق رسميا، إلا أنه لم يعد لهذه اللجنة شأن بقضية الاغتيالات.

وحول مسار التحقيق فى هذه القضية ودور رئيس الجمهورية فيه، قال عضو لجنة التحقيق إنهم لم يبلغوا السيد نيازى بأى فرد للعمل فى لجنة التحقيق، وبعد أن اختار الأفراد للتعاون معه، أبلغ رئيس الجمهورية بأحد الأفراد، فأيد خاتمى اختياره، إلا أنه أكد باعتباره أقرب شخص من الرئيس أنه لم يبلغه عن أى شخص، ولم يقرأ عليه كلمته عن هذه القضية، ولا يعرف حتى الآن فى أى معتقل كان المتهمون. كما أكد أنهم عرفوا اسماء بعض أعضاء فريق التحقيق مؤخرا. وأضاف أنه منذ ذلك الحين كان القاضى العسكرى بطهران آنذاك (نيازى) يقدم تقارير لرئيس الجمهورية بشكل واضح. وفى اغسطس ١٩٩٩م وصل أول تقرير كتابى إلى مرشد الثورة ورئيسى السلطتين التنفيذية والقضائية مصحوبا بوجهة نظر رئيس الجمهورية. وأكد مستشار رئيس الجمهورية أنه بعد الاطلاع على التقرير وسائر المعلومات التى وردت بخصوص مسار متابعة القضية، بدت تساؤلات لدى رئيس الجمهورية فى هذا الصدد ضمن ما قدمه وزير الاستخبارات «يونسى» من أفكار بخصوص مسار المتابعة فى الجلسات المختلفة.

وأضاف ربيعى أن رئيس الجمهورية أطلع مرشد الثورة على مواطن قلقه وطلب منه أن يدعم المحققين بأفراد آخرين، فوافق وقرر ذلك لازالة المخاوف والشكوك، وقال إن السبب فى زيادة عدد فريق التحقيق هو أنه إذا أكد هؤلاء الأفراد كلام الفريق السابق، فإن الموضوع ايجابى، وإذا لم يؤكدوا ذلك، لا يضيع الوقت على النظام.

وأكد عضو لجنة التحقيق أن هؤلاء الأفراد الذين يطلق عليهم إسم المجموعة الثانية، لم تكن مهمتها التحقيق، بل كانت مهمتها قراءة الحيثيات والأساليب المستخدمة وبعض الحيثيات التى قدمتها لجنة التحقيق الأولى مثل وضع القنابل فى «مشهد» واغتيال عدد من الشخصيات، وتحديد صحتها من عدمها.

وأوضح ربيعى أن وزارة الاستخبارات كانت تعتقد باعتبارها المسئولة عن الاستخبارات فى الدولة أنه من الطبيعى أن تتابع مثل هذه القضايا، ولكن لأن المتهمين كانوا من نفس الوزارة، تعرضت القضية للمساءلة، ولكى ينسق رئيس الجمهورية هذه المشكلة بين جهاز الاستخبارات والسلطة القضائية ولمتابعة موضوع خاص بالاستخبارات فى القضاء، كان يتابع جلسات التنسيق مضطرا. وأكد أن رئيس الجمهورية كان يريد فقط أن ييسر متابعة القضية. وقد استغرق اتفاق وزارة الاستخبارات والجهاز القضائى وقتا طويلا من الرئيس. وعلى أساس هذا الاتفاق صار أربعة من أفراد وزارة الاستخبارات مسئولين عن مراجعة القضية وبحث أسلوب تعامل فريق التحقيق الأول، وكانت

نتيجة نشاط مجموعة مراجعة القضية التى قدمت في ثلاث نسخ للمرشد ورئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية أن الأساليب المستخدمة فى التحقيق كانت أساليب صحيحة من وجهة نظر هذه المجموعة، وأعلنوا أيضا «الانحراف فى التحقيق»، وقالوا إن هذه الأمور ابتعدت عن مسار كشف الجرائم، ودخلت فى مسار آخر. وكانت النقطة الثالثة أنه عقب الدراسة أعلن أن نقاط الادعاء مثل تفجير محطة مياه مشهد واغتيال وقتل بعض الأفراد لا يمكن أن يكون من اختصاص هذه المجموعة. وبعد هذا التقرير انتهى عمل مجموعة المراجعة، ولم تقم بأى عمل بعد ذلك. ووصل النظام إلى أن مسار متابعة القضية لم يسلك الطريق الصحيح.

وصرح عضو لجنة التحقيق فى قضية الاغتيالات أنه إذا لم تكن متابعة رئيس الجمهورية، ما كانت الاكتشافات الأولية، وما كانت المراجعة، إلا أن هذا كان بسبب أن رئيس الجمهورية كان يعمل على تيسير التحقيق فى القضية وتحركها فى المسار الصحيح، ولا يعنى هذا أن الرئيس كان مسئولا عن القضية.

وبعد ذلك أشار إلى عرض فيلم اعترافات المتهمين بالاغتيالات فى المجلس الخامس، وقال: لما كانت وجهة نظر مجموعة المراجعة أن القضية تعرضت للانحراف عن مسارها، تحددت مجموعة لترى هذا الفيلم، وتصرح برأيها. وهؤلاء الاشخاص الذين اتهموه وبعض أشخاص آخرين، فى صحفهم آنذاك، انهم منعوا عرض هذا الفيلم، يدعون اليوم شيئا آخر. إلا أنه بناء على وجهة نظره وتأييد رئيس الجمهورية تم منع عرض هذا الفيلم فى الاذاعة والتليفزيون، إلا أنه عرض فى المجلس وبعض المراكز بشكل غير رسمى.

وأشار ربيعى إلى «تشكيك كبار رجال النظام فى نشاط مجموعة التحقيق الأولى» وأضاف أنه لهذا السبب تحولت القضية إلى جلسة قمة للسلطات الثلاث وفى شهر فبراير ١٩٩٩م عرض الموضوع فى تلك الجلسة التى تقرر فيها أن يحدد رئيس السلطة القضائية شخصيا القاضى، وتحدد وزارة الاستخبارات مسئولا منها. وقال بخصوص مسئول الاستخبارات فى القضية، إنه بعد مشاورات وزير الاستخبارات مع رئيس الجمهورية عمل أحد المعاونين السابقين بوزارة الاستخبارات - وكان عضوا فى لجنة التحقيق أيضا - إلى جانب القاضى. وأجريت جميع تحقيقات الاستخبارات طبقا للقانون وبتصريح من القاضى أيضا. وفى هذه المرحلة، وطبقا لقرار القاضى تم الافراج عن المتهمين الذين لم تكن جريمتهم القتل، وتم القبض عليهم لجرائم فرعية، وتم اعتقال الأفراد الذين كانت جريمتهم القتل.

وأشار ربيعى إلى حديثه الهاتفى مع السيد/ سرمدى مسئول الاستخبارات، وصرح أنه منذ حوالى شهرين لم يكن لسرمدى كمسئول استخبارات دور فى هذه القضية، فالقضية برمتها تحت تصرف السلطة القضائية، وأكد أن الاشخاص الذين يدعون أن التحقيق فى هذه القضية يجب أن يكون من اختصاص السلطة القضائية، فهذه فرصة للجهاز القضائى لكى يستمر فى عمله، ويعقد المحاكمة. وهذا أيضا منوط بتحديد رئيس السلطة القضائية والقاضى المسئول عن القضية فهما يستطيعان أن يعرقلا عقد المحاكمة، ويعتقلا كل من يريدون، ولا يوجد أى مانع فى هذا.

وأكد أن اتهام التجسس لا وجود له فى هذه القضية، وستحول القضية إلى المحكمة بقرار القاضى الجديد.

وبخصوص لجنة وضع السياسة الإعلامية لقضية الاغتيالات التى قيل إنها عملت تحت اشرافه، قال ربيعى إنه يؤيد تشكيل هذه اللجنة. فبعد حل لجنة التحقيق الأولى تقرر أن تشكل لجنة وضع السياسة الإعلامية بحضوره ووزير الاستخبارات، والسيد/ نيازى وشخص آخر من وزارة الاستخبارات إلا أنه فى هذه الجلسة أعلن المسئولون القضائيون رسميا أنه إذا تدخلت هذه اللجنة، سيقدمون استقالتهم، ولهذا توقفت لجنة السياسة الإعلامية فى تلك المرحلة بالفعل.

وصرح ربيعى أن يتقدم بالشكر للسيد/ نيازى على جهوده وتصديه بشجاعة. إلا أن هذه المشكلة ستظل فى ذاكرة تاريخ الأمة، وأنه يقول له إن المسئول عن القضية ليس خاتمى.

وأكد ربيعى على أنه لم تكن لخاتمى أية مسئولية فى هذه القضية، ولم تكن لديه السلطة لتعيين المحقق. ولم يعرف المحققين، ولم يبحث نتائج التحقيقات، ولم يعط أمرا باعتقال الأفراد. فالمسئول عن القضية هو الشخص الذى يكون له هذه السلطة والصلاحيات.

وبخصوص شكوى المتهمين فى القضية من أسلوب التحقيق قال إن فى التحقيق مع الأفراد لم تستخدم أساليب صحيحة، وأنه يعتقد أنه يجب على النظام أن يمنح هؤلاء الأفراد الفرصة ليتمكنوا من تقديم شكواهم. فإن لديهم الحق باعتبارهم مواطنين إيرانيين أن يتقدموا بالشكوى لكل محكمة صالحة ويتم التحقيق فى قضيتهم، والكلمة الأخيرة للمحكمة. وصرح أنه لا ينبغى أن يحدث قمع فى هذه القضية، ولا ينبغى أن يشعر المجتمع بالقمع.

وبخصوص صلاحيات رئيس الجمهورية فى اللجنة الأولى قال ربيعى إن رئيس الجمهورية شكل لجنة التحقيق الأولى بتأييد مرشد الثورة وسؤاله هو: الأشخاص الذين يصرخون ألف مرة فى حالة نقد مرشد الثورة، لماذا يعتبرون تشكيل هذه اللجنة غير قانونى؟

وأضاف أن تشكيل لجنة التحقيق من مهام رئيس الجمهورية، ومن حقه أن يشكل لجنة للوقاية من الجريمة، وهذا ضمن وظائف وزارة الاستخبارات ووزارة الداخلية، ومجلس الأمن، والمجلس الأعلى للأمن القومى، وكلها تعمل تحت اشراف خاتمى.

الاحصائيات الخاصة بالجرائم عن عامى ١٩٩٧ - ١٩٩٩

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/٧/٢٧

أعلنت مؤسسة السجون الإيرانية الإحصائيات الخاصة بالمسجونين وكذلك التى تقيس نوعية الجرائم ونسبة المسجونين وفقاً لنوع الجريمة وذلك عن عامى ١٩٩٧-١٩٩٨ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ .

وفقاً لهذه الاحصاءات فإن عدد المسجونين خلال هذه المدة كان على التوالى ٨٠٤ و ٩٢٦ سجيناً عن كل مائة الف إيرانى .

أما فيما يتعلق بنوعية الجرائم مرتبة فكانت كالتالى :

الإدمان والمواد المخدرة ، العصيان والتمرد ، الإخلال والتخريب ، السرقة ، القضايا المالية ، القضايا الأسرية والقتل العمد .

ووفقاً للإحصاءات نفسها فإن جريمة القتل العمد خلال الفترة المذكورة جاءت فى أقل معدل لها بالنسبة لمعدلات الجرائم الأخرى .

ويوضح الجدولان التاليان أهم ماجاء فى الاحصاءات المذكورة :

البيان / نوع الجريمة	عام ٩٧-١٩٩٨ (أ)		عام ٩٨ - ١٩٩٩ (ب)		نسبة التغير من (ب) إلى (أ)
	النسبة مقاسة إلى ١٠٠٠٠٠ فرد	النسبة المئوية لكل الجرائم	النسبة مقاسة إلى ١٠٠٠٠٠ فرد	النسبة المئوية لكل الجرائم	
الادمان والمواد المخدرة	٢٧٠	٣٣,٥	٣٤٤	٣٦,٣	+ ٢٧,٤
	٩٠	١١,٢	٩٧	١٠,٣	+ ٨
العصيان والاخلال والتخريب	١٣٤	١٦,٧	١٥٩	١٦,٨	+ ١٨,٧
القتل العمد	٦,٥	٠,٨	٧	٠,٧	+ ٨
السرقة	٩٦	١٢	١١٥	١٢,٢	+ ٢٠
المال	٥٩	٧,٤	٧٦	٨,١	+ ٢٩
الأسرة	١١	١,٤	١٤	١,٥	+ ٢٧
بقية الجرائم	١٣٧	١٧	١٣٤	١٤,١	+ ٠,٢
الإجمالى	٨٠,٤	١٠٠	٩٢٦	١٠٠	+ ١٩,٥

جـــــــــدول(١)

جـــــدول (٢)

نوع الجريمة / البيان الاحصائي	النسبة المئوية لكل الجرائم	النسبة المئوية لعدد المسجونين
الادمان والمواد المخدرة	–	٣٦,٣
العصيان والتمرد والإخلال والتخريب وأعمال العنف	١٠,٤	١٧,٧
السرقة	٥	١٢,٢
المنكرات	١,٧	١٠,٣
المالية والقانونية	٤٣	١٤,٣
الأسرية	٩	١,٥
سائر الجرائم الأخرى	٣٠,٩	٧,٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

الانكماش الاقتصادي يتزامن مع التراجع الصناعي

■ انتخاب ٢٠٠٠/٩/٩

إن الاهتمام الخاص الذى أولاه الساسة وصانعوا القرار فى الشئون الاقتصادية خلال السنوات الماضية، للقطاع التجارى داخليا وخارجيا، وعدم الاهتمام الجدى بالاقتصاد الصناعى ونصف الصناعى ادى فى النهـــاية الى ادراك المخططين الاقتصاديين فى ايران فى العقد الثالث من تاريخ الثورة لأهمية قضية تراجع الميزان الصناعى فى البلاد. فى الوقت نفسه، أدى دمج إثنين من الأجهزة الحكومية الصناعية فى هيكل واحد (وزارة الصناعة ووزارة المعادن والفلزات) الى تزايد البحث عن اسباب انخفاض الصناعة فى البلاد بين الخبراء والمسئولين فى الحكومة.

الخبير الاقتصادى «فريبرز ريتس دانا» يعتقد أن: «الصناعة فى البلاد من ناحية الاستفادة والقيمة المتزايدة ضعيفة جدا، وإسهامات هذا القطاع فى الدخل القومى متدنية للغاية».

لقد بلغ اجمالى الدخل القومى على الصعيد الداخلى فقط خلال عام ١٩٩٨م ٥٩٥ مليار و٣٢٧ ألف ريال. كان اسهام قطاع الصناعة فيها يمثل ١٧,٥٪ ومع الوضع فى الاعتبار قيمة هذا القطاع والأخذ بأسباب الانتاج الأمثل، فإن هذا الرقم لا يساوى شيئا بالنسبة لهذاالقطاع.

ان اجمالى عدد العمال فى ايران ١٥ مليون عامل يستوعب قطاع الصناعة منها ٢.٩ مليون عامل فنى، ومليونى عامل عادى، ١.٣ مليون عامل فنى متخصص للعمل على الماكينات والآلات مع وجود ٢٧٠ ألف عامل من المعاونين. وعلى الرغم من ذلك فإن العائد الضريبى من قطاع الصناعة ضئيل للغاية وبناء عليه فإن قطاع الصناعة يمكنه تحسين الانتاج بدرجة اكثر مع مراعاة ان هناك ٣.٧ مليون نسمة مندرجون على قائمة البطالة ويقسم عليهم جزء من دخل الصناعة والموارد الصناعية توضح قدرة قطاع الصناعة على ذلك، لكن سياسات الانكماش الاقتصادى كانت تشكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لصناعة السيطرة وامتلاك الاقتصاد. وبصفة عامة، فإن صناعة السلطة والانكماش الاقتصادى كانت دائما تقف حائلا فى وجه الاستثمار فى المجال الصناعى الى ان صارت الصناعة معنى غير مفهوم.

إن حماية الحكومة لقطاع الصناعة يجب ان تكون على اساس التنمية وتشجيع الاستهلاك المحلى، ومن جهة اخرى تحسين الانتاج بهدف التصدير والقضاء على الاحتكار الصناعى، وإيجاد طرق وحلول لزيادة التقنية والاستفادة منها فى هذا المجال. كل ذلك سيؤدى فى النهاية الى بادرة أمل لتحرك الصناعة فى البلاد نحو التقدم.

٤٠٠ مليون دولار تحترق فى شوارع طهران

■ إيران ٢٠٠٠/٩/٣

فى نظرة سريعة على الاحصائيات والأرقام المقارنة بين استهلاك المحروقات (البنزين وغيره) فى دولتنا البالغ تعداد سكانها ٦١ مليون نسمة وبين الدول الاخرى التى تفوقنا فى عدد السكان، نجد ان هناك اختلافا واضحا، فقد استهلكنا فى عام ١٩٩٨ مايعادل ١٧٥,٧ مليون لتر يوميا. وفى نفس العام وفى دولة تعداد سكانها ١.٢ مليار نسمة مثل الصين، كان معدل الاستهلاك اليومى هو ٦٤٩ مليون لتر. ومعنى هذا ان الصين التى يزيد عدد سكانها عن عدد سكان ايران ٢٠ مرة، قد استهلكت اربعة أضعاف النسبة التى استهلكناها من المحروقات وبدون اوجه شبه، لو ان الصينيين فى مجتمعنا، وربما كان استهلاكهم للمحروقات خمسة اضعاف استهلاكنا. يقول دكتور على شمس اردكانى الخبيرالاقتصادى: فى بلدنا فإن الثرثرة هى محور الاقتصاد، والانتاج لا يتناسب مع الاستهلاك، فاقتصادنا يواجه التخلف والتأخر بدلا من التنمية، وأحد التبعات المباشرة الضارة للاقتصاد هى الاستهلاك الزائد فى البنزين وعلى هذا النحو، فإن كل برميل يتم استهلاكه محليا ينقص برميلا من صادرتنا النفطية. ولعل هذا هو سبب مكانة المملكة العربية السعودية فى النظام الدولى. نحن الآن على هامش هذا النظام من منطلق استهلاكنا للمحروقات والذى يستنزف الكثير من رأسمال البلد.

إن الجيش الناتج عن زيادة عدد العاطلين لا يهدد المجتمع مثلما هو الحال بالنسبة لاستهلاك المحروقات والذى من نتائجه ايضا عدم القدرة على توفير فرص العمل، وعلى كل، فإن الأضرار المالية ليست كل شئ اذا ما قورنت بأضرار دخان البنزين.

ووفقا لمعلومات المهندس محمد آقايى نائب وزير البترول فإنه قد تم اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لاستيراد البنزين، ذلك فى الوقت الذى يتوقع فيه ان يكون الدخل من العملات الأجنبية من الصادرات غير البترولية لهذا العام، فى افضل حالاته، فى حدود ٤ مليارات دولار.

ويقول الدكتور على اكبر فرهنكى الاستاذ بكلية الادارة فى طهران: إن التأثير الاقتصادى للاستهلاك الزائد من البنزين وخيم للغاية، مع مراعاة ان الدولة تدعم البنزين، وفى كل عام تحتوى الميزانية على رقم جديد بالملاحظة مخصص لشراء البنزين من الخارج. هذه الارقام ذات بصمة تخريبية على الاقتصاد وتحول دون إحداث التنمية. إن الأموال التى تنفق جزافا على استهلاك المحروقات يمكن ان تصرف لتوفير فرص عمل. ومن الآثار السلبية الأخرى للاستهلاك الزائد للبنزين، عدم امكانية التوسع ونشر الثقافة فى المديريات التى لا تحظى بقدر وافر من الثقافة.

لو شئنا الدقة نرى ان الشعب نفسه يدرك ان استهلاكه للبنزين يفوق الحد، ومن ناحيه اخرى، يدركون ان قادة البلاد، بخصوص هذا الأمر، لم يقدموا أى مشاريع أو خطوات مفيدة، ومن الطبيعى أن هذا الأسلوب فى معالجة تلك القضية، يشجع الشعب للاستمرار على هذا النحو.

لن نتحدث ثانية عن تلوث الهواء والأموال التى يجب ان تنفق من اجل كل القضايا والمشاكل الناجمة عن تلوث الهواء والامراض الناشئة عن هذا التلوث، وهذا الأمر ذاته يمثل ضغطا مضاعفا على اقتصادنا.

ماهو الحل؟

إن العامل الاساسى الذى يستوجب استهلاكا زائداً فى البنزين هو عدم وجود إدارة قوية فى صناعة حركة النقل على مستوى المدن والتجار فى البلد، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، النمو السريع للبطالة. ففى طهران نجد فى موقف السيارات الذى نرتاده حركة نقل المسافرين وسبل الارتزاق وكلها تقوم على استهلاك البنزين. كذلك حجم تدفق السيارات الاجرة فى مدينة طهران، ذلك الأمر الذى يقول عنه الخبراء إنه غير منطقى بالكامل، فعندما تتوافر شبكة النقل الكافية والمدعمة بسبل الاطمئنان والميسرة فى متناول يد الشعب، يكون التاكسى، بحكم المنطق ووفقا للقواعد الصحيحة مدنيا واجتماعيا، الوسيلة التى يقبل عليها الشعب نظرا لفوريتها وتوفيرها للخدمة سريعا ولخصوصيتها فى الوقت الذى ينفرون فيه من وسائل النقل العام. ولكن فى غياب شبكة الطرق تلك، ووجود ٤٠ الف حافلة مرخصة وأكثر من ٣٠٠ الف اخرى بدون ترخيص فإن كل ذلك يؤدى الى احتراق مايعادل ١٠,٢ مليون لتر بنزين يوميا فى طهران فقط. السيارات الاجرة ايضا، ووفقا لقول مسئول العلاقات العامة لسائقى السيارات الاجرة، منها ٩٩٪ تعمل بالغاز. ومن المؤكد ان الغاز ايضا وعلى الرغم من كونه منتج محلى الا ان استهلاكه الزائد يقلل من امكانات صادراتنا.

وهناك مضمون ظاهر لم نتحدث عنه، وهو طبقة الوسطاء التى تستفيد من استيراد البضائع خاصة لو كانت هذه البضاعة هى البنزين وهذه الطبقة تعمل جاهدة للقضاء على أى خطوة تتخذ لتخفيض استهلاك البنزين او تخفيض استيراده.

يقول د. فرهنكى فى هذا المجال: بعض الافراد المتواجدون فى كل البلاد يستفيدون من الاستيراد وهؤلاء الافراد يمنعون بمختلف الوسائل انتشار الفعاليات الاصلاحية. ولهؤلاء الافراد اصدقاء يعملون حتى لا تكون شبكة وسائل النقل العام قوية، وحتى تضعف السكك الحديدية، وحتى يرتبط الناس بوسائل

النقل الشخصية بدرجة اكبر. ولذلك يجب على الحكومة ان تسعى على مختلف الاصعدة لتخفيض استهلاك البنزين.
والاجراءات التي يجب ان تتخذها الحكومة تتمثل اولاً في: تدعيم شبكة خطوط السكك الحديدية بين المدن، والتقليل من احتياج الشعب للسفر بوسائل نقل صغيرة، ثانيا: انشاء خط مترو دائرى يحيط بالمدن الكبرى، والتحرك لإنتاج نوعية خاصة من السيارات تعتمد علي حرق نسبة اقل من الوقود، وأخيرا بيع البنزين بسعر تكلفته الفعلية على ان يتخذ هذا الاجراء دفعة واحدة وليس تدريجيا حتى يتضح اثره الفعلى على المستهلك مما يؤدى الى تخفيض نسبة استهلاكه.
وعلى الرغم من ان امكانية ألا يكون الحل الأخير موضع ترحيب القراء الأعزاء لكنه ليس سيئا على كل حال، فمن المعروف انه منذ بدأت اسعار البنزين في الارتفاع - في بلدنا - ومعدلات استهلاكه ايضا تتزايد، ويرى الخبراء ان الحل يتمثل في الرفع التدريجي لسعر البنزين حتى لا يزيد رفع الدعم من سعر لتر البنزين، وميزانية الأفراد.

المرض... من مخلّفات المستشفيات

■ انتخاب ٢٩/٧/٢٠٠٠

من وسط هذه المخلفات المتناثرة ومع أصوات السونية الكهربية، تفوح رائحة العفن. إنه أقذر أماكن المدينة، ولا يباريه في هذا المضمار مكان آخر، فالمكان مكتظ بالقمامة، سلات القمامة ممتلئة والأكياس متناثرة تفترش الأرض بألوانها المتعددة وأشهرها الأسود، السرنجات، الشاش الملوث بالدماء واللفائف ويجوز أن تجد بعض أجزاء آدمية من جراء العمليات الجراحية .
هذه الساحات قريبة منا، هذه الساحات في مدينتنا، يمكن أن تكون في واحدة من أكبر مستشفيات المدينة،. ويمكن أن تكون بجوار المستشفى. ما الفرق أين تكون ؟ نتصور صوت عمال النظافة في كل المستشفيات يتكرر: «نحن نضحّي بأرواحنا في هذا المكان».
ومن الممكن أن تجرح الآلات الحادة في تلك المخلفات أي فرد فيمرض ويموت. والمرضون والأطباء يصابون بالتهاب الكبد الوبائي B.C .
إن جميع المستشفيات تقدم هذا الخطر، والخطر يهدد الجميع .
ووفقا للإحصاءات، فإن الشعب الإيراني مصاب بالتهاب الكبد الوبائيB بنسبة من ٢,٥٪ : ٣٪ ، وهناك عدد آخر قد يكون أقل من ذلك لا يعلمون شيئا عن إصابتهم بالمرض.
وطبقا لقول الأطباء، فإن المشارط الملوثة بالفيروس والأعضاء المقطوعة وأي دم ملوث، تنقل العدوى إذا ما أصابت أي جرح صغير على الجلد .
إن الأطباء والعاملين بالمستشفيات والمعامل، هم أقرب الناس عرضة للإصابة بالمرض الناجم عن مخلفات المستشفيات، وفي حالة عدم مراعاة الإجراءات الصحية للوقاية، يمكن أن ينتقل المرض إلى الأطباء والممرضين والعاملين بالمستشفى وبالتالي إلى المرضى من غير حاملي المرض. فما هو العلاج ؟

ضرورة تأمين العاملين بالمراكز الصحية :

يقول د. حسين اصل سليماني عميد كلية الطب بجامعة طهران: «هناك إصابات كثيرة بمرض إلتهاب الكبد الوبائيB بين الأطباء والممرضين. وهذا المرض لا يمكن اكتشافه إلا عن طريق التحليل، وعدم اكتشاف حاملي الفيروس يؤدي إلى زيادة تفشي المرض، وبناءً على ذلك لابد من إجراء تحاليل لجميع العاملين بوزارة الصحة» .
واعتبر أن تطعيم المرضين ضد فيروس إلتهاب الكبد الوبائي B ضروري للحيلولة دون إصابتهم بالمرض. وأضاف: «في الوقت الراهن يجب تطعيم المرضين بحقنهم بمصل وقائي، وبعد مضي شهرين، يتم إجراء تحاليل معملية لهم للإطمئنان على فاعلية المصل. وذلك لأن ٢٥٪ من حالات التطعيم في إيران ضد إلتهاب الكبد الوبائيB لم تنجح لأسباب مختلفة».
يقول د. سليماني: «أن الخطر الأكبر الذي يهدد الأطباء والمرضين، هو السرنجات المستخدمة، حيث يمكن أن تصيب أيديهم عن طريق الخطأ، لذا فإن الطريقة المثلى لتفادي هذا الأمر هو التخلص من السرنجة وهي مغطاة أو فصل الإبرة عن السرنجة بوضعها في كيس خاص».
ومع وجود مثل هذه الأخطار، فمن الضروري الأخذ في الاعتبار الإجراءات الخاصة بجمع ونقل وحماية مخلفات المستشفى من مكان إنتاجها حتى وصولها لعربات المحافظة. وإجبار المراكز الصحية والعلاجية التي ينجم عنها مخلفات

طبية وكيميائية وإشعاعية، أن تلتزم أخلاقيا وقانونيا بالتخلص من هذه المخلفات على نحو لا يشكل خطراً على البيئة .

رفع مخلفات المستشفى :

مخلفات المستشفى عموما تنقسم إلى قسمين، قسم قابل للتعفن وآخر غير قابل للتعفن، والمخلفات التى يمكن أن تتعفن هى جزء من المخلفات الطبية، وهى بالضرورة ناقلة للمرض وتشمل المخلفات التى تمثل نموذجا للبيئة الميكروبية، الدم، الأعضاء، وسائل طبية مثل الإبر والمشارط الجراحية، الجيَف الملوثة للحيوانات وأجزاء الجسم والمفروشات التى يستخدمها المرضى .

وطبقا لقوانين وزارة الصحة، تجمّع الأدوية ومواد التدريب الطبية والمواد الصلبة فى أكياس للقمامة سوداء اللون، أما المخلفات الأخرى والتى تشكل خطورة، فتوضع فى أكياس قمامة صفراء وتحفظ فى مخزن أصفر يمكن غسله وضد التعفن، وتنقل عن طريق المحافظة لأماكن دفنها . أما المخلفات ذات النصل الحاد ، فيجب جمعها أيضا فى أكياس خاصة، وتنقل مع المخلفات الخطيرة .

وقد صرح أحد مسئولى المحافظة فى طهران قائلا: «وفق الاتفاق المبرم بين المحافظة وغالبية مستشفيات طهران، تلتزم الأخيرة بجمع مخلفاتها فى أكياس منفصلة محكمة الغلق، وتسلمها لمسئولى المحافظة، وتقوم الأخيرة بنقل تلك المخلفات بعرباتها إلى أماكن تجميع، وتدفنها فى مادة الجير الحى. لكن مع الأسف، لا تلتزم مستشفيات طهران بتطبيق تلك القوانين، مثل فصل السرنجات والمعدات ذات النصول الحادة، وكذلك حفظ المخلفات المتعفنة فى أكياس خاصة، وتخزين المخلفات فى أماكن منعزلة. إن عمال النظافة لا يأخذون هذا الأمر مأخذ الجد . وفى أفضل الأحوال، يتم تجميع المخلفات كلها فى أماكن تجميع المخلفات حيث تحفظ وتنقل. ولم نر فى أى من مستشفيات طهران تطبيق القواعد الصحية السليمة تجاه المخلفات بأنواعها».

وبناءً على هذا يعتقد د.سليمانى أنه يجب حرق أو تعقيم المعدات ذات النصول الحادة داخل المستشفى بعد تجميعها فى جعبة خاصة .

ويؤكد : «إن المخلفات منذ خروجها من المستشفى حتى وصولها إلى عربات المحافظة، وحتى أثناء حملها فى تلك العربات إلى أماكن التخلص منها، يمكن أن تشكل خطراً دائما. ونتيجة لهذا، لا يمكن تحديد مدى الخطورة المترتبة على وجود احتمالات مثل سقوط المعدات ذات النصول الحادة على الأفراد أو تساقط الدماء في الطريق من المستشفى حتى أماكن دفن المخلفات .

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن قوانين ولوائح وزارة الصحة فيما يتعلق بتجميع وتصنيف ونقل ورفع المخلفات الخطيرة من المستشفيات ، معطلة فى معظمها من جانب المعنيين بالأمر. ومرجع ذلك، أن تلك القوانين كتبت على أساس الإمكانيات المتاحة، أما ما شابها من تقصير، فهو نتيجة لضعف إمكانيات المستشفى، وعلي الرغم من ذلك، فمن الضرورة أن يكون هناك اهتمام برفع المخلفات حتى نقضي على المخاوف الناجمة من المخلفات.

وفضلا عن إصلاح نظام رفع المخلفات بالمستشفى، والذى يحتاج قبل أى شئ لإمكانيات مالية لابد من تعليم وتدريب كوادر بالمراكز العلاجية، طالما أن المستشفيات لا تستفيد من الإمكانيات المالية بصورة إيجابية فى الوقت الراهن.

وعلى سبيل المثال، ووفقا لما لدينا من أخبار عن مستشفيات طهران، فإن عدداً منها مجهزاً بأنظمة حرق المخلفات القابلة للتعفن، ولكن أغلب العاملين فى قطاع النظافة يجمع تلك المخلفات فى أماكن الحرق، ثم تحمل مرة أخرى إلى أماكن تجميع القمامة، وهو اختيار للطريق الأسهل، وللأسف، فإن مسئولى بعض المستشفيات لا يتابعون هذه العملية، مما يؤدى إلى التقصير .

واكتفى مسئول I.C.U فى إحدى المستشفيات التى لا تراعي الطرق السليمة فى التخلص من المخلفات، بقوله: «نظراً لحجم العمل فلا وقت لدينا لإستعادة المخلفات من قسم التعقيم، ولهذا لا يصنفونها. وتشكل هذه المخلفات أنماطا من الخطورة» .

إن تأكيد المسئولين على رفع مخلفات المستشفيات بطريقة سليمة قائم منذ مدة، إلا أن هذا الأمر يواجه الآن فى المستشفيات، سواء الحكومية منها أو الخاصة، إنخفاضا حادا فى البرنامج التنفيذى والإمكانيات. وإذا ما استمر هذا الوضع، فإن الإنفاق على أدوية وعلاج مرض إلتهاب الكبد الوبائى والإيدز سيكون أكثر كلفة من تحسين وضع رفع المخلفات. وعلى المسئولين فى وزارة الصحة بحث هذه القضية فى جدول أعمالهم.

السجاد الإيرانى بين الواقع والمأمول

■ مجلة اقتصاد إيران «الإقتصاد الإيراني» ـ السنة الثالثة ـ العدد ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠

تعد صناعة السجاد الإيرانى من أهم أركان الصادرات غير النفطية وتحتل المرتبة الثانية فى الصادرات الإيرانية.

ويحظى السجاد اليدوى الإيرانى بمكانة خاصة لأسباب كثيرة من جملتها أنه يعد بضاعة غير قابلة للتلف، كما أن هذه الصناعة مقاومة للبطالة وكذلك الهجرة والفقر وغير ملوثة للبيئة وهى بالمقارنة مع الصناعات الأخرى تضيف عائداً كبيراً بكلفة أقل .

وخلال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) حظى السجاد بأعلى حصة تصدير من بين الصادرات غير النفطية لإيران، كما أن هذه الصناعة تشمل أيضاً ، بالإضافة إلى نسج السجاد ، صناعات تكميلية أخرى مما يؤدى فى النهاية إلى إشتغال قرابة عشرة ملايين مواطن فى نسج السجاد وباقى الصناعات التكميلية الأخرى التى يصل عددها إلى ٢٦ صناعة من ضمنها الغزل وجدل الخيوط وفتلها والصباغة والتصميم .

وتعد سوق الصادرات الخارجية الخاصة بالسجاد اليدوى أكثر إتساعاً من السوق الداخلى، ولذلك فإن أى مستوى من الركود فى سوق الصادرات ينعكس مباشرة بشكل سلبى على بطالة وإنخفاض دخل عشرة ملايين مشتغل بصناعة السجاد .

وقد عانت صادرات السجاد الإيرانى من عملية هبوط وصعود متباين خلال السنوات الأخيرة إنتهت بهبوط منحنى التصدير .

الركود والإزدهار :

شهدت الصادرات غير النفطية منذ عام ١٩٩٠ - خاصة صناعة السجاد اليدوى - توديعاً تدريجياً لمرحلة طويلة من الركود ، حيث بدأت سيرها المتصاعد منذ العام ١٩٩٠ لكن بنحو غير متناغم. وكانت الدولة الإيرانية قد قامت بخطوات سياسية تشجيعية كان من أهمها إصدار قانون الواردات والصادرات ثم إعلان البنك المركزى الإيرانى فى ١٩٩٩/١/٢٠ عن إقراره الأخذ بآليات العرض والطلب والسوق الحرة وترك الأسعار الجبرية وجعل تسعيرة السلع مرتبطة بحركة السوق والعرض والطلب، الأمر الذى أدى الى تضاعف دخل المصدرين - ومنهم بالطبع مصدرى السجاد - أكثر من ثلاث مرات وهو ما أدى إلى ارتفاع الصادرات في السنوات الثلاث التالية لذلك (١٩٩١-١٩٩٤) لدرجة أن صادرات السجاد وصلت في عام ١٩٩٤ لأوج مستوياتها حيث بلغت ٢١٣٢ مليون دولار وهو ما كان يعادل ٤٤,٢٪ من جملة الصادرات غير النفطية آنذاك.

لكن فى العام التالى مباشرة - ١٩٩٥ - وبسبب التقلبات الشديدة فى سوق العملات ، فإن الزيادة المؤقتة للعملة الإيرانية والتى بلغت ٧٠٠٠ ريال للدولار شكلت مرة أخرى سعراً غير حقيقي لصادرات السجاد وهو ما أدى لإنخفاضها مرة أخرى ودفعة واحدة الى ٩٧٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ .

وفى عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ وبسبب التقلبات المتعاقبة فى القوانين والقرارات الإقتصادية والتى أدت إلى مضاعفة سعر المارك الألمانى فى مقابل الدولار الأمريكى من جانب، وبسبب بداية ظهور منافسين جدد فى السوق العالمى للسجاد من جانب آخر وإنخفاض مستوى الطلب على السجاد الإيرانى فى هذه السوق من جانب ثالث، لذلك إستمرت صادرات السجاد فى منحنى هبوطها فبلغت ٦٤١ مليون دولار عام ١٩٩٦ ، ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٧ .

والخلاصة أن إستمرار منحنى السياسات الإقتصادية القائمة وعدم توجيه الإهتمام الخاص بصادرات السجاد، كل ذلك صار يؤدى إلى شيوع اعتقاد مفاده أن حصة صادرات السجاد اليدوى الإيرانى لن تزيد عن ٢٠٪ من جملة الصادرات الإيراني

الأسباب والثغرات :

كما سبق القول، هناك عدة عوامل تجمعت منذ العام ١٩٩٤ وأدت فى النهاية إلى هبوط المنحنى التصديرى للسجاد اليدوى الإيرانى، وهو ما أدى لترك إيران الأسواق العالمية لصالح دول أخرى ناشئة فى هذه التجارة مثل الهند ، الصين، باكستان ونيبال. من الأسباب الأخرى التى دفعت لهذا الهبوط «التسعيرة» الخاصة بالسجاد الإيرانى ، حيث بدت كما لو كانت غير حقيقية .

كما أن الأسعار التى تضعها «لجنة التسعيرة الإيرانية» للسجاد الإيرانى جاءت مختلفة بشدة عن الأسعار الحقيقية للسجاد وهو ما جعل من ارتفاع تسعيرة السجاد الإيرانى سبباً معرقلاً للمصدرين حيث وجدوا أنها «غير مجدية» لهم .

وأيضاً عدم بساطة وعدم شفافية القوانين الخاصة بتصدير السجاد الإيرانى .

كذلك من أهم وأخطر الأسباب التى أدت لهذه النتائج تدخل هيئات ومؤسسات حكومية ، «متوازية- متباينة» فى آن واحد وذات أهداف مختلفة، فى عملية بيع السجاد وهو ما ينتج عنه بالضرورة سياسات متفاوتة ومتباينة، فعلى سبيل المثال، فإن منظمات مثل جهاد البناء ، لجنة الإمداد، منظمة الشئون الطبية وشركة السجاد ،تدعى كلها أنها الأولى بمسئولية «السجاد» فى إيران ! فى حين أنه لا يوجد أى تناغم أو توافق بين أنشطة وفاعليات هذه المؤسسات والهيئات، ولذلك فإن المنافسة غير الصحيحة بين مؤسسات القطاع العام والتعاونى الحكوميين تخلق مشكلات متعددة للقطاع الخاص المصدر للسجاد .

ثغرة أخرى تعد من أخطر العوامل التى أدت إلى انخفاض وهبوط منحنى تصدير السجاد اليدوى، وهى الثغرة القانونية المتمثلة فى موافقة لجنة تنظيم البازار على أن بإمكان كل مسافر من إيران - من دون أى إلتزام - أن يخرج ومعه ١٢ متراً مربعاً من السجاد اليدوى من أى نوع وبأى قيمة، شريطة ألا يكون سجاداً عتيقاً وأثرياً .

لذلك فإن تجار السجاد – وفقاً لهذا القانون – يستطيعون تصدير السجاد – حتى ١٢ متراً مربعاً – بمساعدة المسافرين من إيران من دون أن يسددوا أية ضرائب أو رسوم للدولة ومن دون أية مسئولية قانونية تقع على عاتقهم . ونتيجة لهذا الأمر انخفض مستوى دخل العملات الحرة بدرجة كبيرة التى تحققها صادرات السجاد .

وإلى جانب المشكلات المذكورة سابقاً .. فإن أحد أهم جوانب الضعف فى صادرات السجاد الإيرانى تكمن فى «عدم وجود دعاية كافية وعدم وجود سياسة إعلامية إيرانية فى هذا الصدد» .

ذلك أن عدم أخذ رؤية وطباع المستهلكين فى الإعتبار يؤدى بالضرورة إلى عدم كسب السجاد الإيرانى مكانته اللائقة فى الأسواق الجديدة .

إن أساس وأصل أى نشاط – فى عالم اليوم – يقوم على «المعلومة» و«توصيل المعلومة» . ولتعريف مصدرى ومشترى السجاد بآخر التطورات وبأحدث الموديلات الجديدة وكذلك لتعريف وإطلاع المنتجين بأهواء وأمزجة المستهلكين الخارجين، لابد من إيجاد وإنشاء مركز معلوماتي إحصائي من جانب، وإقامة المعارض المتخصصة من جانب آخر .

إن المعارض الدولية المتخصصة التى تقام فى دولة ما لإحدى السلع الإنتاجية أو لإحدى السلع ذات المكانة والوضعية العالمية الخاصة تعد خير نافذة لإستطلاع واستكشاف أمزجة وطباع المستهلكين . ولذلك فهى تعد من أهم المجالات والنوافذ المتاحة من أجل تبادل المعلومات وكذلك معرفة مستويات وإتجاهات المنافسة ، الأمر الذي يمكّن إيران – في حال نجاحها في هذا الأمر – من الوصول إلى نتائج جيدة في شأن صناعة السجاد .

السوق العالمى للسجاد الإيرانى :

فى مقدمة الأسواق العالمية للسجاد الإيرانى تأتى السوق الأوروبية حيث تحظى ايران بالمرتبة الاولى من بين الدول المصدرة للسجاد الى اوروبا، فقد قفزت نسبة التصدير الايرانى من السجاد اليدوى من ٢٣٪ عام ١٩٨٥ الى ٣٨٪ عام ١٩٩٦ وتليها الهند بنسبة تصدير تبلغ ٧٪ ثانى اكبر مصدر للسجاد الى اوروبا.

ثم تأتى اليابان كثانى اكبر سوق للسجاد اليدوى الايرانى حيث تصدر ايران ما يعادل ٢٣,٥٪ من جملة احتياجات السوق اليابانية من السجاد محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الصين والتى تسيطر على حوالى ٦٠٪ من جملة السوق اليابانية.

وطوال العقد الاخير من القرن العشرين ١٩٩٠ – ١٩٩٩ شهدت الصادرات الايرانية من السجاد اليدوى الى امريكا ، وكندا حالة «تقوقع» خاصة منذ العام ١٩٩٦ (*) فمنذ ذلك العام فقدت ايران تقريبا مكانتها التصديرية حيث لم تزد حصتها لهاتين الدولتين عن ٣٪ عام ١٩٩٦ فى حين سيطرت الهند بشكل لافت للنظر على هذه السوق فبلغت جملة صادراتها حوالى ٣٤٪ تلتها الصين ٣٠٪ ثم باكستان ١٩٪.

ومن أهم المفارقات اللافتة للنظر ان ايران لا تملك سوقا لتصدير السجاد فى افريقيا وأمريكا اللاتينية حيث تكاد تنعدم صادراتها لهذه السوق فى حين تحتلها نفس الدول الاوروبية التى تستورد السجاد الايرانى وتأتى فى مقدمة الدول الاوروبية المسيطرة على السوق الافريقية وأمريكا اللاتينية كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا .

إشكالية السوق الامريكية:

وعلى الرغم من تمتع السوق الامريكية بقدرات شرائية عالية جدا بالنسبة لواردات السجاد اليدوى والتى تبلغ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار سنويا إلا ان حصة ايران فى هذه السوق وكما سبق القول تكاد تكون معدومة، وفضلا عن العوامل والأسباب السياسية التى أسهمت بدرجة كبيرة فى هذا الوضع فإن هناك أسبابا وعوامل أخرى أدت الى الوصول الى حالة الغياب هذه، وذلك رغم الازدهار الامريكى فى مستويات المعيشة خلال السنوات الماضية ومن اهم هذه الاسباب ما يلى:

أ – عدم معرفة التجار والمصدرين الايرانيين بطبيعة وأمزجة الامريكيين المستهلكين للسجاد والتى شهدت تغيرا ملحوظا تناسب مع زيادة الدخل والتحسن فى الوضع الاقتصادى.

ب – عدم معرفة الايرانيين بتطوير وتغير مساحات الشقق والبيوت بالنسبة للامريكيين والتى اتسعت وزادت مقارنة بما كانت عليه.

جـ – عدم ادراك ومعرفة ايران بأن منافسيها من مصدرى السجاد ينظمون صادراتهم للسوق الامريكية وفقا لدراسات ومعلومات دقيقة تشمل كل الجوانب الخاصة بهذه الصناعة تأتى لهم من داخل امريكا.

حصة ايران فى السوق العالمية للسجاد:

كما سبق القول، تأتى السوق الاوروبية فى مقدمة الاسواق العالمية للسجاد الايرانى لذلك فإن جزءا كبيرا ورئيسيا من صادرات السجاد الايرانى يذهب الى اوروبا والتى تستحوز وحدها على ٦٠٪ من السوق العالمى للسجاد.

ولقد انخفضت حصة ايران فى هذه السوق من ٤٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٣٥٪ عام ١٩٩٥ . وفى عام ١٩٩٦ قامت ايران بتصدير سجاد يدوى للدول الاوروبية على النحو التالى:

ألمانيا – ٢٧٥ مليون دولار بنسبة ٤٣٪ من جملة صادراتها من السجاد الى اوروبا ثم تلتها ايطاليا بنسبة ١٣٪ حيث استوردت ما قيمته ٧٢ مليون دولار ثم سويسرا بنسبة ٩٪ بلغت قيمتها ٥٩ مليون دولار.

إن هذه الارقام تدلل على وجود حالة من المركزية والاختصاص بالنسبة لسوق السجاد اليدوى الايرانى والتى تتمحور فى عدة دول تأتى فى مقدمتها ألمانيا والتى استوردت فى الفترة من عام ١٩٩١ الى ١٩٩٦ حوالى ٥٤٢ من جملة صادرات السجاد الايرانى الى اوروبا . لكن ورغم ذلك حدث تطور هام فى العام التالى اى عام ١٩٩٧ حيث قامت الهند ببيع ٤ ملايين و٣٣ الف متر مربع سجاد فى السوق الالمانية لتتقدم بذلك على ايران من حيث كمية السجاد المباع فى السوق الالمانية بحوالى مليون متر مربع تقريبا اذ باعت ايران خلال عام ١٩٩٧ حوالى ٣ ملايين و٤٧٦ الف متر مربع تقريبا وذلك وفقا لتقرير مركز الاحصاء الالمانى.

لكن على الرغم من هذه الزيادة الهندية فى صادرات السجاد لالمانيا الا ان قيمة الصادرات الايرانية بلغت ٤٢٠ مليون مارك المانى عام ١٩٩٧ بفارق كبير عن قيمة الصادرات الهندية والتى

بلغت ٢٦٦ مليون مارك المانى فى نفس العام.

صادرات السجاد الايرانى خلال عام ٢٠٠٠:

إن اهم ما يمكن استنتاجه من خلال صادرات السجاد الايرانى خلال شهور «مارس - يوليو» ٢٠٠٠ والتى تمثل الأشهر الأربعة الاولى من السنة المالية الايرانية هو انخفاض قيمة صادرات السجاد مقارنة بنفس المدة عن العام السابق ١٩٩٩، ذلك ان دراسة احصائية لصادرات السجاد خلال شهور مارس - يوليو فى اعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تفيد بنمو حجم السجاد المصدر للخارج من حيث الوزن خلال هذه المدة من عام ١٩٩٩ مقارنة بمثيلتها عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٥.١٪ ثم ارتفعت خلال عام ٢٠٠٠ بحوالى ٨.٩٪ عن عام ١٩٩٩ حيث بلغت اوزان السجاد المصدر الى الخارج ٤٢٥٦.٣ طن، و٥٧٤٨.٩ طن و٦٢٥٨.٨ طن اعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ على التوالى.

وعلى الرغم من ان منحنى حصة السجاد اليدوى فى الصادرات غير النفطية قد تصاعد خلال السنوات المذكورة من ١٤.٤٪ عام ١٩٩٨ الى ١٥.٤٪ عام ١٩٩٩ ثم ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠ إلا ان قيمة الصادرات خلال عام ٢٠٠٠ تفيد بحدوث انخفاض مقارنة بعام ١٩٩٩ ففى حين زادت قيمة التصدير خلال شهور مارس - يوليو عام ١٩٩٩ لتصل إلى ١٦٢ مليون دولار بدلا من ١١٤.٢ مليون دولار عن نفس المدة عام ١٩٩٨ إلا ان هذه القيمة انخفضت الى ١٥٥.٢ مليون دولار وبنسبة ٤.٢٪ فى نفس المدة عن عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩، الأمر الذى بات يشكل انذار خطر للمسئولين عن الصادرات فى ايران فيما يخص السجاد بشكل خاص وتردى اوضاع التصدير الايرانى بشكل عام.

دور المجلس الأعلى للصادرات:

خلال الشهور الاخيرة اتخذ المجلس الأعلى للصادرات عدة قرارات بهدف تسهيل وتشجيع الصادرات بما يمكن ان يؤدى الى تقليل الانخفاض الحادث فى منحنى تصدير السجاد اليدوى لكن هذه الخطوات التمهيدية غير كافية.

ومن اللازم اتخاذ خطوات اساسية فى هذا الصدد منها ما يلى:

أ - اصدار منشور دورى يلغى - على مراحل - البنود التى تضمنتها قرارات ٢٠٠٠/٧/٨.

ب - من المناسب، وقد تولى المجلس الأعلى للصادرات مهمة الاشراف على وضع السياسات التصديرية للبلاد، ان يمتد دوره لعمليات تصدير السلع الرئيسية من ضمنها السجاد بما يضمن متوسط تصدير سنوى يبلغ ١.٥ مليار دولار للسجاد.

جـ - من اللازم إحداث تسهيلات اكثر للقضاء على العقبات التصديرية والتى يأتى فى مقدمتها الاشكالية الخاصة بالتعريفة الجمركية وهو ما يمكن ان يلعب دورا ايجابيا فى هذا الصدد.

هوامش:

(*) هو العام الذى صدر فيه عدة قوانين أمريكية هدفها فرض حصارا اقتصاديا شاملا على ايران كان فى مقدمتها قانون داماتو (المترجم).

جدول (١)

حصة السجاد من جملة الصادرات الإيرانية غير النفطية

السنة	إجمالى الصادرات النفطية (مليون دولار)	إجمالى الصادرات غير النفطية (مليون دولار)	النسبة المئوية لصادرات السجاد إلى كل الصادرات غير النفطية
١٩٧٥	٥٩٢,٢	١٠٥,٦	١٧,٨٪
١٩٧٦	٥٣٩,٩	٩٤,٥	١٧,٥٪
١٩٧٧	٦٢٥,٢	٨٢,٨	١٣,٢٪
١٩٧٨	٥٤٢,٨	٨٣,٩	١٥,٥٪
١٩٧٩	٨١١,٨	٤٠٨,٩	٥٠,٤٪
١٩٨٠	٦٤٥,٢	٤٢٥,١	٦٥,٩٪
١٩٨١	٣٣٩,٥	١٤٩,٤	٤٤,٠٪
١٩٨٢	٢٨٣,٧	٦٧,٠	٢٣,٦٪
١٩٨٣	٣٥٦,٦	٨٨,٩	٢٤,٩٪
١٩٨٤	٣٦١,١	٨٩,٨	٢٤,٩٪
١٩٨٥	٤٦٥,٠	١١٥,١	٢٤,٨٪
١٩٨٦	٩١٥,٥	٣٥٦,٠	٣٨,٩٪
١٩٨٧	١٠٣٥,٨	٤٨٢,١	٤١,٥٪
١٩٨٨	١١٦٠,٨	٣٠٨,٨	٢٩,٨٪
١٩٨٩	١٠٤٣,٩	٣٤٤,٧	٣٣,٠٪
١٩٩٠	١٣١٢,٢	٥٠٩,١	٣٨,٨٪
١٩٩١	٢٦٤٨,٧	١١٦١,٢	٤٣,٨٪
١٩٩٢	٢٩٨٧,٧	١١٠٥,٦	٣٧,٠٪
١٩٩٣	٣٧٤٦,٨	١٣٨٤,٠	٣٦,٩٪
١٩٩٤	٤٨٢٤,٥	٢١٣٢,٩	٤٤,٢٪
١٩٩٥	٣١٠٥,٧	٩٨١,١	٣٠,٢٪
١٩٩٦	٣١٠٥,٧	٦٤٢,٥	٢٠,٧٪
١٩٩٧	٢٨٧٥,٦	٦٣٥,٧	٢٢,١٪
١٩٩٨	٣٠١٣,٣	٥٧٠,١	١٨,٩٪
١٩٩٩	٣٣٦٢,٠	٦٩١,٢	٢٠,٦٪

* المصدر: النشرة الشهرية «اقتصاد إيران» التى يصدرها البنك المركزى الإيرانى والجمرك.

جدول (٢) حجم الواردات الأمريكية من السجاد خلال الاربع سنوات الماضية وترتيب الدول الرئيسية المصدرة له

مارس – يوليو ١٩٩٨				مارس – يوليو ١٩٩٨						مارس – يوليو ١٩٩٨					
الوزن بالطن	القيمة (مليون دولار)	الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الوزن بالطن	القيمة (مليون دولار)	الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الوزن بالطن	القيمة (مليون دولار)	الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الحصة من كل الصادرات غير القطنية	
		الوزن ٪	القيمة ٪			الوزن ٪	القيمة ٪	الوزن ٪	القيمة ٪			الوزن ٪	القيمة ٪	الوزن ٪	القيمة ٪
٤٢٥٦.٣	١١٤.٢	٪١	١٤.٤	٥٧٤٨.٩	١٦٢	٪١	١٥.٤	٢٥.١	٤٢	٦٢٥٨.٨	١٥٥.٣	١	١٦.٧	٨.٩	٤.٢

* المصدر: مركز إحصاء هيئة السجاد اليدوي الأمريكية ١٩٩٩.

جدول٣ مسيرة صادرات السجاد الايراني في السنوات الثلاث ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ خلال الفترة من مارس الى يوليو

الدولة المصدرة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الهند	٩٨.٩	١١٦.٨	١٦٤.١	١٩٦.٤
الصين	٨٠.٨	٨٦.٥	٩٦.٦	١٠١.٥
باكتسان	٥٢.٦	٦٨.٧	٨١.٥	٩٨.٩
تركيا	٢١.٣	٣٣.٨	٣٩.٩	٤٠.٢
الاجمالي	٢٧٦.٧	٣٣٥.٥	٤٣٢.٦	٤٧١.٨

* المصدر: جمرك الجمهورية الاسلامية الايرانية

مليونى مدمن في إيران
رسالت (الرسالة)
٢٠٠٠/٩/٢٥

أعلنت السيدة «جلودار زاده» السكرتير العام لجمعية مكافحة الإدمان أنه وفقاً للإحصاءات الموجودة الآن يوجد مليونى إيرانى مدمن وهو ما يؤدى إلى إتلاف الثروات البشرية والمادية للدولة. كما أعلن ممثل طهران فى مجلس الشورى الإسلامى «محمد شهر كرج» إن كل مدمن يُنفق يومياً عشرة آلاف ريال (دولار وربع دولار)، وهو ما يؤدى إلى خسارة إيران شهرياً لحوالى ٦٠٠ مليار ريال (٨٠٠٠ ريال = دولار). وأنه لابد من تكاتف الدولة والمؤسسات الأهلية وتدعيم العلاقات والروابط العاطفية الأسرية وتشجيع الشباب على التمسك بالفرائض الدينية للوقاية من هذا الخطر .

٢٢٨ ألف أسرة مكونة من خمسة أفراد فأكثر يعيشون فى حجرة واحدة
رسالت (الرسالة)
٢٠٠٠/٧/٢٤

أعلن أحمد باكزاد مدير العلاقات العامة لمؤسسة الإسكان فى إيران أنه يوجد فى إيران مليون و٦٠٠ ألف وحدة سكنية .

وأضاف أن ٦,١٪ من الأسر الكبيرة العدد فى إيران تعيش فى وحدات سكنية مضى على بنائها أكثر من ٤٠ سنة مبنية من الطوب اللبن .

وقال إن أكثر من أسرة تعيش فى وحدة سكنية واحدة فى ٧,٨٪ من إجمالى الوحدات السكنية الموجودة فى إيران وأن ٣,٨٪ من أسر الدولة يعيشون فى غرفة واحدة فقط .

وفى إشارته لوجود ٦٩٢ ألفاً و ٤٩٤ أسرة فقيرة غير مالكة لوحدات سكنية وتعيش تحت خط الفقر فإن أكثر من ٢٢٨٥٩٠ أسرة مكونة من خمسة أفراد فأكثر يعيشون فقط فى حجرة واحدة .

إهدار ٧٠٪ من مصادر المياه
اطلاعات (الأخبار)
٢٠٠٠/١٠/١

أعلن المهندس «زرجر» وكيل وزارة الطاقة لشئون المياه أن التخطيط المتعلق بمصادر المياه فى إيران يتناول فقط ٣٠٪ منها، بينما يتم فقد ٧٠٪ من المياه بطرق مختلفة منها التبخر .

وقال إن إيران يوجد بها ١٪ تقريباً من سكان العالم فى حين تمتلك ٠,٣٦٪ من مصادر المياه فى العالم. وقال إن النصف الغربى من إيران يقطنه حوالى ٥٠٪ من جملة سكان البلاد وتسقط فيه ٧٠٪ من الأمطار، وفى الوقت نفسه يتم فيه إهدار أكبر نسبة مياه فى إيران .

وفى إشارته لإضطراب العالم فى الألفية الثالثة بشأن قضية المياه قال: إن الشبكة القومية للمياه فى إيران تهدر ما بين ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من مصادر المياه .

وضمن إشارته لكون إيران على عتبة أزمة مياه قال: تقوم إيران فى العام المالى ٢٠٠٠-٢٠٠١ بإنجاز ٧٩ مشروعاً وأنه خلال الخطة الخمسية الثالثة ستتم الإستفادة من ٢٢ سداً .

فى نفس الجلسة أعلن المهندس «راهنما» رئيس هيئة مراقبة المواصلات بطهران أنه نظراً لأن طول محافظة طهران ٣٥ كم وعرضها ٢٢ كم، فإنها تشتمل على ٣٥٠ كم شبكة طرق رئيسية و٤٠٠ كم شوارع من الدرجة الأولى و٥٤٠ كم شوارع من الدرجة الثانية. وأن ٧٥٪ من تلوث طهران يأتى من وسائل النقل وأنه لذلك يجب إعادة تخطيط مسارات حركة المواصلات فى العاصمة .

إيران تدعم قدراتها الصاروخية
كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٩

صرح الأميرال على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى قائلا: بالنظر إلى الوضع العسكرى للمنطقة والتهديدات الخارجية المحيطة، تقوم إيران بتنمية قدراتها الصاروخية فى إطار سياسات الردع العسكرى للجمهورية الإسلامية.

وقد أضاف فى معرض حديثه الذى ألقاه فى ٧ سبتمبر الماضى فى المراسم الختامية للمؤتمر العلمى الأول لتقنيات الفضاء فى حضور جمع من السفراء والملحقين العسكريين للدول المجاورة، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقع تحت تهديد صاروخى خارجى موسع يعتمد فى الأساس على الواردات الغربية، وأن ضرورة الحفاظ على الأمن القومى الإيرانى حال ظهور الأخطار الإقليمية، يستوجب امتلاك نظام دفاعى قوى يعتمد على القدرات الصاروخية والفضائية لمواجهة التهديدات الخارجية، وأن استراتيجية الردع التى تتبعها الجمهورية الإسلامية والتى هى بمثابة ضمان لحفظ الأمن فى منطقة الخليج والشرق الأوسط تنهض على ثلاثة دعائم هى القوة، الأمن القومى، التقنيات الفضائية.

ولا تسعى الجمهورية الإسلامية من وراء استخدامات العلم والتقنية الفضائية إلى انتاج واستخدام الأسلحة الهجومية غير التقليدية.

وقال شمخانى: إن العقوبات الرسمية وغير الرسمية التى تفرضها الدول الرأسمالية على طهران بهدف منع حصول إيران على احتياجاتها العسكرية من أسلحة دفاعية حديثة تفقد جدواها من خلال تنفيذ برامج الاكتفاء الذاتى فى مجال انتاج المعدات العسكرية والمدنية.

وقد أكد شمخانى على أن إيران لن تشارك فى سباق التسلح الإقليمى والدولى المتنامى. وانها ستعتمد على امكاناتها الداخلية بعد أن اتخذت موضعاً لها بين الدول المنتجة للتقنيات العسكرية والمدنية.

إيران تتجه لخصخصة قطاع الزراعة
كيهان ٢٠٠٠/١٠/١

أعلن عبد الغفار شجاع مستشار وزير الزراعة أن قطاع الزراعة الذى كان يصدر أغلب الحاصلات الزراعية فى عام (١٩٥٢م) أصبح الآن فى وضع محزن وتحول من الإنتاج إلى الإستيراد .

وأضاف: «أن قطاع الزراعة وعلى الرغم من وجود خط محورى له فى الخطة الخمسية الثانية، لم يصل بكل أسف للأهداف المنشودة خلال الخطة الأولى والثانية» .

وفى توضيحه لعدم إمكانية اختيار وزير جديد لحل مشكلات قطاع الزراعة والمطالبة بحماية أكبر من قبل المسئولين لقطاع الزراعة، قال: «ان المسئولين لم يقدموا حماية عملية حتى الآن لقطاع الزراعة، وحتى الآن لم يتم توفير كامل الاعتمادات المخصصة لقطاع الزراعة خلال الخطة الثانية».

وأعلن شجاع : « سيصل عدد السكان فى عام ١٤٠٠ (٢٠٢١م) إلى مايقرب من ١٠٠ مليون نسمة، واليوم وعلى الرغم من وجود الإنتاج المحلى، نقوم باستيراد ما يقرب من ثلث احتياجاتنا من المواد الغذائية للبلاد من الخارج، ونستفيد من ١٨ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة التى يبلغ اجماليها ٣٣ مليون هكتار» .

واستطرد قائلاً : «لقد بلغ قيمة استيراد القمح، الأرز، الزيت ، الذرة، السكر سنويا ٥ مليارات دولار. وهذ الرقم يمثل ثلث دخل البلاد من النقد الأجنبى. وكذلك في عام ٢٠٢١ سنحتاج إلى توفير ٣٠ مليار دولار لتوفير المواد الغذائية للمجتمع، وهذا المبلغ يستوجب أن يكون إجمالى الدخل القومى من العملة الأجنبية ٩٠ مليار دولار».

وأضاف: «يتم الآن جدياً طرح فكرة خصخصة قطاع الزراعة بالكامل وهذه الخطوة تحتاج إلى حماية وأرصدة مالية»

تحديث الأسطول الإيرانى لنقل البترول
انتخاب ٢٠٠٠/٨/٢٨

قامت إيران بشراء ١٣ ناقلة بترول جديدة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية والصين.

وقد صرح محمد مورى أحمد مسئول قطاع البترول الإيرانى أن إيران قررت تحديث اسطولها القديم، لذا وقعت مع الصين وكوريا الجنوبية اتفاقا لشراء ١٣ ناقلة بترول، سوف تصل أولاهما فى الاسبوع القادم وتحمل إسم «إيران آسنانه».

وأضاف: «على إيران سداد ثمن هذه الناقلات الجديدة خلال عشر سنوات بواقع ١٢٠ مليون دولار أمريكي للعام الواحد».

وقال مدير عام الشركة القومية لنقل البترول: ستصل هذه الناقلات جميعها إلى إيران حتى عام ٢٠٠٦، وبشراء هذا العدد من ناقلات البترول، سيزيد نسبة المحمول من البترول الإيرانى إلى ٣,٣ مليون طن.

كانت جمهورية إيران الإسلامية قد اشترت ١٢ ناقلة من الصين وكوريا الجنوبية تتراوح حمولتها بين ٩٨: ٣٠٠ ألف طن، وبالاضافة إلى الـ ١٣ ناقلة الجديدة، سترتفع قدرة الأسطول البحرى لنقل البترول إلى مستوى ٥,٨ مليون طن.

وقال موردى: إن القيمة الاجمالية للناقلات الـ ٢٥ هى مليار و٧٥٠ مليون دولار أمريكي وأضاف: «على الحكومة الإيرانية سداد مبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي سنويا لفترة تتراوح بين ثمانى سنوات ونصف سنة إلى عشر سنوات، وبهذا تصبح القيمة الفعلية للشراء بالاضافة للفوائد هى ٢,٥ مليار دولار أمريكي».

بدء أكبر مناورات الجيش الإيرانى تحت اسم ذو الفقار(٣)
كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٢١

قام الجيش الإيرانى بتنفيذ أكبر مناوراته هذا العام بدءاً من ٩/٢٢ تحت مسمى «ذو الفقار» فى منطقة سنندج الحدودية الغربية .

وطبقا لتقرير إدارة العلاقات العامة والشئون العقائدية السياسية لجيش الجمهورية الإسلامية، ذكر اللواء آشتيانى مساعد قائد القوات البرية بالجيش ضمن إعلانه للخبر أن هذه المناورة ستقام لمدة ثلاثة أيام على مساحة ٦٠٠ كيلو متر مربع فى محافظة كردستان، وستقوم وحدات من مشاة الجبال ، والدبابات والمدفعية والقوات الجوية والإبرار الجوى ومقاتلات وقاذفات القوات الجوية باستعراض قدراتهم القتالية، كما سيتم فى العمليات الاستفادة من عدة مشروعات نفذت بالاكتفاء الذاتى فى مجالات الالكترونيات والمدرعات لأول مرة ، مع إجراء أنواع من التكتيكات الحربية الجديد بالمزج بين الحروب المنظمة وغير المنظمة والإبرار الجوى .

وقد وصف أشتيانى هذه المناورة بأنها أكبر التدريبات الصحراوية للجيش هذا العام. وقال: تقام مناورة (ذوالفقار٣) بمناسبة الذكرى العشرين لبداية المفروضة (الحرب مع العراق) وكذلك بمناسبة عام الإمام على بهدف رفع القدرات الدفاعية للجيش، وتدعيم الحالة الأمنية على الحدود، ونقل التجارب إلى الشباب ، وزيادة المهارات القيادية، والقدرة على تحريك الوحدات فى ثلاث مراحل عملياتية متأخرة فى ليلة واحدة وبتنسيق يتم بعده عمليات الإبرار البحرى .

وذكر أنه سيشترك فى هذه المناورة قوات الفرقة ٢٨ كردستان ، وكتيبة دبابات من الفرقة ٨١ كرمانشاه، ومظليون من اللواء شيراز ٥٥ المحمول جوا، واللواء ٦٥ وحدات خاصة ، والمجموعة ١١ من مدفعية مراغة، بالإضافة إلى المروحيات الهجومية والناقلة من قواعد القوات الجوية فى اصفهان وكرمانشاه مع مقاتلات القوات الجوية التابعة للجيش

كما أعرب آشتيانى فى حديثه عن عميق تقديره لشعب إقليم كردستان ومركز سنندج لتعاونه فيما يتعلق بإقامة الوحدات المشاركة فى المناورة بالإقليم. وقال: يأتى تنفيذ هذه المناورة نتيجة للبرامج الدقيقة التى وضعت بعد شهرين من العمل المتواصل لوحدات المناورة .



محادثات السلام الشرق أوسطية والأمن القومي الإيراني

■ ديدكاهها وتحليلها (رؤية وتحليل) مجلة فصلية العدد ١٣٩ ـ صيف ٢٠٠٠

لو أننا نقبل برؤية الكثير من الخبراء السياسيين والعسكريين لإسرائيل والتى تقول بأن الهدف الأصلى لسوريا من محادثات السلام مع إسرائيل هو فى الحقيقة «سلام مع أمريكا» فمما لا شك فيه أيضاً أنه لا ينبغى أن نغفل عن هدف آخر وهو أن السبب الواقعى لقادة إسرائيل من بسط مائدة التفاوض مع سوريا هو الحصول على المساعدات العسكرية والأمنية الأمريكية.

لقد أرسل «باراك» فى فبراير ٢٠٠٠ - فى آخر طلباته الأمنية «عاموس يارون» المدير العام لوزارة الدفاع إلى أمريكا ليقدم إلى البنتاجون قائمة المطالب الإسرائيلية من المساعدات الأمريكية وذلك بالإضافة إلى مبلغ الـ (١٧) مليار دولار بوصفها شرطاً أولياً للإنسحاب من الجولان. ولم تبد المصادر الأمريكية أية تعجب من هذه القائمة وأعلنت الموافقة عليها رغم أن التوقيع بإتمام إتفاق مع سوريا فى الوقت الحاضر يعد أمراً متسرعاً. وقد أعلن المتخصصون الأمريكان أن «يارون» بالإضافة إلى طلب تكاليف الإنسحاب من المنطقة وتكاليف انشاء قواعد جديدة للجيش الإسرائيلى وكذا المطالب الخاصة بالأسلحة الحديثة اللازمة لحماية هذه القواعد وكذلك ايضا استمرار المساعدات المالية للمشاريع المتوقفة، بالاضافة إلى ذلك كله، فإنه قد تحدث مع المسئولين الأمريكيين حول النقاط التالية:

أ - نظم الإنذار.

ب - تجهيز الجيس الإسرائيلى لمواجهة المخاطر المتوقعة فى فترات مختلفة.

جـ - القدرة على التصدى للصواريخ أرض - أرض.

والذى يبدو للنظر، هو أن حكومة «باراك» تسعى للإستفادة من الفرصة المتاحة الآن لحل جميع مشكلاتها العسكرية مرة واحدة وذلك من أجل المواجهة المتوقعة مع دول مثل إيران وذلك لأنه - أى باراك - يعلم جيداً أنه بالأخذ فى الإعتبار الظروف الداخلية الإسرائيلية فمن المؤكد أن السلام الشامل والدائم لن يتحقق فى الوقت الراهن.

وهو يسعى - فى حال نجاح المناورات التى سوف تتم عقب الإنسحاب من الجولان وجنوب لبنان - إلى توظيف الموازنات الفائضة نتيجة هذا الانسحاب فى تجهيز وتحديث الجيش. أيضاً فإن سوريا الآن تعد من العوامل الايجابية لصالح إسرائيل فهذا النظام - بسبب سوريا - قد جهّز وحدث قواته الجوية بطائرات مثل (F.15.E) أو بقذائف الصواريخ وكذلك فإنه من حيث المنتجات العسكرية الداخلية فقد حظى بتطورات وفيرة.

إن حرب «كوسوفو» تعد «نموذجا» مناسباً لنظرية باراك والتى قامت على أساس تدمير الهدف من بعد وبدون أية خسائر. وجيش السلام (الجيش الإسرائيلى) من وجهة نظر باراك يجب أن تكون لديه القدرة على العمل أكثر خارج الحدود الإسرائيلية وأن يستطيع الوصول إلى دول مثل إيران والعراق وليبيا وأن يستطيع أيضاً أن ينقل الحرب إلى أرض العدو بسرعة هائلة. كما أن الإشتراك فى العمليات الإقليمية للقوات الغربية الخاصة بحفظ الأمن الإقليمى لابد وأن تكون واحدة من الأهداف المستقبلية لهذا الجيش.

لقد أصبحت إيران فى مقدمة التهديدات الأمنية لإسرائيل وذلك بعد زوال الخطر العراقى. وتدعى إسرائيل أن الحكومة الإيرانية تسعى لأن تكون القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة وأنها ترعى كذلك الجهاد الاسلامى ضد إسرائيل وأنها إجمالا تهدد الوجود الإسرائيلى.

لذلك فإنه ينبغى أن يشتمل التخطيط على أن تكون للقوات الجوية (التى تحظى بمكانة استراتيجية لإسرائيل) القدرات اللازمة للعمل فى أراضى إيران وذلك من دون تعرض طياريها أو طائرتها لأية تهديدات، ومن دون ان تصبح المجالات الجوية للدولة الصديقة لإسرائيل موضع تهديد أو هجوم.

إن المحور الأصلى لمثل هذا الهجوم يجب أن يكون على «الصواريخ الثابتة» التى تستطيع إصابة أهدافها بدقة رغم بعد المسافة، وكذلك كشفها والتدليل عليها. إن صواريخ «توماهوك» - التى تأتى فى المرتبة الأولى لإسرائيل - تتمتع بمثل هذه الخصوصية. وقد جربت لتأديب دول متمردة (من وجهة نظر أمريكا) مثل العراق، أفغانستان وصربيا. وإذا ما وافق كلينتون على تسليم هذه الصواريخ لإسرائيل فإن إسرائيل تكون - بعد إنجلترا - ثالث دولة على مستوى العالم تمتلك هذا النوع من الأسلحة وهو ما سوف يرفع من قدرة الجيش الإسرائيلى.

وبالإضافة إلى الأسلحة والتجهيزات الحديثة جدا، فإن البناء الحالى للجيش الإسرائيلى سوف يتغير حيث سينخفض عدد القوات العاملة ومدة الخدمة العسكرية، ذلك لأن التهديدات الحدودية قد قلت وتراجعت الجبهة الحقيقية وخطوط الأمام إلى داخل إسرائيل. ويعتقد أنه - وفقا لذلك - سوف تستبعد الكثير من الدبابات والمدافع خاصة وأن معظمها يرجع عمره إلى أكثر من (٣٠) سنة.

وسوف يسعى الجيش لإستبدال قدراته بإعداد القوات الماهرة المدربة كما ستعطى القدرة على ادراك وتحقيق الهدف وإصابته أهمية خاصة.

إن شراء طائرات (اف - ١٥ - E) وأيضاً طائرات (اف - ١٦ - E) سوف يسهل من قدرات الجيش الإسرائيلى لإتمام مأمورياته الأبعد. وسوف تكون هذه الطائرات قادرة على أن تصل بسهولة إلى أراضى دول مثل إيران ثم الوصول والهبوط بإسرائيل - بعد إتمام العمليات - من دون توقف.

أيضاً سوف يكون لازما أن تحدث تغييرات فى مأموريات قوات الجيش الإسرائيلى. فبينما كان الحديث فى الماضى يدور حول نفوذ طائرات العدو فاليوم يأتى التصدى للصواريخ أرض - أرض فى أولويات المشروعات الهامة لقوات الجيش الإسرائيلى وهى تعد أخطر تهديد ضد الأمن الإسرائيلى، وتحظى تهديدات الصواريخ الإيرانية بوضعية خاصة فى هذا الصدد.

من أجل التصدى للصواريخ التى يمكن لها أن تصيب إسرائيل فقد تم تصنيع أنظمة صواريخ «حيتس» كما تم تنويع منصات إطلاقها. كما سوف تتم الاستفادة من الطائرة (اف - ١٥ -E) فى مرحلة تالية حتى تكون قادرة على اصابة الصواريخ المطلقة تجاه إسرائيل. وفى الحقيقة فإن القوات الجوية الإسرائيلية سوف تتحول إلى «قطب للقيادة» داخل الجيش الإسرائيلى وذلك لأن الكثير من الخبراء الإسرائيليين يعتقدون أن الهجوم المتوقع على إسرائيل سوف يكون فى البداية عن طريق تدمير المطارات الإسرائيلية وإذا ما وفق هذا الهجوم فإن القوات الجوية الإسرائيلية سوف تخسر جزءاً كبيراً من قدراتها العملياتية ومن ثم فسوف تتحول مجريات الحرب بسرعة إلى القوات البحرية. وفى هذه المرحلة فإن منصات صواريخ هذه القوات سوف تكون هى الطريق الأساسى للحرب، وصواريخ «توماهوك» تحظى أيضاً بميزة إطلاقها من السفن الحربية للقوات البحرية الإسرائيلية.

ومع الوضع فى الإعتبار قلة الإتساع الجغرافى لإسرائيل فإن السواحل والمناطق البحرية تحظى بدور كبير فى حماية هذا النظام، ووفقا لقول ضابط رفيع المقام فإنه يمكن تحويل وإسناد مأموريات أكثر إلى القوات البحرية الإسرائيلية بدون أن تزيد ميزانيتها، وعندئذ فإنه فى حالة حدوث هذا التوجه الدفاعى فإن الغواصات والسفن الحربية «ساعرا» سوف يكون لها الدور الأساسى.

وفى النهاية يجب أن ندرك أنه من وجهة النظر الإسرائيلية فإن السلام مع سوريا سوف يشمل، ضمن ما يشمله ، زوال التهديدات الأمنية السورية ضد إسرائيل وخروج القوات الإسرائيلية من الجولان وجنوب لبنان وحدوث تحول فى علاقات هذا النظام.

إن إتفاق سلام مصحوباً بالتأكيد على المصالح الحياتية الإسرائيلية والتزام أمريكى بتفوق عسكرى لهذا النظام (إسرائيل) سوف يدعم من القدرات العسكرية والاقتصادية لها وسوف ويقود العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى المستوى الإستراتيجى المسيطر ولا توجد حاجة للتقليل من القدرات العسكرية الإسرائيلية، وذلك لأن ، كما سبق أن أعلن «افرايم سنيه» مساعد وزير الدفاع الإسرائيلى، قادة هذا النظام يعتقدون بأن القدرة العسكرية وحدها هى عامل الإستقرار الأول والمحرك الأصلى لأى نوع من اتفاقيات السلام.

الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني من الفرضية إلى الواقع

■ فلسطين (دورية ربع سنوية) ربيع ٢٠٠٠

إن الروابط التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية والجغرافية والشعبية بين شعبي الأردن وفلسطين، ومحاولتهما لايجاد مساعٍ مشتركة في الشئون المختلفة، تدعو لوجود فرضية احتمال أن تكون دولة فلسطين القادمة في صورة اتحاد كونفدرالي مع دولة الأردن، مع ظهور بعض الاتجاهات السياسية، خاصة من جانب المسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين، مبنية على تشكيل هذا الاتحاد الكونفدرالي، واحتمالات وجود هذه الفرضية تزداد يوما بعد يوم. في ظل هذا الوضع، يُطرح احتمال تشكيل اتحاد كونفدرالي ثلاثي الجانب بين كل من إسرائيل، والأردن والسلطة الفلسطينية.

ونظرا للصدى الواسع نسبيا لطرح هذه المسألة في المحافل الدولية، فمن الضروري شرح هذا الأمر الهام وبحثه بحثا علميا من جميع جوانبه. ومن أجل شرح هذا الموضوع، هناك العديد من الأسئلة في حاجة إلى أجوبة مناسبة لها. ومن بينها: هل الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن وفلسطين خيار ضروري؟ هل يمكن تحقيق هذا الاتحاد؟ وما هي بدايات تحقيقه؟ وبعبارة أخرى، من المسئول عن تحقيق الاتحاد من الناحية الحقوقية والسياسية؟ وهل يمكن تحقيقه قبل إعلان دولة فلسطين المستقلة؟ هل سيدافع الشعب الأردني والشعب الفلسطيني والمجتمع اليهودي عن هذا الاتحاد؟ وعلى أي نحو سيكون تنظيم الاتحاد الجديد؟ وماهو وضع القدس؟ وماذا سيكون وضع اللاجئين الفلسطينيين؟ وما هي العلاقة بين هذا المشروع ومسيرة السلام؟ أو بعبارة أخرى، فيما يتعلق بنتائج السلام وحل القضية الفلسطينية، هل سيؤدي ذلك إلى سرعة الوصول لحل لها؟ بعض الأسئلة المذكورة تقبل البحث والتحقيق، لكن بعضها الآخر يحتاج لبعض الوقت وإمعان النظر في التطورات القادمة.

والسؤال الأساسي في هذا الموضوع هو إذا ما وضع هذا المشروع موضع التنفيذ فمن أكثر المستفيدين من تنفيذه؟ هل ستتحكم «فرضية اللعبة» و«نقطة الارتكاز» من وجود هذا الاتحاد في توزيع المكاسب بالتساوي بين الطرفين؟ ان فرضية هذا المقال تؤكد ان المستفيد الوحيد من هذا الاتحاد هي إسرائيل التي ستحصل على امتيازات لنفسها من خلال الاتحاد، وإن لم تحققها، ستضع العراقيل في طريقه، أما الاعراب (العرب) والفلسطينيين فلن يستفيدوا شيئا.

التنظيمات الفلسطينية وقضية الاتحاد:

إن العلاقات الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية بين الفلسطينيين والأردنيين قد سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية أو حكومة السلطة الفلسطينية بالاعلان عن رغبة الجانبين في اقامة اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني. وقد أكد ذلك في ظل شروط مختلفة مثلا: امكانية تشكيل حكومة كونفدرالية بين البلدين بعد قيام دولة فلسطين المستقلة.

ومن بواعث العلاقات الأردنية الفلسطينية، خفض نسبة الشك والتردد لدى الجانب الإسرائيلي والغربي بالنسبة لأهداف هذا الاتحاد، والاستفادة من حماية وإمكانيات الأردن لهذا الاتحاد بدون استقلال للفلسطينيين. وعلى صعيد التنظيمات الفلسطينية، فيمكنها أن تدعي القدرة على تحقيق امل الفلسطينيين المبني على العيش تحت لواء دولة واحدة مستقلة، وبدون ذلك، فهي تمنح إسرائيل امتيازا هاما.

إن قيام الاتحاد من الناحية النظرية يقويّ الهوية المزدوجة الفلسطينية والأردنية ويؤكد ادعاءات التيار اليميني في إسرائيل والتي تقول إن كلاً من الاردن وفلسطين بلد واحد.

لقد توافر في الماضي من الأسباب والمحركات السياسية والاقتصادية لتشكيل اتحاد كونفدرالي. فالاردن التي يتوافر لديها ادارة منظمة وإمكانيات لا بأس بها، يمكنها أن تمثل سوقا مناسبا للانتاج الفلسطيني. ومع مراعاة قلة الامكانيات في دولة فلسطين الجديدة ـ في حالة قيامها ـ فهي في حاجة إلى الامكانيات الاردنية أو الإسرائيلية. فالأردن يمكن أن تكون في المستقبل المركز التجاري بالنسبة للحكومة الفلسطينية، فضلا عن كونها معبر الحكومة الفلسطينية إلى دنيا العرب أيضا.

إن توافر عنصر حسن الجوار بين اتحاد الاردن ـ فلسطين، وإسرائيل يفضي إلى ايجاد تنسيق عملي فيما بين إسرائيل والدولة الجديدة. والنظام المالي الأردني يعد أيضا مناسبا لتنامي الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير السيولة اللازمة لذلك، فضلا عن أن تشكيل الاتحاد على هذا النحو سيعمل على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتسكينهم في الأردن، حيث ترى إسرائيل ان تسكين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة يشكل خطرا عليها من الناحية الأمنية.

وبصفة عامة فإن طرح الكونفدرالية يوضح العلاقة الخاصة بين حكومتي الأردن وفلسطين حيث تكمل احداهما الأخرى على المستوى الاقليمي والدولي.

من هذا المنطلق يسعى المسئولون الفلسطينيون، من خلال طرح ومناقشة القضايا سالفة الذكر، إلى ان تبقى شعلة هذه الفكرة مشتعلة، وكان أول طرح رسمي لهذه الفكرة، في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر، والذي أقيم في فبراير عام ١٩٨٣ في الجزائر، ولكنه لم يبحث من جميع جوانبه. وجاء في البيان الصادر عن الجلسة الختامية لهذا الاجتماع: «يأمل المجلس الوطني الفلسطيني ان تتدعم العلاقات القادمة للفلسطينيين مع الأردن من خلال اتحاد كونفدرالي بين كلتا الدولتين المستقلتين».

وقد أكد مسئولو منظمة التحرير الفلسطينية في شتى الفرص

وبعد صدور هذا البيان، على طرح تشكيل هذا الاتحاد. وعملوا ساعين بصورة مباشرة لتجميع الجهود لبلورة هذه الفكرة. وعندما طالب اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨ بإقامة حكومة فلسطينية إلى جوار حكومة إسرائيل، كان طلبهم هذا مبنيا على التأكيد على الحماية من خلال اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني. وفي عام ١٩٩١ ايضا، اعلن عرفات قبيل انعقاد مؤتمر مدريد عن موافقته على اقامة اتحاد اردني - فلسطيني. وكان عرفات يهدف من إعلانه هذا، ادراج هذه القضية على جدول اعمال مؤتمر مدريد، وعلى هذا النحو يتم تقييم هذه الفكرة من جميع جوانبها، لكن رفض الملك حسين لهذا الاقتراح اجهض مساعي عرفات.

وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣، اوضح مسئولو منظمة التحرير الفلسطينية عن رغبتهم في تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني، وقد اعلن محمود عباس (أبومازن)، أحد اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الكبار، بعد عدة أيام من توقيع اتفاق أوسلو، أن اقامة اتحاد بين دولة فلسطين والاردن أمر ضروري، وبعد أقل من شهر، أعلن ان اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يرغبون في الارتباط مع الاردن، في صورة اتحاد كونفدرالي. وجاء في تصريحاته انه في حالة وجود اتحاد اردني - فلسطيني يستطيع الشعب الفلسطيني ان يحصل على دولته.

وأعقب ذلك حديثا صحفيا للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع مجلة (دير اشبيجل) الألمانية ضمن اعلانه عن آماله المبنية على اقامة اتحاد مع الاردن حيث ان ذلك سيؤدى إلى التعجيل بإعلان دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وصرح ان دولة فلسطين القادمة ستكون في اطار اتحاد مع الاردن. وكذلك اعلن عرفات في حديث صحفي مع مجلة «تايم» ان اتفاق أوسلو هو الخطوة الأولى لايجاد دولة فلسطين المستقلة والتي ستشكل مع الاردن اتحاداً على أساس الانتخابات الحرة.

وإثر معارضة الاردن للمقترحات الخاصة بتشكيل اتحاد زاعمة ان هذا حديث سابق لأوانه، التزم مسئولو منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة السلطة الفلسطينية أيضا الصمت تجاه هذه المسألة، ومرة أخرى في فبراير عام ١٩٩٩ تجدد الحديث عن تشكيل اتحاد كونفدرالي بين البلدين في المحافل الدولين السياسية. وهذا التطور كان بعد حديث عرفات في جمع غفير من اعضاء حركة فتح في مدينة الخليل، حيث اعلن خلال هذا اللقاء وبصورة غير مرتقبة عن رغبته في اقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن، وقال في كلمته: «إن المجلس الوطني الفلسطيني سيدافع عن تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني في حالة قبول الملك عبدالله الثاني لتشكيل هذا الاتحاد حيث أن كلا الشعبين إخوان وتوءمان».

ويتضح مما سبق ان عرفات طالب في اقتراحه الأخير بتشكيل اتحاد بين دولة الاردن وحكومة السلطة الفلسطينية، وليس دولة فلسطين المستقلة، ومن المعروف أن الاتحاد لا يقوم إلا بين دول مستقلة ذات سيادة. هذه القضية اثارت موجه من العجب في المحافل السياسية داخل فلسطين والدول المحيطة بها، وبرزت إلى السطح نقاط اختلاف متعددة، أولها ان المسئولين الاردنيين وعلى رأسهم الملك عبدالله الثاني ملك الاردن، استقبلوا هذا الاقتراح الاخير من عرفات بفتور بالغ. وأرجأوا البحث في هذا الأمر إلى ما بعد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد أيد مسئولو السلطة الفلسطينية أيضا في رد فعلهم، ما ذهبت اليه الاردن معربين ان مثل هذا الاتحاد سيكون غير ناضج وسريع، وقد أكد أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في لقائه مع فايز الطراونه رئيس وزراء الأردن في ذلك الوقت خلال بحث العلاقات للتقريب بين شعبي البلدين، انه لا يمكن تصور المستقبل بدون تحقيق مشروع الاتحاد الاردني - الفلسطيني، كما أكد على وجهة النظر الاردنية القائمة على سرعة تشكيل مثل هذا الاتحاد، وأعرب عن الأمل في أن يتوصل الطرفان لنتيجة من اجل توقيع اتفاق لاقامة اتحاد كونفدرالي بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وهنا يلزم التنويه إلى ان مقترحات عرفات تعني الرغبة في تشكيل اتحاد بين دولة الاردن المستقلة وحكومة الحكم الذاتي الفلسطيني وليس الدولة الفلسطينية المستقلة نظرا لتوافر ظروف سياسية جديدة ألزمت عرفات بطرح مثل هذا الاقتراح خاصة في النصف الأول من عام ١٩٩٩ والتي يمكن شرحها على النحو التالي:

١ - يعتبر اعلان عرفات عن تشكيل هذا الاتحاد مخرجا لتراجعه عن اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة في ١٩٩٩/٥/٤ وهو الموعد الذي كان مقررا من قبل، وقد اضطر عرفات لتأجيل الإعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة تحت ضغط الاتحاد الأوروبي والدول العربية والتهديدات الإسرائيلية بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية المحررة مرة أخرى.

٢ - كان اقتراح عرفات الجديد محاولة لتحقيق رغبات السلطة الوطنية الفلسطينية المبنية على اخلاء المناطق المحتلة والضفة الغربية، تنفيذا لاتفاق (واي ريفر).

٣ - كان عرفات باقتراحه اقامة اتحاد كونفدرالي بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وغض البصر عن إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، يتجنب تقوية ومساندة أية تحركات لليمين الإسرائيلي بما في ذلك الحرب الإعلامية التي اطلقها حزب الليكود واحتمالات فوزه في الانتخابات، حيث كان الأخير، من ناحية أخرى، يعلن عن حملته الانتخابية عن المخاطر المتوقعة من إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على دولة إسرائيل وأمنها فضلا عن تنويهه الدائم بأن حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل مصدرا تهديديا لإسرائيل.

في مثل هذه الشروط، كان غض البصر عن إعلان اقامة دولة فلسطينية مستقلة والاتجاه إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، من الأسباب التي حالت دون توجه الرأي العام الإسرائيلي إلى الجناح اليميني (ليكود). مما ترتب عليه رجحان كفة حزب العمل الذي يطالب بعقد اتفاقيات سلام.

٤ - بهذه المقترحات اراد عرفات أن يسد الطريق أمام خليفة الملك حسين - الملك عبدالله الثاني - فيما يتعلق بالقضية

الفلسطينية.

٥ ـ يسعى عرفات، بمثل هذه الخطوات، لايجاد ساحة مناسبة من أجل قبول اتحاد اردني ـ فلسطيني الذي يدعى أنه التحرك الايجابي لحل جميع المشاكل.

الاردن وقضية الاتحاد:

لقد كان ضم الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة إلى الاردن، أحد التحركات القديمة التي طرحت في المحافل السياسية لحل القضية الفلسطينية. وبلغت المباحثات المتعلقة بهذا الأمر قمتها خاصة بعد اعلان الملك حسين في عام ١٩٧٢ عن رغبته في اقامة مملكة عربية اردنية فلسطينية متحدة. وعلى هذا النحو دخلت الاردن شريكا لإسرائيل في «الخيار الاردني». لكن منذ انعقاد مؤتمر رؤساء الدول العربية في الرباط عام ١٩٧٤، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر بغداد في عام ١٩٧٨، أكد المسئولون الاردنيون المشاركون ان الخيار الاردني بغير ذي موضوعية.

وتأكدت هذه السياسة في يونيه من عام ١٩٨٨، حيث اعلن الملك حسين رسميا تخليه تماما عن اية حقوق ادارية في الضفة الغربية لنهر الاردن منذ ذلك التاريخ، من ناحية أخرى وفي نوفمبر من نفس العام، اعلن المجلس الوطني الفلسطيني تشكيل حكومة مستقلة على أرض فلسطين والتي حظيت بحماية المحافل الدولية بصورة جديرة بالملاحظة.

وبعد إعلان الاردن عن صرف نظرها عن الضفة الغربية، توقف كل بحث لاقامة اتحاد فيدرالي اردني ـ فلسطيني لعدم توافر امكانيات تحقيقه، لكن على الرغم من ذلك فقد ظل هذا الموضوع مطروحا بصوره أكبر من ذي قبل، ففي نفس العام، قرر المجلس الوطني الفلسطيني مجددا اثناء اصدار بيان الاستقلال، التأكيد على تشكيل هذا الاتحاد بعد الاعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة. وإذا كان لا يمكننا القول ان رد فعل الملك حسين تجاه اقتراح تشكيل اتحاد كان ايجابيا على طول الخط، فليس اقل من الادعاء ـ على اقل تقدير ـ انه كان معارضا له، وقد حافظ الملك حسين على موقفه بعد توقيع اتفاق أوسلو، فبعد توقيع هذا الاتحاد ظهرت شواهد توضح عدم رغبة ومعارضة الاردن لإقامة هذا الاتحاد، حيث اعلن الملك حسين في يناير من عام ١٩٩٦ خلال حديثه إلى وحدات من القوات المسلحة الاردنية، وبلهجة متشددة تظهر القلق: إنه قد طلب من ياسر عرفات ألا يأتي ثانية بإسم تشكيل اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني، وعليه ان يحذف هذه الكلمة من قاموس لغاته.

وبعد وفاة الملك حسين، اقترح عرفات في فبراير من العام الجاري تشكيل اتحاد بين الاردن والسلطة الفلسطينية، ولكنه اصطدم مجددا بمعارضة المسئولين في الاردن. واعتبر الملك عبدالله الثاني خليفة الملك حسين في اشارة إلى العلاقات التاريخية بين شعبي الاردن وفلسطين، ان الوقت غير مناسب لاقامة الاتحاد في ظل الظروف الموجودة، وأوكل بحث هذا الأمر إلى ما بعد إعلان دولة فلسطين المستقلة.

وهناك عدة فرضيات لايضاح سبب معارضة الاردن لاقامة اتحاد كونفدرالي مع الفلسطينيين، وهي من نوعية الاسباب التي دعت الاردن لغض البصر عن ادارة الضفة الغربية. ومن اقوى الاسباب على الاطلاق لمعارضة الاردن لهذا الاقتراح هو قلق عمان من تحول الهوية والاسرة الحاكمة بها. وفي ايضاح هذا الأمر، يجب القول أنه في ظل شروط إسرائيل التي تعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة بالمعنى الواقعي الفعلي للكلمة، فمن وجهة نظر الاردن ان اقامة اتحاد كونفدرالي ناقص بمشاركة حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، لا يعتبر اتحاداً كونفدراليا من الناحية القانونية فقط، بل انه سيؤدي إلى زيادة ضغوط إسرائيل على أعراب فلسطين ساكني المناطق المحتلة، الأمر الذي سيؤدي إلى هجرة العديد منهم إلى الاردن مما سيترتب عليه غلبة الفلسطينيين في المجتمع الاردني. وفي هذه الحالة سيكون لهم اليد العليا في ميدان السياسة الاردنية، ويمكنهم تبديل الهوية والحكم الاردني إما عن طريق التشدد والعنف أو عن طريق الانتخابات الديمقراطية. وهذا الأمر ذاته بلورة للفكر الإسرائيلي طويل المدى والمبني على أن (الاردن هي نفسها فلسطين).

إن الأسرة الهاشمية الاردنية لا ترغب في أن تأخذ على عاتقها المسئوليات المتعلقة بإنهاء المباحثات النهائية والتي فقدت الكثير من اهدافها الفلسطينية والإسلامية. والاردن تدرك جيدا انها لو خطت مثل هذه الخطوة، فستواجه بانتقادات بعض الدول الإسلامية، وكذلك هجمات الراديكاليين الفلسطينيين والاردنيين مما يترتب عليه إشعال الانتفاضة داخل الحدود الاردنية، وفي النهاية ستكون مجبرة على لعب دور رجل الشرطة الإسرائيلي في المنطقة.

وعلى العكس تماما لو قام اتحاد مع دولة فلسطين المستقلة وبعد انتهاء مفاوضات الوضع النهائي، فإن ذلك لن يؤدي اطلاقا إلى الإضرار بحاكم الاردن أو نقل الانتفاضة إلى داخل اراضيها أو على الاقل سيقلل من نسبة احتمالتهما. وعلى هذا فإن الاردن لن تقبل بسهولة تشكيل هذا الاتحاد قبل انتهاء المفاوضات وإعلان قيام دولة فلسطين. أما عن الاسباب التي قد تدفع بالاردن إلى قبول الاتحاد مع الفلسطينيين بعد إعلان دولتهم المستقلة، فمنها انه يمكن للاردن من خلال هذا الاتحاد ان تبسط هيمنتها على المنطقة الفلسطينية وتمنع قيام دولة فلسطينية على الاراضي الاردنية. كذلك تستطيع الاردن ان تدافع عن حكم الاسرة الهاشمية ضد المتشددين الفلسطينيين من خلال نفوذها في الضفة الغربية والتي تركتها بمحض إرادتها.

وفضلا عن المنافع السياسية التي سيقدمها تشكيل الاتحاد مع دولة فلسطين المستقلة إلى الاردن، فهناك منافع اقتصادية جديرة بالملاحظة، تتمثل في زيادة الاستثمارات الخارجية بالاضافة إلى فتح المناطق الفلسطينية كأسواق جديدة أمام التجار والمستثمرين والمنتجين الاردنيين، مما سيعود عليهم بفوائد جمة. علاوة على ذلك يمكن للاردن في حالة قيام الاتحاد الاستفادة من ميناء غزة الذي سيؤول إلى الفلسطينيين في المستقبل طبقا للاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي.

إسرائيل وقضية الاتحاد:

استولت الحركة الصهيونية، في مساعيها الاولية من أجل

التسلط على الأرض الفلسطينية بصفتها الوطن الأصلي لليهود، على اجزاء من فلسطين القديمة والضفة الشرقية لنهر الأردن أيضا، وقد قال «جابوتينسكى Jabotinsky»: «ان تسكين الصهيونية يعني إحداث اغلبية يهودية في فلسطين وشرق الاردن»، ونظم في أحد اشعاره: «لنهر الأردن ضفتان، هذه من اجلنا وتلك أيضا». لكن نظرا لمعارضة الانجليز، استثنى ضم الأراضي الشرقية لنهر الاردن من وعد بلفور. وقد اشتمل قرار منظمة الأمم في عام ١٩٤٧ على تأسيس دولتين يهودية وعربية في أرض فلسطين، ولم يرد أي ذكر للضفة الشرقية لنهر الاردن.

وعلى الرغم من ذلك لم يخف الصهاينة، كلما سنحت لهم الفرصة، آمالهم المبنية على السيطرة على الضفة الشرقية، حتى تكون ورقة مساومة تضمن لهم الاحتفاظ بآمالهم وأهدافهم في الضفة الغربية. ولذلك اعلنوا نظرية «الاردن هي فلسطين» وقد ذهبت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل من حزب العمل، في اوائل السبعينات لأكثر من هذا وأنكرت الهوية الفلسطينية بصفة أكيدة وعلى هذا النحو، سعى الصهاينة للقضاء على الهوية الفلسطينية وإنكار سكناهم للاراضي الفلسطينية المثبتة تاريخيا، وعملوا على تنفيذ مطالبهم في الاستيلاء الكامل على المناطق الفلسطينية، وتوجهوا لاحتلال تلك المناطق وإخراج وتشريد ساكنيها، ولكن مع تصاعد الانتفاضة، التي كانت متزامنة مع الضغوط الدولية والعربية والإسلامية، توقفت إسرائيل عن ترويج هذه الاكاذيب حتى تتمكن من الانسحاب الجزئي من بعض مواقعها. وأجبرت إسرائيل على الاعتراف رسميا بالهوية الفلسطينية، وقررت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل لشعب فلسطين، ثم دخلت مع المنظمة في مباحثات ومفاوضات. وفي عام ١٩٩٣ وقعت اتفاق اوسلو الذي ينص على منح حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى إثر تنفيذ هذا الاتفاق، أقيمت في عام ١٩٩٦ انتخابات في المناطق التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية، وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك الأراضي برياسة ياسر عرفات. ومنذ ذلك الوقت، يسعى ياسر عرفات على الصعيد الدبلوماسي من أجل استكمال تنفيذ الاتفاقيات المكملة لاتفاق اوسلو، وتنمية السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا إلى إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو أمر لم يخفه عرفات، لكن من ناحية أخرى، عارض رجال الحكومة الإسرائيلية بشده إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة، ومن أجل منع تحقيق هذا الهدف، سلكوا كل السبل ووضعوا شتى العراقيل.

يدعي الصهاينة ان اقامة دولة فلسطين المستقلة، وما يترتب على ذلك من استراتيجية مرحلية من جانب هذه الدولة لتحقيق فكرة فلسطين الكبرى عن طريق المساعدات والمعونات التي ستحصل عليها من الدول العربية والإسلامية الكبرى، سيعرض الكيان الصهيوني والدولة اليهودية في إسرائيل لخطر التهديد والابادة.

إن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يستلزم عودة عدة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، وانسحاب كامل لإسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وحل المستوطنات اليهودية وغض البصر عن مصادر المياه في تلك المناطق. كذلك تنحية الادعاءات جانبا مثل ضرورة نزع سلاح دولة فلسطين وعدم تشكيل جيش لها ووجود جزء من القوات العسكرية الإسرائيلية داخل المناطق الفلسطينية، وإيجاد نظام انذار وسيطرة قضائية على هذه المناطق من أجل منع أي هجوم عربي مفاجئ.

إن إسرائيل مهيئة للانسحاب من مواقعها التي ترتبط بها. فكل حكومة إسرائيلية تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ستنال جزاء موافقتها على ذلك، ما لا يحمد عقباه. في ظل هذا الوضع، يجد كل من الجماعات الفلسطينية المتشددة والمستوطنين اليهود والمجموعات العسكرية التي تشكل الجيش الإسرائيلي، المناخ ملائما لتبادل العمليات العسكرية، وهو الأمر الذي تتلاشاه الحكومات الإسرائيلية بشدة.

إن توقيع اتفاق أوسلو على يد اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل من حزب العمل، وما اعقبه من منح حكم ذاتي للفلسطينيين من داخل جزء لا يذكر من الأراضي المحتلة بناء على هذا الاتفاق، قد أثار ثائرة الرأي العام في إسرائيل، وأسفر عن اغتيال رابين على يد أحد المتطرفين اليهود. على الرغم من ان رابين كان معارضا بشدة في تصريحاته لاقامة دولة فلسطينية مستقلة عقب سقوط حزبه في الانتخابات. وهناك دليل آخر على هذا القول- الحكومات الإسرائيلية التي توافق على اقامة دولة فلسطينية مستقلة تدفع الثمن- فعندما قرر عرفات إعلان دولة فلسطين المستقلة في ٤ مايو ١٩٩٩ (وهو التاريخ المحدد من أجل انهاء المباحثات النهائية وفقا لاتفاق أوسلو)، اتخذ نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل عن حزب الليكود اليميني في ذلك الوقت رد فعل سريع وحاد من جانبه وأعلن «إذا ما حدث مثل هذا الأمر، فإسرائيل تعتبر أن من حقها تطبيق قوانينها على المناطق الفلسطينية المحررة وإعادة احتلالها وضمها إلى إسرائيل. لقد استندت إسرائيل إلى سياسة واضحة، السياسة التي لا تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ونحن لن نسمح بأن يقسم القدس مرة أخرى».

وقد رفض حزب الليكود أيضا في معارضته المباشرة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، اقامة اتحاد كونفدرالي اردني- فلسطيني، ذلك لأن هذا الحزب من الناحية الايديولوجية يقبل من جهة الهوية الفلسطينية، ومن جهة أخرى يقول بأن الاردن هي منبت أجداد الفلسطينيين، ويستند الليكود في معارضته لاقامة اتحاد كونفدرالي اردني- فلسطيني، إلى أن هذا الاتحاد لن يحقق رغبات الفلسطينيين فحسب، بل إن الفلسطينيين وبعد اقامة الاتحاد سيبادرون إلى استراتيجية الاطاحة بالحكم الاردني لاقامة دولة فلسطين المتحدة، وسيسعون مباشرة لتحقيق فكرة (فلسطين الكبرى) وعلى هذا النحو سيواجه كيان الدولة اليهودية التهديد.

وفي الوقت الذي كرر فيه ياسر عرفات في فبراير ١٩٩٩ اقتراحه المبني على تشكيل اتحاد مع دولة الاردن، عارضت حكومة الليكود هذا الاقتراح بشدة وقال ديفيد بار إيلان مستشار رئيس الوزراء، في الرد على اقتراح عرفات: «ذلك الذي اكد عليه عرفات هو إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، وهذا الشئ الذي لا يمكن لإسرائيل ان تتحمله، وأوضح ان تشكيل اتحاد سيؤدي إلى تنامي القدرات العسكرية للدولة

الفلسطينية المعلنة من جانب واحد، وستتحد مع دولة أخرى مثل العراق، أو سوريا أو إيران وتسيطر على مصادر المياه وتتحكم في الميدان الهوائي لإسرائيل، ولن نسمح بمثل هذا على أية حال».

وفي مقابل رفض حزب الليكود لاقامة اتحاد، ويعتبره مترادفا لاقامة دولة فلسطين المستقلة، فإن حزب العمل الإسرائيلي يقبل بقيام دولة مستقلة لفلسطين وما يترتب على ذلك، ويضع هذا القبول في برامجه الانتخابية رسميا. فحزب العمل هو الذي قدم مشروعات قائمة على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وطالب بمشاركة الاردن في هذه الرابطة من أجل حل القضية الفلسطينية، وذلك من منطلق موافقته على ضم الضفة الغربية للاردن وتشكيل اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني.

لقد كان اسحاق رابين حصيفا عندما رأى انه بعد التوقيع على اتفاق أوسلو وفي المستقبل سيدعم كل من فلسطين والاردن، وسيصبح الكيان الفلسطيني على هذا النحو في قالب دولة مستقلة واضحة، وأعلن وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت تأييده لرؤية رابين فيما يتعلق بالوضع المستقبلي لفلسطين، وإمكان ايجاد اتحاد اردني - فلسطيني. بل انه ذهب لأكثر من ذلك في هذه القضية بطرح امكانية ايجاد اتحاد ثلاثي بين إسرائيل - الاردن - فلسطين.

وعلى اثر تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن مواقفها، والذي بدأ في عام ١٩٩٨ بقبولها الاعتراف بإسرائيل وإقامة دولتين على أرض فلسطين وقبول قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وكذلك إلغاء البنود المتعلقة بإسرائيل من الميثاق الوطني لفلسطين، عدلت إسرائيل أيضا من مواقفها وكان على رأسها اقوى حزب في هذا البلد وهو حزب العمل. فحزب العمل الإسرائيلي الذي كان في ائتلاف مع حزبي «جيشر» و«ميماد» اللذين يعملان الآن في ميدان السياسة الإسرائيلي متحدان باسم «إسرائيل واحدة»، تمكن من ان يرأس هذا الائتلاف وفاز في انتخابات رياسة الوزراء في شهر مايو ١٩٩٩ وقد تضمن برنامجه الانتخابي رسميا الدفاع عن تشكيل الاتحاد. ويرجح قبول اقامة دولة فلسطينية مع وجود شروط وحدود سياسية تلغى هذا الاستقلال بصورة كلية. وقد أكد باراك اقرار تشكيل الاتحاد الاردني - الفلسطيني في برنامجه تحت عنوان «مشروع باراك من أجل إسرائيل افضل». وقد استفاد من هذا المشروع في حملته الانتخابية، وقد جاء في هذا المشروع بخصوص حل القضية الفلسطينية: «نحن نعرف رسميا حكومة السلطة ورؤسائها بعنوان قادة الشعب الفلسطيني، ونعتقد أن هؤلاء يفهمون انه ليس من الممكن ان يفرضوا علينا طريقا للحل، ويمكن فقط عن طريق المفاوضات السياسية الوصول إلى سلام دائم مع إسرائيل، إن إسرائيل ترجح تشكيل اتحاد فلسطيني - اردني بموافقة الجانبين. وليس هدف إسرائيل دولة فلسطينية واحدة ولن يكون. ولو ادت الاتفاقيات إلى اقامة دولة فلسطينية، فإن إسرائيل ستفرض شروطها السياسية والأمنية للحفاظ على مصالحها».

ويتضح من ذلك تصور باراك في امكانية فرض طلباته السياسية والأمنية، من وجهة نظر إسرائيل، على الحكومة الفلسطينية المحتلة، في اطار اتحاد اردني - فلسطيني مثل نزع السلاح من قوات الجيش الفلسطيني، واستمرار تواجد عدد من القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وحرية تحريك الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، وحفظ حق إسرائيل في تعقب عناصر الجماعات من المقاومة الفلسطينية. والسؤال الآن، كيف يمكن تنفيذ هذه الشروط في اطار اتحاد؟

إن الاتحاد الخاص الذي يريده حزب العمل هو ان يسيطر الحاكم في الاردن على كل تلك الأطر وتصبح السلطة المطلقة للأسرة الهاشمية. إن هذا الأمر يمكن تحقيقه في حالة كون الاتحاد بين دولة مستقلة كاملة السيادة (الاردن) ودولة فاقدة للاستقلال السياسي (السلطة الفلسطينية). وحتى من الناحية القانونية لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد كاملا. وبالتالي فلن يكون عادلا لكن وعلى كل حال سيؤدي إلى حل جزء من المشكلات الموجودة.

إن استراتيجية حزب العمل تقوم على اخراج إسرائيل بصورة كاملة من الانزواء العربي - الإسلامي. وجعل هذه الدولة القلب الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط عن طريق السلام وتحويل قاعدة اللعب من القدرة العسكرية إلى القدرة الاقتصادية والعلمية والفنية. ويمكن حل القضية الفلسطينية بصورة السهل في ظل تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني تسيطر عليه الأسرة الهاشمية سيطرة تامة. ويمكن تحديد سياسة حزب العمل بصورة مختصرة على النحو التالي:

١ - لا ينظر إلى الاردن في إسرائيل على كونها عدو، بل ينظر لهذه الدولة منذ عام ١٩٦٧ على انها شريك لإسرائيل من أجل حل القضية الفلسطينية. وقد صنفت الاردن لدى اليهود بأنها دولة تدرك مسئوليتها وترعى الملاحظات الإسرائيلية، نظرا لسحقها قوات المقاومة الفلسطينية والحيلولة دون اتخاذ اجراءات ضد إسرائيل، هذا في الوقت الذي يعتبر فيه الرأي العام الإسرائيلي، الفلسطينيين في أفضل حالاتهم فاقدوا الرشد والشعور السياسي. ولا يعولون على ذلك في تقدم العملية السلمية. ويرى الحزب الحاكم في إسرائيل، أنه لن تكون هناك ردود فعل شديدة داخل المجتمع الإسرائيلي في حالة التقهقر التكتيكي من بعض المواقع الإسرائيلية في اطار التعاون مع دولة كونفدرالية جديدة تسيطر عليها الأسرة الهاشمية، من أجل التقدم في عملية السلام.

٢ - في حالة قيام الاتحاد، ستتخلص إسرائيل من عبء السيطرة على الفلسطينيين وتلقى به على عاتق الحكم الاردني، كذلك ولأن الأسرة الهاشمية الاردنية تخشى ايضا من تزايد نفوذ الراديكالية الفلسطينية داخل النظام السياسي لهذا البلد وتحويله إلى حكم فلسطيني، لذلك ستواجههم وتتصادم معهم، وستسعى من أجل زيادة نفوذها في الضفة الغربية وقطاع غزة وسحق تلك الجماعات لمنعها من تحويل الحكومة الفلسطينية إلى مركز مؤامرة ضد الاردن. وعلى هذا النحو، فالمصالح مشتركة بين إسرائيل وحاكم الاردن للقضاء على الراديكالية الفلسطينية ومنع تفاقم الانتفاضة. وهذا الأمر في صالح إسرائيل، ذلك لأن السحق كان بواسطة دولة عربية مما سيجعل ردود الفعل العربية محدودة، فضلا عن ان ذلك سيفسر في المحافل الدولية على أنه من الشئون الداخلية للاردن وستتجنب التدخل فيه.

٣ - في الاتحاد - كما يراه حزب العمل، وفيما بعد، ستتبنى الدولة الجديدة استراتيجية من أجل تحقيق (فلسطين الكبرى)، فالاردن في حالة تشكيل الاتحاد الكونفدرالي، ستكتفي بتجديد

نفوذها على الضفة الغربية، فضلا عن أن حروبها السابقة مع إسرائيل مازالت ماثلة فى ذاكرتها، ومن ناحية أخرى، فهى غير راغبة فى اقامة تحالف قوى مع إسرائيل قياسا بسائر الدول العربية والقومية والمتشددة.

٤ ـ فى حالة قيام الاتحاد الكونفدرالى، سيكون من السهل لإسرائيل، الحيلولة دون وصول اسلحة حديثة متقدمة للدولة المستقلة فى الضفة الغربية لنهر الاردن لكون الضفة ـ فى هذه الحالة ـ جزءاً صغيراً من دولة واحدة، ومستقبل هذه الدولة ببساطة أن تكون المنطقة خالية من السلاح وتضع اسلحتها فى نقاط أخرى.

٥ ـ تقبل الاردن فكرة منع دخول الجيوش العربية إلى اراضيها بدون موافقة مسبقة من إسرائيل وتخلية قطاع حدودى من الأراضى شرق نهر الاردن من الأسلحة.

٦ ـ فى حالة قيام الاتحاد، سيصبح من اليسير حل القضايا العالقة مثل القدس واللاجئين فى مفاوضات الوضع النهائى، فمن خلال هذا الوضع ينتقل المركز السياسى للاتحاد الكونفدرالى وتتمكن إسرائيل من اتخاذ القدس كاملة عاصمة أبدية لها، اما مشكلة اللاجئين، ففى اطار الاتحاد الكونفدرالى، يمكن اعتبارهم قرويين اردنيين وبهذا تحل قضيتهم أيضا.

٧ ـ ثبت لحزب العمل ان إسرائيل لا تستطيع ان تمنع إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة، فعرفات مدفوعا بمساندات دولية، يعمل لاقامة هذه الدولة، التى ستقام فى النهاية رغم كل العراقيل التى يضعها الجانب الإسرائيلى. من ناحية أخرى، يعتبر حزب العمل أيضا، انه لا حاجة للانتظار لإعلان تشكيل اتحاد بين شعبى الأردن وفلسطين، مع مراعاة الدوافع السياسية والثقافية والجغرافية والاجتماعية بين البلدين. من هذه الناحية، فإن الحزب الحاكم فى إسرائيل بصدد ايجاد هذا الاتحاد قبل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وعلى هذا النحو، ومن أجل تلافى التداعيات السلبية المترتبة على قيام دولة فلسطين المستقلة بالنسبة لإسرائيل، شارك الحزب فى المباحثات المتعلقة بتشكيل هذا الاتحاد وفرض شروطه على الجانبين، لأنه فى حالة اعلان دولة فلسطين المستقلة، ستضعف احتمالات اشتراك إسرائيل فى هذه النوعية من المباحثات.

وفى النهاية نجد أنفسنا امام سؤال متعلق بهذه القضية، وهو، لماذا لم تقرر إسرائيل، على رأسها حزب العمل، ان تدرج على جدول اعمالها، تشكيل حكومة فيدرالية مركبة من الاردن وفلسطين؟ وللاجابة على هذا السؤال نسوق الأسباب التالية:

١ ـ اعترفت رسميا كل من إسرائيل والمحافل الدولية بالهوية والكيان الفلسطينى، لذا فإن الفلسطينيين والمجتمع الدولى لن يقبلا هذا، حيث مازالت الأراضى الفلسطينية رسميا تحت سيطرة إسرائيل.

٢ ـ فى حالة تشكيل اتحاد فيدرالى سيكون خطر تهديد الحاكم الاردنى من جانب الفلسطينيين اكبر وتشكيل حكومة فلسطينية قوية، وهذا الشئ لا تقبله الاردن، ولا إسرائيل راغبة فى النهاية على هذا الشكل. اما حالة الاتحاد الكونفدرالى وغير الكامل، فهى الأنسب لحزب العمل ولإسرائيل لما بها من مزايا لصالح إسرائيل والتى أشرنا اليها فيما سبق.

خاتمة:

والخلاصة: إن حزب العمل الإسرائيلى يدافع رسميا عن تشكيل اتحاد اردنى ـ فلسطينى لرغبته فى عدم اقامة اتحاد كامل عن طريق اتفاق دول مستقلة ذات سيادة، بل يريده اتحادا كونفدراليا غير كامل، وفى الظاهر يسيطر عليه حاكم الاردن، وفى ظل هذا الوضع، ستجعل إسرائيل من الاردن شرطيا إسرائيليا حتى تتخلص من ثقل السيطرة على الفلسطينيين، كما أن الاعتراضات والثورات التى يمكن ان يقوم بها الفلسطينيون بعد تشكيل الاتحاد، ستصبح أمرا من الشئون الداخلية للاردن ولا تسبب المشاكل بالنسبة لإسرائيل، وعلى الاردن سحق هذه الثورات ومنع اندلاعها. إن أسوأ الاحتمالات التى يمكن ان تواجهها إسرائيل بعد قيام الاتحاد، سيطرة الفلسطينيين على اطر الدولة الكونفدرالية ـ نظرا لكثرة عددهم ـ والاطاحة بحكم الاسرة الاردنية الهاشمية وإعلان قيام دولة فلسطينية.

اما إذا كانت إسرائيل ترى ان قيام الدولة الفلسطينية على هذا النحو يشكل تهديدا على الكيان اليهودى والدولة الإسرائيلية وتدعى أن مثل هذه الدولة ستعمل على محو إسرائيل وتحقيق هدف (فلسطين الكبرى)، مع الأخذ فى الاعتبار القيود والشروط التى وضعتها إسرائيل (مع العلم ان الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على أن الاردن هى فلسطين) وأن الفسلطينيين الآن آخذين فى التنمية، فمن الممكن أن تعمل إسرائيل للحصول على تأييد دولى أكثر ايجابية، مع التفوق العسكرى فى قواتها المسلحة، لسحق هذه الدولة، وتستفيد من اللوبى اليهودى فى الدول المختلفة لزيادة الضغط من أجل العمل على إضعاف هذه الدولة. وخلاصة القول ان إسرائيل ستسعى للتضييق على اقامة مثل هذا الاتحاد للحصول على امتيازات أكبر من الفلسطينيين فى مفاوضات الوضع النهائى والأمور العالقة مثل مشكلة اللاجئين والقدس والمسائل الأمنية والانسحاب من الأرض، مع الامتناع عن قبول أية التزامات وتبعات تنشأ عن قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفى المقابل، فإن رغبة عرفات فى اقامة اتحاد كنفدرالى بين السلطة الوطنية الفلسطينية، وليس دولة فلسطين المستقلة، جعلته يمضى فى طريق مسدود ولن يتمكن من الوصول لهدفه الأساى المبنى على إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة والحصول على امتيازات أكثر من الجانب الإسرائيلى خلال مفاوضات الوضع النهائى. ولهذا السبب انتقدت الكثير من الشخصيات الفلسطينية اقتراح عرفات، ووصفوه بالتسرع، وأرجأوا بحثه لما بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وتوقيع الاتفاقيات النهائية.

وما نود التأكيد عليه فى النهاية أن التسرع أو الاسراع فى هذا الاتحاد يصب فى مصلحة الجانب الإسرائيلى، ولذلك يجب طرح هذا المشروع فى المحافل الإسلامية والعربية على أنه ترجيح إسرائيلى ـ أمريكى وليس ترجيحا عربيا ـ إسلاميا، بناءً على ذلك فمن الطبيعى ان نعمل للحيلولة دون تحقيق هذا المشروع بأى طريقة من الطرق ومعارضته داخليا وخارجيا.

إن هذا المشروع يجب أن يطرح بعد اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة فى استفتاء عام للاتحاد بين دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة. وعلى سبيل الفرضية، يمكن لإسرائيل أيضا ان تشارك فى هذا الاتحاد ويصبح اتحادا ثلاثى الجانب ونموذجا للتعاون بين هذه الدول الثلاث.

رائحــــة الـدم تفـــوح من الســـلام

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٣٠

فى سبتمبر ١٩٨٦ وفى الوقت الذى كانت فيه حركة الإنتفاضة الفلسطينية على أشدها، قامت المقاتلات الإسرائيلية بقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس فى هجوم مباغت غير متوقع .

فى تلك الأيام لم يقف المحللون السياسيون عند اعتبار أن الهجوم الإسرائيلى لا يمثل إجراء عدائيا ضد المنظمة على الرغم مما يبدو فى ظاهره ، بل ذهبوا إلى أن الهجوم تم بتنسيق مسبق مع عصبة عرفات ، وأن الهدف الأساسى منه هو تقديم منظمة التحرير الفلسطينية على أنها العدو الرئيسى لإسرائيل .

وكان زعماء النظام المحتل للقدس يبغون بهذا العمل الخداعى تحويل أنظار الرأى العام الفلسطينى عن حركة الإنتفاضة وتوجيهها إلى منظمة التحرير الفلسطينية التى تحولت بعد خيانة ياسر عرفات إلى منظمة تعارض النظام الصهيونى ظاهريا دون أن تمثل خطراً حقيقياً عليه .

ويا للعجب ! فالإنتفاضة كانت تطالب بجميع الأراضى الفلسطينية مع القضاء التام على إسرائيل، لكن المنظمة بزعامة عصبة عرفات خطت بارتضائها الحد الأدنى المذل من الأرض خطوة أكبر من عدم مطالبتها بجميع الأراضى الفلسطينية مع القضاء على نظام إحتلال القدس .

وبناء عليه، يصبح انتقال الزعامة من الانتفاضة إلى منظمة التحرير الفلسطينية إنقاذا للنظام الصهيونى من الخطر الذى كان يهدد وجوده .

كذلك كان الحال فى إيران قبل إنتصار الثورة ، إذ استخدم الأمريكيون نفس التكتيك الخداعى. ففى تلك الأثناء والثورة الإسلامية فى أوجها، حاول نظام الشاه بتوجيه من المستشارين الأمريكيين إظهار الجماعات الممالئة مثل الجبهة القومية وحركة الحرية على أنها ممثلة لزعماء الحركة الإسلامية الإيرانية .

ومن خلال نقل زعامة الثورة من الإمام الخمينى يتم تحجيم الثورة حتى تخمد تماما فى نهاية الأمر .

ولتنفيذ هذا المخطط الخداعى قام نظام الشاه بعمليات تفجيرية بالقرب من منازل ومقار العناصر الموالية له أمثال عبد الكريم لاهيجى والدكتور سنجابى ومتين دفترى وغيرهم .

وبعدها قامت الصحف الموالية للنظام والإذاعات الأجنبية بضجة إعلامية موسعة ، أذاعوا فيها دعايات مضللة مفادها أن نظام الشاه يعتبر أولئك الأفراد وجماعاتهم وأحزابهم أعدى أعدائه .

ثم تبين فيما بعد ، على إثر اقتحام وكر الجاسوسية الأمريكى ونشر المستندات التى كانت موجودة به أن هذه الأحزاب التى أذاع الشاه أنها معادية له ، كانت على ارتباط وثيق بالسفير الأمريكى وكان لها حضور فعال فى العديد من الجلسات السرية التى كانت تعقد بهدف تغيير وجهة الحركة الإسلامية ونقل زعامتها من الإمام إلى الجبهة القومية وحركة التحرير وما إلى ذلك .

وفى نفس الإطار بنفس قواعد اللعبة التى شرحناها، علينا أن نقيم ذلك الهجوم الوحشى الذى قام به جنود النظام الصهيونى على المصلين الفلسطينيين فى المسجد الأقصى .

إن الجنود الإسرائيليين فى هجومهم على المسجد قد قتلوا سبعة من المصلين وجرحوا مئات آخرين ثم تطورت انتفاضة الأقصى التى راح ضحيتها أكثر من مائة شهيد لماذا ؟ .... إن استرجاع سوابق هذه الفاجعة يمكن أن يكشف النقاب عن الهدف لهذا الهجوم الوحشى .

قبل يومين من اقتحام المسجد الأقصى، صدق الكونجرس على قانون منع بمقتضاه الاعتراف الدبلوماسى بالدولة الفلسطينية المنتظرة، كما منع تقديم أى نوع من المساعدات لتلك الدولة .

فى حين أن هذه الدولة الفلسطينية المستقلة التى

ساومت مجموعة عرفات رجال الدولة فى أمريكا وإسرائيل حول تكوينها وكيفيتها لفترة طويلة، دولة لا تضم سوى جزء ضئيل من الأراضى الفلسطينية المحتلة يتمثل فى جزء صغير من قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن .

إن عصبة عرفات تساوم الأمريكيين والإسرائيليين على هذه الدولة المنتظرة ، فى حين تطالب الإنتفاضة بجميع الأراضى الفلسطينية ومحو نظام احتلال القدس من على صفحة الوجود. وصارت الإنتفاضة، هذه الحركة الخلاقة الموسعة فى السنوات الأخيرة، أعقد مشكلات إسرائيل على الإطلاق .

من البديهى إذاً أن يكون ما تسعى إليه عصبة عرفات تحت مسمى الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمثل المطلب الحقيقى للشعب الفلسطينى، بل هو خيانة واضحة علنية لآمال الأمة الفلسطينية وأهداف انتفاضته، ومن ثم يمكن القول دون أدنى شك بأن أمريكا وإسرائيل راضيتان - على خلاف ما يتظاهرا به - بتشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة ، بل إنهم يعتبرون تأسيس دولة فلسطينية بهذه المواصفات بمثابة طوق نجاة لهم .

لكن المشكلة الأساسية لدى كل من أمريكا وإسرائيل تكمن فى أن الشعب الفلسطينى وحركة الإنتفاضة الشعبية الطاهرة يعتبران مطالب عرفات خيانة كبرى لفلسطين.

وقد أعلن الشعب الفلسطينى عدة مرات أن تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة بالمواصفات التى يطلبها عرفات إضاعة لحق الشعب الفلسطينى المظلوم ، وأن الشعب غير مستعد لقبولها .

وللسبب نفسه، ظلت المباحثات المتوالية والجلسات المتلاحقة بين عصبة عرفات والسياسيين الأمريكيين والإسرائيليين دون جدوى .

وعلى الرغم من أن طرفى المباحثات يعللون هذا الفشل بفشل المباحثات فحسب، لكن بالنظر إلى الشواهد والقرائن الموجوة والأدلة غير القابلة للإنكار، يلحظ أن كلا من طرفى المباحثات أى أمريكا وإسرائيل من جهة، وعصبة عرفات من جهة أخرى، يسعيان وراء هدف مشترك واحد . وإنما تلك المعارضات الأمريكية الإسرائيلية المتشددة لمطالب عرفات فقط هى من أجل إعطاء أهمية لأطروحات عرفات التافهة وتضخيم مطالبه الضئيلة الخائنة ، حتى ولو نظرنا بفكر ساذج، هل يُتصور أن أمريكا وإسرائيل تعتبران تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ! بالمواصفات المذكورة تمثل ضررا عليهما !؟ إن قرار الكونجرس الأمريكى الصادر فى الأسبوع الماضى ضد إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد بمثابة طرفى مقص تم شحذهما لقطع حبل آمال الشعب الفلسطينى، وعلى الرغم مما أعلن لمَ نلحظ أدنى اختلاف ولو نظرى بين طرفى المباحثات .

ثم يأتى إقتحام اريل شارون زعيم حزب الليكود الإسرائيلى للمسجد الأقصى قبل يوم واحد من وقوع الفاجعة ليواجه بغضب عارم من الشعب الفلسطينى فى إطار يوجب علينا اعتبار قرار الكونجرس بمثابة تهيئة مسبقة للأحداث، والتى اقترنت بهجوم الجنود الإسرائيليين على المصلين لتكتمل بقية حلقات مشروع الخداع.

إن فاجعة المسجد الأقصى يجب أن تكون درسا يعتبر به أولئك الأشخاص الذين يأخذون إدعاءات السلام الأمريكية مأخذ الجد، فهم ليسوا الإسذج ، إن أمريكا هى الشيطان الأكبر وتريد أن تجعل الشعوب الأخرى وخاصة الشعوب المسلمة ذليلة إلى جوارها ... ولا يفوح من السلام سوى رائحة الدم .



إيــــران والعـــولمة

أضحت ظاهرة العولمة أحد أهم ما يميز النظام العالمى الجديد الذى أعقب نظام القطبية الثنائية حيث تساقطت الحدود الأيديولوجية بين الشرق والغرب وحل مكانها تقسيم جديد للعالم يقوم على صيغة (جنوب/شمال). لقد أصبح الاقتصاد هو صاحب المكانة الرفيعة فى النظام العالمى الجديد، بعد ان كانت الأيديولوجية هي صاحبة الحظوة .

وفى ظل هذا الوضع زالت المسافات بين الداخل والخارج ، حيث انتهى المفهوم التقليدى لفكرة السيادة الوطنية للدولة ، بسبب سطوة الشركات متعددة الجنسيات .

كيف تنظر إيران لظاهرة العولمة، وكيف ترى أثرها على أمنها القومى وسياستها الخارجية ؟ هذا الملف يحوى الاجابات

(١) العولمة والأمن القومى

■ د. سيد محمد كاظم سجادبور (*)

مجلة سياست خارجى (السياسة الخارجية) السنة الرابعة عشرة صيف ٢٠٠٠**

بعد سقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠ بدأ الحديث عن الماهية الجديدة للعلاقات الدولية. وفى هذا الصدد ظهرت ثلاث نظريات مختلفة حول الآفاق المتوقعة للعلاقات الدولية. النظرية الأولى قالت بإنتصار الغرب وبداية مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية تقوم على أساس السيطرة المطلقة للغرب. والنظرية الثانية تعتقد بأنه لم يحدث شئ جديد فى هذا الاطار، أما النظرية الثالثة فقد قالت بظهور مفهوم جديد للعلاقات الدولية هو العولمة.

ما يهمنا من هذه النظريات الثلاث هو النظرية الثالثة أو كما تعرف نظرية العولمة حيث أفرزت ظاهرة أو نظرية العولمة مناخا جديدا فى الوضع الدولى تأثرت به مكونات ومفردات النظام الدولى.

وفى هذا الصدد فإن أهم ما يجب وضعه فى الاعتبار هو أن المناخ الدولى يعد واحدا من العوامل والمرتكزات الأصلية فى تعيين مفهوم الأمن القومى والدولى، كما أن الحقيقة التى يجب وضعها فى الاعتبار جيدا هى أن آلية وكيفية وماهية التعامل مع البيئات الثلاث المكونة والمشكلة للبيئة الأمنية وهى البيئة الداخلية والاقليمية والدولية صارت تشكل وترسم بشكل حاسم الوضع النهائى لأمن دولة ما أو أمة ما .

الأمن الخارجى لإيران والعولمة:

انطلاقا من هذا فإننا فى نظرتنا ورؤيتنا إلى الأمن الخارجى

* مدير معهد الدراسات السياسية والدولية - وزارة الخارجية الإيرانية

**دورية فصلية يصدرها معهد الدراسات السياسية والدولية ـ وزارة الخارجية الإيرانية- السنة الرابعة عشرة صيف ٢٠٠٠

لإيران يجب أن نطرح ثلاثة تساؤلات رئيسية هي:
١ ـ كيف يمكن للعولمة أن تسيّر وتوظف البيئة الأمنية العالمية؟
٢ ـ ما هو تأثير هذا التطور على الأمن الخارجي لإيران؟
٣ ـ أي إجابات مناسبة يجب على إيران أن تقدمها في مجال أمنها الخارجي؟

إن ما سبق ذكره سوف يساعد في التوصل لإجابات على هذه الأسئلة المطروحة بما يوضح الآتي:

أولا: أن العولمة تعد ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة إذ تحتوي في ذاتها على بعض جوانب الغموض كما أنها صارت من ناحية أخرى سببا لظهور متغيرات جديدة وبارزة في البيئة الدولية وفي اللاعبين الدوليين الجدد وكذلك في القواعد الجديدة وأيضا التركيبة الجديدة الخاصة بالأمن الخارجي للدول.

ثانيا: أن العولمة لا تقدر ـ ولن تستطيع أصلا ـ أن تغفل تأثير البيئة الأمنية الخارجية لإيران. لذلك فقد أثرت هذه الظاهرة في بعض عناصر الثبات وأيضا عناصر التغيير في البيئة الأمنية الخارجية لإيران، وهو ما يوجب ويفرض التأمل والنظر بنفس القدر في عناصر الاستمرار وأيضا عناصر التغيير.

ثالثا: أن المكاسب الأمنية للعولمة لا تعد في مجموعها ذات أثر سلبي على إيران والعكس أيضا حيث لا يمكن اعتبارها ذات آثار ايجابية وحسب، ذلك أن الماهية التركيبية لهذه الظاهرة قد خلقت لإيران فرصا إيجابية وأيضا صراعات خاصة بها. وليس من الواجب على إيران أن تنسى مرة واحدة التهديدات والمخاطر التقليدية لبيئتها الأمنية كما لا يجب عليها في نفس الوقت أن تتجاهل التطورات الجديدة.

التغير في مفهوم الأمن الخارجي لإيران في عصر العولمة:

هناك ثلاثة موضوعات أساسية جديرة بالمناقشة في هذا الصدد وهي كالتالي:

أولا: أن البيئة الأمنية الخارجية لإيران في عصر العولمة لازالت متأثرة بالمتغيرات التقليدية في الأمن الخارجي أي ماهية الجيران وكذلك عالمية بيئة الجوار الجغرافي. ولهذا السبب ومن هذا المنطلق أيضا، فإن العولمة والتطور في البيئة الأمنية الدولية ليس لهما تأثير كبير وحاسم في مصير وطبيعة وكينونة الأمن الخارجي لإيران وذلك لأن أثبت عنصر وأكثره دواما عنصر في الأمن الخارجي لإيران طوال القرون والعصور الماضية هو الجغرافيا والتي جعلت من إيران مركزا لاهتمام المناطق الجغرافية المحيطة بها من جانب، كما أن إيران ـ من الناحية الجغرافية ـ لم ترتبط ارتباطا كاملا بأي من البيئات الجغرافية المحيطة بل ظلت مستقلة وثابتة كما هي الآن من جانب آخر. وبعبارة أخرى فإن إيران كانت مركزا لتلاقي شرق آسيا العربي وكذلك الناطقين بالتركية وآسيا الوسطى والقوقاز، وأيضا شبه القارة الهندية، إلا أن ارتباطها بهم جميعا لم يزد عن كونه رباط وعلاقات جوار من الناحية الثقافية والدينية ولم يكن رباط أو إرتباط «زعامة» أو «قيادة».

إن هذا التجاور التوءم وكذلك عدم الارتباط القائم على الزعامة لا يزال يشكل الدور المحوري والعامل الجوهري في البيئة الأمنية الخارجية لإيران. لذلك كله فسواء إعتبرنا أن «العولمة» «مشروعا» أم اعتبرناها «مذهبا» فكريا ثقافيا أو سياسيا فالحقيقة هي أن إيران تواجه جيرانا متعددين لكل منهم بناؤه الخاص على المستوى الداخلي ولكل منهم علاقاته الخاصة مع جيرانه.

وقلما توجد دولة واحدة في العالم تحظى بمثل هذا العدد من الجيران من ذوي الطبيعة والماهية والكينونة المختلفة. لذلك على إيران ـ دائما ـ أن تنظم علاقاتها وظروفها الأمنية الخارجية وفقا لهذا التنوع في الجيران وذلك سواء كان النظام الدولي يقوم على أساس الثنائية القطبية أم على أساس تعدد الأقطاب أو سواء كان نظاما يقوم على أو تقوده «العولمة»، لذلك فإن استمرار بيئة الأمن الخارجي لإيران بهذا الشكل أمر غير قابل للإنكار.

ثانياً: هو أن بيئة الأمن الخارجي لإيران لا تعد من البيئات القائمة على أساس العلاقات الثنائية بشكل تام ومطلق، بل هي بيئة أمنية تقوم على أساس الاتصال والضغط والتفاعل مع البيئة الدولية، حيث تركت التطورات الدولية ـ ولا تزال ـ آثارا رئيسية على بيئة الأمن الخارجي لإيران. وليس من المبالغة إذا قلنا إن البيئة الأمنية الخارجية لإيران هي من أكثر البيئات الأمنية عالمية. إن تواجد القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي والقضايا المرتبطة بمرور خطوط الطاقة الخاصة بمنطقة بحر الخزر عبر إيران ومعارضة أمريكا لذلك والحصار الواضح ضد إيران والأقل حدة ضد روسيا من جانب أمريكا وكذلك دخول باكستان النادي النووي والأزمة العراقية الدولية وعضوية تركيا في الناتو وإنضمامها المتوقع إلى الاتحاد الأوروبي، والحساسية الخاصة تجاه مشروع طالبان المصحوب دائما بخطوات عنف في المنطقة.. كل ذلك أضفى الصبغة الدولية على البيئة الأمنية الخارجية لإيران بحيث أن أية خطوة أو تصرف من جانب الجيران أو من جانب إيران يتصف دائما بمستوى دولي أو يصبح ذا طبيعة دولية.

إن هذا البعد الدولي لا يعد جديدا وهو لا يزال مستمرا منذ ما قبل ظاهرة العولمة. وعلى الرغم من أن هذا البعد في العلاقات الثنائية الأمنية لإيران وجيرانها قد تتفاوت شدته أو ضعفه إلا أن البيئة الخارجية للأمن الإيراني تظل دائما ذا طبيعة وصبغة دولية.

إن ما ذكرناه بشأن الدائرة الأولى للبيئة الأمنية الخارجية لإيران وهي دائرة دول الجوار الجغرافي المباشر لو أننا طبقناه على الدائرتين الثانية والثالثة لدوائر الأمن الخارجي لإيران فإن الأبعاد الدولية لهذه البيئة الأمنية الإيرانية سوف تتسع وهو ما يؤكد من جديد على «عالمية» العنصر الدولي في تشكيل البيئة الأمنية الإيرانية.

ثالثا: يرتبط بالتغيير في البيئة الأمنية الخارجية لإيران نتيجة العولمة. ذلك أن مفهوم «الفضاء» و«المناخ» الأمني الخارجي لإيران قد صار أسيرا التطور والتغير مثل سائر مناطق العالم. فخلال العقدين الماضيين كثيرا ما طرحت فكرة «الفضاء الالكتروني» وهو الفضاء الذي شمل منطقة الشرق الأوسط أيضا. فمن البحوث المرتبطة بالانترنت ودورها في الإعلام كان الحديث عن التجارة الالكترونية وكذلك عن الاستفادة من جود الأقمار الصناعية بوصفهما من مظاهر العولمة وهو ما أدى إلى تشكل حدود جديدة وفضاء جديد جنبا إلى جنب مع الحدود الجغرافية التقليدية. وقد أثر هذا المناخ والمحيط الالكتروني في القواعد والمرتكزات والأسس الأمنية التقليدية وذلك كما يلي:

أ) أظهر المناخ الإلكتروني الجديد أهمية الجانب الاقتصادي

وكذلك الاقتصاد القائم على فن إنتاج المعرفة والمعلومات، فصارت بذلك المنافسة الاقتصادية جزءا من الرقابة الأمنية وظهر مجال جديد للمنافسة الاقتصادية فى هذا المناخ المعلوماتى الجديد، وتمثل إسرائيل - فى هذا الاتجاه - الدولة الأولى فى منطقة الشرق الأوسط.

ب) فى المناخ الإلكترونى الجديد إرتبطت أهمية وكالات الأنباء والأخبار وكذلك وسائل وأدوات نقل المعلومات بسرعة فائقة، بالبعد الأمنى للدول بشكل أكثر خطورة عن ذى قبل.

وعمليا إرتبطت الحدود الجديدة للمناخ الالكترونى وهو ما صار فى حد ذاته سببا لطرح لاعبين جدد على الصعيد الدولى.

إن نظرة عابرة لدور شبكة الجزيرة الفضائية يبين ويدلل على ظهور لاعبنى جدد فى منطقة الشرق الأوسط. والأمر لا يقتصر على شبكة الجزيرة وحدها. ذلك أن المنظمات غير الحكومية فى منطقة الشرق الأوسط قد ظهرت نتيجة لسهولة إقامة قنوات إتصال إلكترونية من جانب والانخفاض التدريجى والجدى لدور الحكومات - من طرف واحد - من جانب آخر.

وعلى الرغم من إختلاف دور المنظمات غير الحكومية فى كل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط عن الأخرى ورغم أن مجالات عملها لازالت تحت قبضة وسيطرة الظروف الاقتصادية والسياسية إلا أنه رغم ذلك كله لا يمكن إغفال أن المنظمات غير الحكومية الإقليمية صارت تحظى بعلاقات خاصة وقنوات إتصال دولية مباشرة مع سائر المنظمات غير الحكومية الأخرى.

جـ) المناخ الجديد غير من طبيعة اللاعبين التقليديين فى الشرق الأوسط، حيث لم يعد ممكنا الاعتماد على الوسائل والأدوات العسكرية الخالصة بشكل كامل. كما لم يعد ممكنا أن تنحصر عملية توفير وتحقيق الأمن اعتمادا على فوهة البندقية، بل صارت هناك دائرة أخرى معزولة عن التحولات الاقتصادية فاعلة فى مجال الأمن.

فى هذا الصدد يجب القول بأنه على الرغم من عدم وجود فهم متشابه وموحد ومحدد بشأن العناصر غير العسكرية للأمن فى المنطقة بشأن إيران إلا أنه فى الوقت نفسه لا يمكن إغفال حقيقة أخرى مفادها وجود قدر من التغيير والتطور فى نظرة النخب الحاكمة فى المنطقة. ذلك أن القلق الخاص بتهميش منطقة الشرق الأوسط والبيئة المجاورة لإيران فيما يخص الاقتصاد العالمى هو أمر جاد وجدى.

إن الآثار الاقتصادية للعولمة جعلت كثيرا من دول العالم أسيرة للتطورات السلبية الرئيسية لهذه الظاهرة. وتعد الأزمة الاقتصادية لدول آسيا إحدى النماذج والأمثلة الدالة على ذلك فى السنوات الأخيرة. ورغم أن بعض الدول الآسيوية قد تجاوز هذه المشكلات وأعادت إلى حد ما بناء ذاتها، إلا أن الآثار الأمنية لهذه التطورات الاقتصادية كانت عميقة جدا.

إن الشئ الذى يبدو فى ظاهره غير مؤثر على البيئة الإقليمية المجاورة لإيران خاصة المنطقة الجنوبية هو أن آثار العولمة لم يتم لمسها بشكل سلبى ومدمر تجاه اقتصاد هذه المنطقة بسبب الاتكاء على - والتسكين الخادع - للعائدات النفطية وهو ما يدفعنا للقول بأنه لم يحدث فى تاريخ العالم أن تأثرت الأوضاع الأمنية - خلال مدة زمنية قصيرة - نتيجة للتلاعبات الاقتصادية على هذا النحو الذى نراه اليوم.

من كل ما سبق يمكن إدراك النتائج الآتية:

أولا.. تتمثل البيئات الأمنية لإيران فى الآتى:

١ - دول الجوار الجغرافى بوصفها البيئة أو المجال الأمنى الأول لإيران.

٢ - الدول المحيطة بدول الجوار الجغرافى.

٣ - وضوح عنصر الجغرافيا فى تشكيل أدوات ووسائل الأمن الخارجى لإيران.

وفى هذا الصدد لا يوجد تأثير رئيسى للعولمة.

ثانيا.. البيئة الأمنية الإيرانية هى بيئة متأثرة بالبيئة العالمية بشكل تبادلى دائم. من ذلك - على سبيل المثال - ظاهرة العولمة الاقتصادية التى من المؤكد أنها قد أثرت بشكل أو بآخر على متغيرات وأركان الأمن الخارجى لإيران.

ثالثا.. أنه قد رافق ظهور العولمة تغييرات عميقة فى مجال الأمن الإيرانى من خلال ظهور لاعبين جدد ومن خلال تشكيل ضغوطات أمنية جديدة.

ردود الفعل الإيرانية :

من كل ما سبق فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو: ما هى ردود الفعل التى يمكن أن تتخذها إيران تجاه الآثار التى أفرزتها ظاهرة العولمة على بيئتها الأمنية الخارجية؟

الحقيقة أن الاجابة على ذلك تتضمن بشكل كلاسيكى ضرورة الاجابة على السؤال القائل: ما هى التهديدات والفرص التى تتضمنها و تحملها ظاهرة العولمة تجاه إيران؟

فى اعتقادنا أن الاجابة على ذلك تتمثل فى الآتى:

أولا: أن التهديدات التقليدية تجاه الأمن الخارجى الإيرانى لم تزل أو تنتهى. لكنها صارت أكثر تعقيدا. فالعولمة لا يجب مطلقا أن تدفع إيران - بأى وجه - لأن تنشغل أو تغفل عن العوامل والمرتكزات والثوابت التقليدية والتاريخية فى أمنها، ذلك أن أى نوع من عدم الاهتمام بهذه الثوابت سوف تصاحبه قلاقل فيما يخص ثوابت ومرتكزات الأمن الخارجى لإيران. وبلا شك فإن ذلك سوف يكون مصحوبا أيضا بآثار ونتائج مخربة ومدمرة لأمن إيران.

ومن الجدير بالذكر أن السلوكيات الأمنية لدول الجوار الجغرافى لإيران سواء قلت أم كثرت هى النماذج المشخصة التى يجب الاهتمام بها فيما يخص الأوضاع الأمنية الإيرانية. كذلك فإن التطورات الإقليمية والدولية لا تلغى بشكل تام هذه النماذج من السلوكيات الأمنية التى تقدمها دول الجوار الجغرافى.

ثانيا: أن التهديدات التقليدية للأمن الخارجى لإيران على الرغم من ثباتها فى قوالبها إلا أنها صارت تتمتع بخصائص جديدة معقدة لا ترتبط بشكل منظم أو منسجم مع ظاهرة العولمة. فعلى سبيل المثال فإن ما نراه على الحدود الشرقية خاصة فيما يتعلق بقضية طالبان يعد نموذجا أكثر تقليدية من النماذج التى تهدد الأمن الخارجى لإيران وذلك على الرغم من الظواهر الجديدة الناتجة عن التطور المذهل فى فن الاتصال وكذلك ظاهرة العولمة الاقتصادية.

ثالثا: أن العولمة خلقت تهديدات جديدة ليس فقط بالنسبة لإيران بل لكل دول المنطقة ولكل دول العالم أيضا. هذه التهديدات تصبح

أكثر خطورة فى وقت تتداخل وتتشابك فيه حلقات الأمن الداخلى للدول مع الأمن الاقليمى والأمن الدولى. وفى هذا الصدد يمكن ذكر عدة نقاط هامة هى:

أ) ماهية الغموض الخاص بالعولمة. وهو ما يعد فى حد ذاته إحدى التهديدات المتوقعة.

ب) أن العولمة لها وجوها مختلفة. فالعولمة الاقتصادية وسيطرة أدوات الاتصال وكذلك التقدم المذهل فى وسائل نقل المعلومات كل هذا يمكن أن يخلق شروخا عميقة ورئيسية فى محيط الأمن الخارجى لإيران.

والعولمة الثقافية ـ على سبيل المثال ـ لو اعتبرت محاولة لتوحيد الثقافات العالمية فإنها تعد بذلك تهديدا مباشرا ضد الهوية الإسلامية الإيرانية. و«الهوية» تعد أهم «الأصول» و«المرتكزات» المحددة والمشكلة والمعينة للأمن الخارجى. لذلك فإن العولمة الثقافية تضيف تهديدا جديدا لمجموع التهديدات الخاصة بالأمن الخارجى لإيران.

جـ) أن العولمة فى شكلها الجديد قد قدمت لاعبين جدداً فيما يخص الأمن الخارجى وكذلك قواعد جديدة لعملية الأمن الخارجى. وهو ما يعد سببا لنشوء تهديدات جديدة كاملة تجاه إيران بشكل لم يكن قائما قبل عشر سنوات من الآن. مفتاح ذلك يتمثل فى التهديد الخاص بالفضاء الالكترونى والذى يختلف كلية عن الحروب الالكترونية الكلاسيكية.

وبالاضافة إلى هذه التهديدات فإن العولمة ـ من ناحية أخرى ـ خلقت فرصا جديدة لإيران تتمثل فى الآتى:

١ ـ إمكانية دخول إيران كلاعب جديد فى المجالات المرتبطة بتقنية المعلومات المفتوحة. وإيران تمتلك بالفعل القدرة اللازمة لدخول هذه المجالات وهى بالفعل داخلة فى هذا.

٢ ـ خلقت العولمة الاقتصادية ـ بالترافق مع التحولات العالمية والإقليمية مناخا جديدا وفرصا ملائمة للقوى الإقليمية ومن جملتها إيران. ذلك أن العولمة الإقتصادية لا يجب فصلها عن الظواهر والإنطلاقات العالمية الأخرى، وهو ما شكل ـ فى مجمله ـ خلال السنوات السابقة فرصا إقليمية خاصة بإيران من أجل أن تصبح لاعبا إقليميا ذات مكانة.

٣ ـ أن مسيرة العولمة خلال العشر سنوات الماضية كانت مصحوبة دائما بانتشار الدبلوماسية متعددة الأطراف. وبهذا الشكل فإن جميع أعضاء المجتمع الدولى ـ ومن جملتهم إيران ـ قد صار لهم دور مؤثر فى تشكيل القواعد الدولية الجديدة من خلال المؤتمرات الدولية المتعددة، وهو ما خلق بدوره فرصا جديدة لإيران.

(٢) العولمة والسياسة الخارجية

■ د. مهدى فاخرى *

مجلة سياست خارجى (السياسة الخارجية) السنة الرابعة عشرة ـ صيف ٢٠٠٠

صار مؤكداً أن كلاً من العولمة والسياسة الخارجية يؤثر كل منهما فى الآخر، وهو أمر ينطبق على كل دول العالم ومن هنا فقد بات من الضرورى دراسة التأثير الذى تلعبه العولمة بشأن السياسة الخارجية لإيران وفى أى شكل سوف يتبلور هذا التأثير.

ومن البديهى أنه عندما يحدث تحول ما فى النظام الدولى، فإن سلوك اللاعبين الدوليين يتغير تبعا لذلك التحول، فتقوم كل دولة بدراسة القيم والمكاسب والمصالح القومية والأدوات الكامنة فيها ذاتها، وفى حال ثبوت تحقق نتائج إيجابية يبدأ السعى لتوفيق أوضاع الدولة مع الوضع الجديد. لكن إذا ما خرج التقييم دالاً على آثار سلبية محتملة تتخذ تلك الدولة بدورها موقفاً سلبياً تجاه الوضع الجديد أو الظاهرة الجديدة وتبدأ فى البحث من جديد عن ظروف جديدة أخرى بهدف خفض النفقات من خلال الإستفادة من – وتوظيف – الحجج والذرائع الممكنة والمتاحة.

لقد صاحب ظاهرة العولمة نتائج لا يمكن لجميع الدول الفكاك منها . واستطاعت الدول المتقدمة ـ اعتماداً على عدد من الوسائل المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية ـ أن تستفيد من النتائج الإيجابية لهذه الظاهرة وأثرت بقدراتها على مسيرتها.

أما الدول النامية فبسبب نقص الثروات والقدرات وكذلك بسبب مشكلات التنمية خضعت بشكل عام لتأثير العولمة وأجبرت ـ فى معظمها ـ على تحمل نفقات وموازنات عالية فى هذا الصدد . وفى خضم كل هذا فإن الجمهورية الإسلامية تستطيع أن تحظى بموقع متميز بين الدول المتوسطة فى الجدول العالمى لترتيب القوى والدول .

وهذه الدول المتوسطة القوة والقدرة ـ فى العادة ـ لا تستطيع بمفردها أن تقلل من الأثر السلبى للتطورات الدولية على مصالحها القومية وهو ما يفرض ضرورة التحرك الجماعى.

إن تجربة مجموعة دول الـ٧٧ تعد نموذجا بارزاً لهذا الأمر . لذلك فإن أول خطوة يجب تدوينها وبثها فى هذا الصدد هى ضرورة تنظيم العلاقات لتتفق مع أهداف الدول موضع الصدام مع التطورات العالمية. ان صراعات دول الجوار فيما بينها وكذلك صراعات الدول الأخرى والذى استمر خلال الثلاث سنوات الأخيرة يمكن أن تعد وتحسب فى إطار هذه الملاحظة .

الأسس النظرية للسياسة الخارجية الإيرانية :

لقد استُلهمت الأسس النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد إنتصار الثورة من مجموعتين من «القيم» واللتين قد تبدوان فى حالة تكامل حيناً وفى حالة تناقض

* مدير عام معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية.

وتصارع حيناً آخر. فمجموعة القيم المأخوذة عن الرؤية الإسلامية كانت نتاجاً للفكر والقيمة المذهبية الدينية، وكانت أيضاً نتاجاً لفكر النخبة السياسية ولجزء مهم من الشعب. ذلك في حين أن الأهداف الثورية أيضاً بسبب أهواء الأحزاب السياسية والمفكرين والطبقة المتوسطة صار من الممكن بلورتها بشكل منفصل ومستقل. وقد أخضع ذلك كله شعارات السياسة الخارجية الإيرانية للتأثير القائم على تناقض الرؤى والهوى والأهداف .

إن فكرة تشكيل «أمة واحدة» والدفاع عن المستضعفين في العالم ونظرية أم القرى هي كلها من الأسس النظرية اللازمة التي طرحت نظرية العولمة الإسلامية وأسلمة السياسة الخارجية الإيرانية. وقد خصص جزء مهم من برنامج العقد الأول من الثورة لتحقيق هذه الأهداف.

من ناحية أخرى، فإن الثورة الإسلامية أيضاً – مثلها مثل بقية الثورات العالمية – قد اعتبرت أن النظام الدولي نظاماً غير عادل وقائماً وفقاً لمبادئ قوى الإستكبار السياسي والثرواتي أيضاً، وإندفعت – لذلك – في عملية تصدير أهدافها الثورية من أجل خلق أرضية وبيئة جديدة بهدف خلق نظام جديد قدر الإمكان أو على الأقل إصلاح النظام العالمي القائم .

ولقد ساعدت التركيبة الدولية ثنائية القطبية هذه النظرة والرؤية الجديدة للثورة الإسلامية الإيرانية. فكان شعار لا شرقية ولا غربية دليلاً على الرؤية النقدية من جانب وطلباً يهدف لتغيير الوضعية القائمة في العلاقات الدولية من جانب آخر .

وخلال العقدين الماضيين وعلى الرغم من ظهور أساليب جديدة في العلاقات الخارجية، إلا أنه لم يحدث أي تغيير في الأسس النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث ظلت مقدمة الدستور الإيراني كما هي وكذلك المواد من ١٥٢ إلى ١٥٧ قد بقيت من دون أن تُمس من جانب التعديلات الدستورية التي جرت عام ١٩٨٩ .

وعلى الرغم من أن شعار «الحكمة» و «المصلحة» يدلل على أن السياسة الخارجية الإيرانية تمضي بشكل عقلاني وأنها تبذل العمل من أجل ضمان وتأمين المصالح القومية إلا أن الأسس النظرية للسياسة الخارجية لازالت تحتفظ بالرؤية القائلة بوجود ثنائية قطبية في العالم وذلك رغم ظهور وتبلور الظروف والأوضاع الدولية الجديدة، حيث حل مفهوم «الشمال – الجنوب» محل مفهوم «الشرق – الغرب» وكذلك حلّ مفهوم الدول المتقدمة والدول النامية محل « الفقير والغني»، ولازال مفهوم المسلمين وغير المسلمين دالاً على مفهوم «دار الإسلام» و «دار الكفر».

ان مثل هذا النوع من المفاهيم يحظى بقدر من الواقعية النظرية والمادية التطبيقية لكن – مع ذلك – لا يجب الإغفال أو التغافل عن الواقعية الجديدة المتمثلة في «العولمة» وآثارها.

وكما سبق القول فإن مسيرة العولمة قد بدأت، وصارت كل دولة بمفردها أو كل مجموعة من الدول تسعى لكي تربط مسيرة العولمة هذه بمبادئها وأسس نظامها وأهدافها .

وظاهرياً فإن جميع الدول قد أبدت ركوب «جواد العولمة» بدلاً من «العوم» بشكل منفرد في بحر العلاقات الدولية المتلاطم وبقبولها ركوب جواد العولمة إرتضت الوصول – في شكل جماعي – إلى الشاطئ وذلك على الرغم من أن هذا الشاطئ لا يمثل كل القيم الجمالية المطلوبة .

ففي نظام الثنائية القطبية تتحقق الحقوق والأهداف عن طريق الصراع أو عن طريق الإستفادة من الصراعات. لكن في ظل مسيرة العولمة فإن هذه الحقوق تتحقق عن طريق ومن خلال «التعاون». كما سيستمر الإستثمار وجني الثمرات بأسلوب جديد لتحقيق أهداف جديدة . والدول التي تستطيع أن تسعى يمكنها أن تجعل وتوظف مسيرة العولمة في خدمة مصالحها وأن تزيد – لنفس الهدف – من حضورها ومشاركتها في مسيرة الترتيبات العالمية الجديدة .

لقد أدرك الجميع النتيجة القائلة بوجوب « اللعب» من أجل «جني الثمرات» أو من أجل «الإدارة» أما المتفرجون فيمكنهم «التصفيق» و «الصياح» فقط لتشجيع الفائزين والرابحين من دون أن يكون لهم أثر مباشر في أحداث اللعب .

إن تشكيل «أمة واحدة» يعد محاولة من أجل تشكيل «الحكومة الإسلامية العالمية». ولهذا فإن «بُعد» و «فكرة» و «صفة» العالمية موجودة في السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن نظرية الثنائية القطبية تعد أفضل وسيلة أثناء تخطيط السياسة الخارجية وذلك حتى يمكن الوصول الى المصالح بأقل تكاليف مع التيقن بأن المشاركة الإرادية في مسيرة العولمة سوف تحقق مكاسب أكثر بتكاليف أقل، أما الإنضمام الإجباري لآخر عربة من القطار سوف يكون مصحوباً بخسائر شديدة أو عدم القدرة على فرض وتحقيق المطالب.

إن الطائرة تُعد وسيلة غالية القيمة في حمل البضائع ونقل المسافرين لكنها تحقق وتنجز مهمتها في وقت قصير وبطاقة أقل. والمسافرون الذين يقررون السفر بالطائرة إذا ما وصلوا المطار في الوقت المحدد وحصلوا على تأشيرة الركوب في الوقت المحدد يمكنهم إختيار المقعد الخاص بهم، أما المسافرون الذين يصلون إلى المطار في آخر لحظة وعلى عجل فالطبيعي أنهم سوف يمنحون أماكن جلوس في الطرقات وفي الأماكن الصاخبة والمملوءة دائماً بحركة الركاب بهدف الوصول الى دورات المياه أو مطعم الطائرة !

لقد وضعت العولمة الأسس النظرية للسياسة الخارجية لكل الدول تحت تأثيرها. لذلك فإن دول الإتحاد الأوربي على سبيل المثال قد نظّمت أسس سياساتها الخارجية وفقاً لهذا الأمر حتى عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٢٠. إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أيضاً لا يمكنها أن تبقى خارج هذه الدائرة .

كيفية التخطيط في السياسة الخارجية :

إن واحداً من أهم خصائص الدول النامية يتمركز في طريقة وكيفية التخطيط. فآراء المسئولين والنخب السياسية لها أكبر الأثر في مجال العلاقات الخارجية، وذلك رغم التسليم بأن هناك لاعبين آخرين يشاركون بقدر ما في هذا المجال.

لذلك فما دامت الدول والحكومات هي اللاعب الأصلي، فإن هذا الأمر يُعد عاملاً طيباً بشرط إنضمام لاعبين جدد حيث سيُعد ذلك باعثاً ودافعاً للتحول والتغيير.

وخلال سنوات ما بعد إنتصار الثورة خاصة سنوات الحرب المفروضة مع العراق فإن المسئولين الحكوميين تقريباً كانوا

وحدهم الذين يصممون ويخططون فى مجال السياسة الخارجية. لكن فى العقد الثانى من الثورة إستطاعت الفعاليات الإقتصادية أن تشارك فى هذا الأمر وكذلك الصحف فى بداية العقد الثالث للثورة. وكما ذكرنا من قبل فإن العولمة فى بداية القرن الواحد والعشرين صارت تتبع سياسات الشركات متعددة الجنسيات أكثر من وقوعها تحت سيطرة الدول . وعلى ذلك يمكن التنبؤ بأنه خلافاً لما كان معمولاً به من قبل حيث كانت النخب والشخصيات السياسية هم المخططون الأصليون للسياسة الخارجية، وحيث سيُضاف الى هؤلاء بمرور الوقت دور المؤسسات الإقتصادية والمنظمات الثقافية فى عملية تخطيط السياسة الخارجية ، ومع الوضع فى الاعتبار «عملياتية» المبادئ الإقتصادية الدولية وتعقد الموضوعات والقضايا التجارية الدولية ، فإن مشاركة هذه المؤسسات فى عملية تخطيط السياسة الخارجية سوف تجد من الحجج والذرائع من أجل حماية مصالحها .

بعبارة أخرى فإن مسيرة العولمة - كما يبدو للنظر - سوف تكون سبباً لفتح أكبر وابسط أكبر لدائرة تخطيط السياسة مما سيؤدى بدوره لإنضمام المنظمات والمؤسسات الإقتصادية الحكومية والخاصة وكذلك الدوائر الثقافية فى عملية تصميم وتخطيط السياسة الخارجية . ومن الممكن أن تؤدى عملية مشاركة مجموعات كبيرة فى التخطيط الى اختلالات فى البداية ، لكن على الأمد البعيد فإن ذلك سيؤدى الى « العقلانية» فى السياسات .

مسيرة التخطيط :

من المسلم به أنه يجب فى أى تخطيط أن تحدد الأهداف فى البداية ثم تُعيّن طرق الوصول للأهداف من خلال الأدوات والامكانات المتاحة. ومع دمج البرامج بالخطوات التنفيذية تتحقق النتائج المطلوبة .

ان المشكلة الأصلية فى السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تكمن فى عدم تطابق الأهداف مع الأدوات والوسائل المتاحة. وكان يبدو للنظر أن المخططين للسياسة الخارجية الإيرانية فى القرن الأخير يضعون فى إعتبارهم دون قصد وبشكل غير إرادى وغير واع دوراً دولياً لبلدهم - إيران - كان يتوافق فقط مع وضع القوى الدولية فى القرون السابقة! إذ كانوا يعتبرون إيران المعاصرة هى نفسها كما كانت من قبل ويضعونها كامبراطورية فى نفس وضعها الذى كانت عليه الى جوار كل من الامبراطورية الرومانية والامبراطورية اليونانية!! لذلك كانوا يصنفون إيران وكأنها واحدة من القوى العالمية الثلاث وكانوا يضعون فى إعتبارهم أيضاً العقيدة القائمة على «لزومية ووجوب» «تعاون» و «تباحث» الأوربيين مع إيران بنفس القدر والنحو الذى كانوا عليه فى القرون ١٥-١٨ لكى يهددوا الدولة العثمانية بإيران !! وهم بذلك قد غفلوا عن أن الأوضاع الدولية خلال القرنين ١٩-٢٠ قد شهدت تغييرات أساسية ورئيسية .

ذلك أنه منذ ظهور الثورة الصناعية فى الغرب فى القرن الـ١٩ ، فإن مكانة وموقع إيران قد تغيرا فى العالم، واحتلت إيران مكانة جديدة مغايرة وبعيدة تماماً لما كانت عليه من قبل فى قائمة الدول والقوى العالمية .

لذلك كله فإن تعيين الأهداف يجب أن يكون مصحوباً بضرورة الوضع فى الاعتبار الوضع الدولى الحالى من جانب، والقدرة الحقيقية لإيران من جانب آخر. ان الحرب المفروضة مع العراق، والحصار الاقتصادى وتنمية المجتمع الإيرانى وكذلك مختلف القضايا الداخلية، كل ذلك قد شكل دافعاً لإعادة تحليل ودراسة الثروات والأدوات المتاحة . كما خلق فى الوقت نفسه قيودا فى مجال التخطيط الخاص بصنع السياسة الخارجية الإيرانية .

لقد أصبح محور التخطيط الجديد متمثلا فى «أقصدة السياسة الخارجية». ذلك أن الرؤية الإقتصادية للتطورات الدولية صارت تعد واحدة من أهم المُلزمات الخاصة بقبول ظاهرة العولمة. كما أن المنطق الإقتصادى فى السياسة الخارجية سوف يخلق لإيران مصالح جديدة فى المنطقة والعالم. وسوف تفتح هذه المصالح بدورها أبواباً جديدة من المكاسب للدولة الإيرانية .

لذلك فإن التخطيط الجديد للسياسة الخارجية الإيرانية فى حاجة إلى تعاون ومشاركة القطاع الإقتصادى فى الدولة، إذ لم تعد «السياسة» و«الأمن» فقط هم مُلاك تخطيط السياسة الخارجية وذلك لأن الإقتصاد والثقافة صارا يحظيان بأهمية متزايدة على مستوى العالم كله، كما لم يعد ممكناً مقارنة تعين مكانتهما فى السياسة العالمية الراهنة بما كان عليه الحال فى سنوات الحرب الباردة .

إن ماسبق، يعنى أن تقييم الأوضاع السابقة فى مجال صنع السياسة الخارجية فى حاجة فعلية لتجديد الرؤية. وكذلك يجب إقتصار تدوين البرنامج الجديد للسياسة الخارجية على أساس الدراسة النقدية للبرامج السابقة وفهم النجاحات المتحققة وأيضاً فهم وإدراك أسباب الفشل.

إن الدراسة الجديدة المطلوبة وعملية صنع السياسة الخارجية يجب أن تشمل الى جانب ماسبق ضرورة إعادة بحث ودراسة الأسس النظرية والمبادئ والأهداف ونمط التخطيط والبناء التنفيذى للسياسة الخارجية الإيرانية.(*)

كما أن الكشف عن ضرورة «التطور الإلزامى» لا يعنى نفى وإنكار المنجزات السابقة المتحققة. فتغيير الظروف الدولية يعنى ضرورة إثارة وتحفيز أعضاء المجتمع الدولى. ومنذ أواسط العقد الثامن من القرن العشرين نهضت الدول كلها لوضع برامج مختلفة لسياساتها الخارجية، ووضعت تعريفات وتصورات لأهدافها الجديدة ، كذلك توصلت لوسائل وأدوات جديدة لازمة وضرورية لإنجاز تلك الأهداف .

وقد خطت إيران أيضاً - إنطلاقاً من موقعها الإقليمى- بشكل تدريجى فى هذا الطريق. لذلك فإن التطورات الداخلية الأخيرة فى إيران تعد باعثاً ودافعاً لتقوية مسيرة إيران فى هذا الإتجاه . لكن التغييرات الميدانية الخارجية تحتاج إلى بحث علمى وعميق .

ففى كل عام تقام مؤتمرات ومنتديات متعددة حول الموضوعات الخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية. لكن موضوع «دراسة السياسة الخارجية الإيرانية» ذاتها قلما تم - حتى الآن - بشكل حر وكامل فى المحافل العلمية الإيرانية .

خاتمى فى أمريكا: إيران وقمة الالفية

جاءت زيارة السيد خاتمى لأمريكا فى ٩/٣ الماضى للمشاركة فى مؤتمر الالفية الذى عقدته الأمم المتحدة لتضيف حلقة جديدة من حلقات العلاقات الايرانية الامريكية. فبعد زيارة الوفد البرلمانى الايرانى للولايات المتحدة لحضور مؤتمر الاتحاد البرلمانى والضجة التى اثيرت حول هذه الزيارة بعد مابلة اعضاء الوفد الايرانى لبعض نواب الكونجرس الامريكى وصعود التحليلات والتنبؤات عما إذا كان هذا بداية التحول فى استراتيجية السياسة الخارجية الايرانية او استراتيجية النظام ككل ام انه مجرد لقاء عابر ومحض صدفة كما صرح السيد مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى. وقد جاءت هذه الزيارة بعد عودة كروبى بيوم واحد. وذهب خاتمى الى نيويورك وفى يده مشروعه الخاص بحوار الحضارات!

وكانت أولى لقاءاته فى نيويورك مع العاملين بالقنصليات الايرانية فى الامم المتحدة والادارة الامريكية بواشنطن. خطب فى الشباب الايرانى المقيم فى امريكا يدعوهم الى الاهتمام بثقافتهم وأمتهم وأن يعلموا من اى بلد جاءوا والى أى بلد ينتموا. ولعل لقاءات خاتمى مع الايرانيين المقيمين بأمريكا تكملة لمشروع قانون العفو العام الذى كان يعرض فى نفس الوقت على مجلس الشورى الاسلامى داخل ايران.

وفى اليوم الثانى للزيارة التقى خاتمى برئيس لجنة الصليب الأحمر الدولى ومدير عام منظمة اليونسكو كما القى محاضرة فى جمع من زعماء المنظمات والمراكز الاسلامية بأمريكا.

وفى ٥ سبتمبر بدأ مؤتمر حوار الحضارات جلسته الافتتاحية بكلمة السد خاتمى.

ثم جاءت عودة خاتمى لتواجه برد فعل متطرف سواء من الاحزاب المؤيدة التى قامت بمراسم استقبال حاشدة استهجنها خاتمى نفسه. أو من المحافظين الذين استهان بعضهم بقيمة حوار الحضارات والبعض الآخر استغل فرصة الخطاب الذى القاه خاتمى بمناسبة اسبوع الدولة واستطلاع الرأى الذى اجرى حوله ليستدل به على مدى انخفاض شعبية الرئيس خاتمى واحتياج الشعب الايرانى لاهتمام الرئيس بالشئون الداخلية والقضايا الاقتصادية. كل هذا يأتى مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. فهل يكون هذا اشارة الى فشل خاتمى فى الانتخابات القادمة تحت وطأة ضربات المحافظين ام فشله بسبب الدعوة التى يطلقها بعض الاصلاحيين الآن وعلى رأسهم عباس عبدى عضو جبهة المشاركة تحت شعار العبور من مرحلة خاتمى ام ان الشعب له رأى آخر سيفاجأ به الجميع كما حدث فى الانتخابات الرئاسية السابقة .. انها مجرد تساؤلات ولعل القارئ بمتابعته لتفاصيل الملف يخرج بنتيجة تقترب الى الواقع المستقبلى لايران.

(١) نص خطاب خاتمی فی مؤتمر حوار الحضارات

■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة، السيد السكرتير العام، السادة الحضور، السيدات والسادة: لم يمر وقت طويل على تقديم الجمهورية الإيرانية لاقتراحها الخاص بحوار الحضارات فى الجمعية العامة للامم المتحدة، إلا اننا نرى اهتماما متزايدا به فى كل يوم على صعيد المحافل العلمية والسياسية.

ولكى ندرك اسباب هذا الاهتمام، علينا ان نتفحص الوضع العالمى الراهن وأسباب عدم الرضا عنه، ذلك الوضع الذى لا يقره اى شخص ينادى بالعدالة والمحبة بين بنى الانسان.

وقد هيأ عقد مؤتمر الالفية فى الامم المتحدة الفرصة لبحث الجوانب السياسية للآلام التى تلم بالبشرية لكن اسمحوا لى فى البداية ان اخرج عن نطاق الشئون السياسية وأشير الى عدة نقاط حول الاطر النظرية والتاريخية لدعوة حوار الحضارات. ان احد اهم الاسباب التى دعتنى لتقديم اطروحة حوار الحضارات وأجد الفرصة مواتية للاشارة اليها هنا، هو الموقع الجغرافى الايرانى المتميز الذى يندر وجود مثيل له، ذلك الموقع الذى يصل بين اقاليم الثقافة والحضارة الآسيوية المتنوعة من اقاصى آسيا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية من جهة والقارة الاوروبية من جهة اخرى.

هذا الموقع الاستثنائى جعل ايران تقع فى مسار هبوب الاعاصير السياسية وتفاعلات العلاقات التجارية، كذلك فى مسار نسيم التبادل الثقافى الذى يسمو بالروح والنفس. ومن النتائج الطبيعية المترتبة علي هذا الموقع الجغرافى نمو نوع من الذوق والثقافة يمكن اعتباره سمة أصيلة للروح الايرانية على مدار التاريخ.

هذه السمة عندما نخضعها للملاحظة من زاوية علم النفس الاجتماعى والتحليل الفلسفى للعناصر المكونة للطبيعة الايرانية يتبين وجود قوة استثنائية متفردة داخل الثقافة الايرانية يمكن أن يعبر عنها بقوة الاستيعاب والمقصود بقوة الاستيعاب هنا قدرة التأمل والتدبر فى عادات وأساليب ومنجزات مختلف الثقافات والحضارات والقيام باختيار العناصر المناسبة لاقتباسها وإضافتها الى الرصيد الثقافى الخاص بالأمة الايرانية.

ان الفلسفة الروحية للسهروردى التى هى نتاج لكل من العقل الايرانى واليونانى وفلسفة الشهود والفكر الاسلامى وهما خير مثال للتعبير عن تلك القدرة التى أسميناها بالاستيعاب دلالة على القوة الروحية الايرانية كما يجب ان اشير كذلك الي واحد من اهم مصادر الفكر والثقافة الايرانية. ألا وهو الاسلام وما مثله من قوة روحية. والاسلام دعوة تبليغ عالمى فجميع ارجاء الارض وكل افراد البشرية على مر التاريخ هدف لخطاب الدعوة الاسلامية تلك الدعوة التى تحفظتها قلوب العطاشى للعدل والحرية من خلال تأكيدها على مبدأ المساواة الذاتية للبشر اجمعين دون إلتفات الى عوامل تمييز كالارض او الدم. ومن ناحية اخرى اهتمت الدعوة الاسلامية بالتفكر والتعقل مع عدم القبول بانفصال العقل عن الروح مما ادى الى انتصارها علي العقيدة الاثنية مثلا.

إن الحضارة الاسلامية واحدة من الحضارات المعدودة التى تأسست وانتشرت حول محور نص مقدس واحد (القرآن المجيد) فوحدة الحضارة الاسلامية نابعة من وحدة الصوت الذى سمعته كل شعوبها، كما ان اغلب مظاهر هذه الحضارة نتج عن تلبيتهم لهذه الدعوة. لذا يجب ان يبحث أمر تعدد وتنوع منجزات الثقافة الاسلامية من ذات الجهة، فالسماع كان لكلام واحد أما تفسير وتحليل ذلك الكلام كان من انحاء شتى.

وما يجب علينا ملاحظته بشكل جاد الآن هو الواقع الثقافى العالمى، فالثقافة العالمية لا تستطيع ولا ينبغى لها ان تتجاهل مقتضيات وخصوصيات الثقافات المحلية وتفرض نفسها عليها، فلقد تشكلت هذه الثقافات على مر حقب زمنية ممتدة بما يتفق مع روح المجموع والخصوصيات التاريخية لشعب ما فى اطار شبكة من العلاقات المتوائمة مع بعضها البعض، ولهذا امكن استخلاص صورة موحدة لهذا المجموع التركيبى على الرغم من كثرة العناصر المشكلة للثقافة المحلية، أما الثقافة العالمية والتى هى ثمرة دراسات وأفكار اشخاص مثقفين ينتمون الى بيئات جغرافية مختلفة اذا ما قارناها بالثقافات القومية والمحلية، تكون ثقافة انتقائية من ناحية المكون المعرفى استخلصت من مجموعة خبرات فكرية طبيعية.

ومن هذا المنطلق يصبح افتقار الثقافة العالمية لوحدة المضمون مع الشكل امرا من خصوصياتها الحتمية.

وكذلك الافتقار الى العناصر الجوهرية الاصلية او على الاقل عدم امتزاج العناصر الاصلية بالعناصر الفرعية الجانبية واختلاطهم ببعض.

ومن أجل الخروج من هذا الوضع الذى نسميه باضطراب

الصور والانساق الحضارية لا حيلة لنا إلا الحوار وتبادل العلم والمعرفة علي مختلف اصعدة المجالات الحضارية لذلك لا يستطيع شخص اليوم أن يقف امام الانتقال الحر للمفاهيم الحضارية الى مناطق العالم المختلفة، ومن ناحية اخرى اذا لم يتم التحاور بين المثقفين والعلماء والمفكرين والفنانين حول مختلف المجالات الحضارية، يخشى ان تعاني الشعوب نوعاً من فقدان الهوية الثقافية تكون نتيجته ألا تجد هذه الشعوب موضعا للتعايش إلا فى إطار أمنها الثقافى الخاص ولا فى الأفق المفتوح للثقافة العالمية.

ولحسن الحظ لم ينحسر نقد السيرة الاجتماعية والثقافية للقرن الماضى فى نقد الانشطة السياسية للقوى العظمى العامية بل حظى باهتمام موسع من الناحية النظرية. فقد ادى اطلاق مفاهيم الرواية على النظريات والأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية التى طرحها بعض المفكرين الى تهاوى الادعاءات الخلابة الجوفاء للفلسفات السياسية والنظريات الاجتماعية فى القرن العشرين وكذا ظهور بطلان الدعاوى الجزافية للفكر الغربى من مثيل القول بأنكم لا تستطيعون فهم التاريخ والحضارة والثقافة والاقتصاد بشكل علمى وصحيح إلا بمساعدتنا.

السيدات والسادة .. لقد ووجه اقتراح حوار الحضارات بأسئلة عديدة نظرية وعملية. ولعل هذا الأمر يتضح اكثر اذا اردنا تقديم هذا الاقتراح بإسم المباحث الجامعية وسياقاتها التى تتبع فى المنهجيات الفلسفية.

انا لا أريد أن أقلل من أهمية التساؤلات حول حوار الحضارات ولا البحوث الفكرية والعلمية التى تمت حوله، لكن أريد أن أصرح بأن المنظور الايرانى الاساسى من اقتراح حوار الحضارات هو فى الواقع مشروع لنموذج جديد فى العلاقات الدولية. وسيتضح هذا الكلام حينما نجرى مقارنة بين نموذج حوارالحضارات المقترح والنماذج الأخرى التى سادت فى العصر الحديث والمتبعة حتى الآن فى اسس العلاقات الدولية. ومن خلال نقد البنية المرزقة للنماذج السابقة نستطيع ادراك مدى احتياجنا لنموذج جديد.

فبدون استقاء الدروس من الماضى السياسى العالمى وبدون البحث فى أسباب ظهور الكوارث العالمية المروعة فى القرن العشرين وبدون استخلاص نقدى للقواعد الحاكمة للعلاقات الدولية التى تستند الى مفاهيم القوة وتقديسها، لن نستطيع ان ندعو حكومات وشعوب العالم الى نموذج حوار الحضارات.

فهو اذا ما تم تناوله من منظور اخلاقى يكون فى الواقع دعوة الى التخلى عن الارادة المستندة الى القوة والتمسك بالارادة النابعة من الحب. فى هذه الحالة فقط نحصل على المحصلة النهائية لحوار الحضارات، ولا يكون مجرد كلام عن المودة والمحبة بين الشعوب.

السادة الحضور. ان حوار الحضارات يمكن ادراكه من خلال مظهرين:

أ – المظهر الأول هو حركة التأثير والتأثر لماصدقات الثقافات والحضارات المختلفة مع بعضها وما للعوامل الخارجية المحيطة من أثر عليها على مر الزمان.

والمعلوم آن هذا اللون من الحوار نادرا ما يكون انتقائيا أو إراديا أو مسبوقاً بقرار ومعرفة، وإنما يكون فى الأغلب محكوما بأحداث اجتماعية أو تاريخية أو أوضاع اقليمية.

ب – المظهر الثانى أو الصورة الأخرى لحوار الحضارات تكون من خلال حوار بين نواب عن هذه الحضارات كالعلماء والفنانين والفلاسفة وفى هذه الحالة يكون للحوار نشاط قائم على المعرفة والارادة لا على قهر العوامل التاريخية والجغرافية.

على الرغم من أن الافق التاريخى اللازم للذات البشرية والوجود الانسانى يستوجب ان يتم الحوار مع مراعاة تاريخية الانسان، لكن هذا الامر ليس بمعنى ان يجعلنا غير قادرين على اقامة حوار ما وراء التاريخ، فحوار ما وراء التاريخ سيهتم بالاسئلة البشرية الدائمة كالحياة والموت والسعادة والتى يجب اعتبارها اساسا لحوار الحضارات فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية.

بدون الحوار فى الاسس، وقصر الاهتمام على الظاهر والعوارض لا يصل حوار الحضارات الى فائدة ترتجى لأن الأمور الظاهرية عادة ما تكون عنوانا على امور واقعية وضرورية. واذا لم يستند الحوار الى توافق المتحاورين او الحد الادنى من معرفتهم بالقضايا الاساسية سيؤدى ذلك حتما الى سوء تفاهم بدلا من التفاهم المرجو.

إن مهاجرة الافكار وتأثيرها فى الحضارات وتأثرها بها مثل هجرة الطيور مستمرة بشكل تلقائى على مر التاريخ. حتى الأحداث المشئومة كالحرب احيانا تكون مهيئة لتفاعل ثقافى لكن على نحو غير مطلوب.

كما يمكن ان يعد التعرف على المؤلفات الكبرى التى انتجت فى غمار التاريخ الفكرى والثقافى لأمة ما وتمثل جزءاً من وثائقها التاريخية ونبعا اصيلا لميلاد وانطلاقات الحياة الثقافية لتلك الأمة، يمكن أن يعد لونا آخر من ألوان حوار الحضارات.

وفى خضم هذا الزخم الثقافى الضخم تقوم عملية الترجمة وتحليل النصوص بدورها الذى لا بديل عنه. وعلى المفكرين والفنانين اليوم ان يقوموا بترسيخ مفهوم الحوار من خلال اعادة قراءة منهجية للتراث وتحليلات متأملة للمؤلفات الكبدرى نابعة من النصوص ذاتها فى المجالات الحضارية المتعددة.

والترجمة ليست قاصرة على معنى النقل من لغة الى لغة اخرى. فأحيانا تلزم الضرورة الى نقل متن من لغة الى ذات اللغة نفسها، وهذه عملية تحدث فى اللغات التى يطرأ تغير كبير على معانى مفرداتها بمرور الزمن، وهناك ما هو أعقد اذا تعاملنا مع لغة لا تختلف مع لغتنا المعاصرة من حيث

البنية الظاهرية لكن الاختلاف يكون حادثا في المحيطين الزمانيين اللذين تنتمي اليهما هاتان اللغتان. إن اللغة التي يمكن تسميتها باللغة المقدسة او الروحية تختلف اختلافا جذريا في الجوهر والماهية مع اللغة التي نشأت في الأرض والزمان اللذين انقطعت فيهما سبل السماء الواصلة الى الأرض. وعملية الانتقال من احداهما الى الاخرى لا يتم بسهولة.

ان اعقد اشكاليات حوار الحضارات تظهر حينما يرغب احد طرفي الحوار التحدث بلغة علمانية تماما. وأقصد من العلمانية هنا معناها العام الواسع الذي يشمل كل صور انكار الفكر الماورائي وفكر التجربة الشهودية والاعتقاد بالغيب - مع لغة مرتبطة بأمانة الساحة القدسية والروحية للإنسان.

هذا الحوار مستحيل لأن البشر أكبر وأوسع من لغاتهم والتصديق بهذه المقولة يعني التفوق الوجودي للحقيقة الانسانية على اللغة وهو مايمكن ان يرتبط بحوار القلوب.

يقال ان الوقت قد حان لنستعد مقولات ديكارت - فاوست عن الحضارة الغربية المعاصرة لسماع سائر المقولات من نطاقات فكر وثقافة الآخر.

إن التخريب اللانهائي للطبيعة الذي نتج عن النظرة المريضة للطبيعة في القرون الاخيرة يهدد حياة النوع البشري، واذا لم يكن هناك اي دليل فلسفي او اجتماعي او سياسي على ضرورة الحوار، فذلك الوضع المؤسف القائم بين الانسان والطبيعة يستوجب ان يضع كل المفكرين والمصلحين ومحبي الانسانية قضية الحوار على رأس قائمة مهامهم.

إن التعرف على ثقافة الذات احد ثمار حوار الحضارات فضلا عن التعدف على ثقافة وحضارة الآخر التي حتما ستتم، فنحن علينا أن نبعد عن ذواتنا في اتجاه آفاق ارحب حتى نستطيع بهذا القدر من البعد عن التراب والذات والوطن ان نحصل على معرفة عميقة بثقافتنا وحضارتنا، ان أي شئ جدير بالرؤية والملاحظة يستلزم البعد عنه لندركه، ونحن من خلال الغوص في وجود الآخر نستطيع ان نحصل لذواتنا العلم الاكتسابي والامبريقي، اضافة الى العلم الكشفي والشهودي. فالعلم الذي لا يمكن الحصول عليه الا من خلال رؤية الآخر نوع من معرفة النفس لا يمكن كسبها الا عن هذاالطريق.

الحضور الكرام: ان حوار الحضارات يستلزم عقلانية وأخلاقية طرفي الحوار. فإيجاد تفاهم متبادل يجعلنا محتاجين الى تربية اخلاقية ونظام منطقي وفكري خاص حيث ان الحوار جهد ثنائي او متعدد الأطراف، ويجب ان يكون لدينا اثناء الحوار استعداد لمواجهة امور غير متوقعة وعلي خلاف ما ننتظر، وفي حوار عميق كهذا من المحتمل ظهور تناقضات الروح الانسانية.

سيدي الرئيس،السيدات والسادة :

في عملية الحوار بين الحضارات يجب ان يحصل الفنانون الكبار على المقام اللائق بهم الى جوار الفلاسفة والمفكرين وعلماء الإلهيات.

أولئك الفنانون الذين لا تمثل لديهم الطبيعة من بحار وغابات وجبال مصادر الطاقة والنفط والمعادن، فاستفادتهم من البحار هي موسيقى أمواجه ومرآة مائه وسمائه المصقولة والجبل لديهم ليس كتلة من الاحجار والتراب، والغابات ليست خشبا يمكن الاستفادة منه. إن اقصاء هذا الحوار غير المغرض من ساحة العلاقات السياسية والاجتماعية للعالم، ادى الى الدنو بشأن الانسان الى مستوى حيوان عامل صانع للآلة. مثل ذلك الإنسان منكر للحوار بلا شك، بل هو أكثر من ذلك فهو منكر للتآلف والود. إن العالم الذي تحكمه القوانين السياسية والعسكرية والاقتصادية عالم سينتهي لا محالة الى التخريب التام للمحيط البيئي، وسيؤدي حتما إلى تخريب البنى المعنوية والشاعرية للانسان، ذلك العالم الذي لا تجد فيه الروح الانسانية موضعا للسكن والتأمل والتدبر، في النهاية اعتناق مذهب العدمية مصيرا محتوما عليه ومن اجل التغلب على هذه العدمية، لا تكفي افكار الفلاسفة وعلماء اللغة وجهود المصلحين الاجتماعيين. بل إن هذا الفنان الشاعر هو القادر على ان ينقذ بقدرته السحرية الحياة من براثن الموت أو على الأقل بعضا منها، ويصنع امكانية الحياة الطبيعية الانسانية.

إن حوار الشعراء والفنانين امر ممكن في اللغة المقدسة المعنوية تلك اللغة التي سلمت روحها من هجوم الرياح المسمومة لمرور الزمان كشاب غض ضعيف قدم أمل انتصار الأهداف الأصيلة للإنسان ودعا الناس الى المقاومة والأمل في دولة جبارة بلا رحمة.

وكما قال بعض المفكرين، إن الوضع العالمي الراهن يمكن ان يرسم صورة لعالم تراجيدي من زاوية علاقة البشر بعضهم ببعض من ناحية، وعلاقتهم بالطبيعة من ناحية اخرى، واقتراح الحوار يمكن ان يعتبر محاولة لتخفيف حدة هذا الوضع التراجيدي. إنه أمر صعب.

وبالطبع لن يكون بمعنى انكار الآلام البشرية العميقة الأصيلة أو تقديم اجابات مبتذلة وسطحية عن تساؤلات الانسان القديمة حول معنى الموت والحياة، بل سيبحث الحوار كيفية رد فعل الثقافات والحضارات المختلفة على الاسئلة والاوضاع التي ادت الى نشوء الرؤية التراجيدية.

والتصوف اضافة لما له من تجارب فنية وشعرية يعد واحدا من لغات الحوار العميقة المشتركة عالميا. فالتجارب العرفانية التي تعتمد على ظهور وتجلي الأمر القدسي على ارواح وقلوب العرفاء تفتح منفذا للوجود الانساني على العالم المحيط ، كما ان الاطلاع على الآثار العرفانية للشعوب المختلفة يطلعنا على عمق وجودهم الذاتي، والثنايا الخفية لخبرة الحياة لديهم بالمعنى الواسع للكلمة.

ومما يثير الحيرة هو تلك الوحدة العجيبة لمعاني ومضامين

التصوف واقتراب لغة وتعبيرات المتصوفة مع بعضهم على الرغم من الاختلافات الثقافية والتاريخية والجغرافية العديدة. ومع بسط مساحة الحوار فيما يتعلق بهذا الجزء من ثقافات المجتمعات المختلفة ينتج لدينا مجالا خصبا لتفاهم الحضارات العالمية.

ومع أن حوار الحضارات يستوجب معرفة الجغرافيا الثقافية لمختلف الحضارات ونطاقاتها النابعة من طبائع الشعوب، إلا أنه لا يجب ان يتجاهل الدور الحيوى للحكومات فبدون الالتزام الجاد للحكومات وإلزامها بمستتبعات موافقتها على حوار الحضارات، لا يمكن ان نأمل فى نتائج سياسية فاعلة للاقتراح، وعلى الدول الاعضاء بالأمم المتحدة ان تبذل قصارى جهدها لتذليل حوار الحضارات، مع الالتزام بشروط الحوار وهى الامتناع عن فرض اى شرط مسبق والاعتقاد الراسخ فى المساواة بين المشاركين فى الحوار.

لقد حان الوقت لأن نطلب من المجسم الرمزى (تميس) ربة النظام والقانون الذى وضع على واجهات المحاكم فى سائر اقطار العالم ان ينزع العصابة عن عينيه وأن يلقى جانبا ميزانه الذى لا يزن فى العالم المعاصر إلا بموازين القوة السياسية والاقتصادية ولا يستند الى معيار موحد.

وكذلك علينا ان نصدر الاحكام بأعين مفتوحة وأيدى متحررة من أى التزام مسبق وقبل هذا كله علينا ان نفهم الوضع العالمى الحالى من خلال فتح ابواب الحوار بين مختلف الاجواء الفكرية والثقافية والحضارية ثم نقوم بوضع هذه المعرفة تحت تصرف الشعوب لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو أمر كاد أن يتحقق فى حياتنا المعاصرة اليوم كواقع اجتماعى.

فنادرا ما نجد ظاهرة اقتصادية او سياسية او ثقافية استطاعت ان تقبع فى اطارها المحلى الداخلى. فنحن اليوم نستفيد بشكل موسع من التجارب الاجتماعية والثقافية لبعضنا البعض. فقد تحول حوار الحضارات الى واقع اجتماعى غير قابل للانكار سواء من خلال دخول المعتقدات والفلسفات الشرقية الى الغرب او تأثير الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التى تتم فى الغرب على البلدان الشرقية، ولعل الأكثر أثرا من هذا وذاك الانتشار المتزايد يوما بعد يوم لوسائل الاتصالات الدولية والاجهزة الاليكترونية ومايعرف بثورة الاتصالات والمعلومات. هذه التحولات تتغلغل فى اعمق تفاصيل حياتنا تدريجيا ومع تسرب عناصر الثقافة العالمية التى يجب ان تحظى برضا وقبول المجتمعات تظهر تاثيرات عميقة من تحت الارضية المشتركة التى تجمع بين الاقاليم الثقافية والجغرافية المختلفة. هذه التأثيرات يمكن الكشف عنها ومعرفتها من خلال علم الدلالة حتى نقترب الى اللغة المشتركة التى هى لازمة للحوار فى اية حال.

علينا ان ننصت متواضعين الى اصوات الثقافات المختلفة تلك الأصوات التى ربما تستطيع باستنادها الى تجارب انسانية عميقة ان تبنى سبلا جديدة للحياة الانسانية. ان الحوار ليس سهلا وأصعب منه الاستعداد للسماع وانفتاح الذات علي الآخر. فالايمان بالحوار يحقق السعادة والأمل.

الامل فى اننا نستطيع ان نحيا فى عالم معيار الافضلية فيه هو التواضع والمحبة وليس فى معدلات الاقتصاد او مخازن اسلحة الدمار الشامل.

اذا ما انتصر الحوار فسينتصر الانسان والثقافة وعلينا ان نؤمن بهذا النصر.

(٢) نقد نظرية خاتمى

■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/٩

توجد وجهات نظر مختلفة حول زيارة خاتمى لمنظمة الأمم المتحدة وما لها من آثار وتبعات.

ويعتقد الكثيرون ان خاتمى يقدم للعالم تعريفا جديدا لايران والفكر الايرانى من خلال نظرية حوار الحضارات، فى حين يعتبر البعض الآخر ان السياسة الخارجية لخاتمى فى اطار حوار الحضارات غير فعالة وليس لها القدرة على الوصول الى اهدافها.

كما اعتبرت صحيفة (جمهورى اسلامى) فى نقد لها لنظرية حوار الحضارات ان تلك النظرية غير ذات جدوى.

وكتبت الصحيفة فى مقالتها الافتتاحية اعتبار ان حوار الحضارات بمثابة دخول فى لعبة عبثية: إن الدول الصناعية لا يمكن ان تدخل الحوار ولا تستطيع ان تجعله نظرية فاعلة فى السياسة الخارجية، وترى الصحيفة أن تأييد الأمم المتحدة لحوار الحضارات كان بهدف اخراج ايران عن مسارها السابق.

(٣) لن يستغل الدين لخدمة سياسات راغبي السلطة:

رسالة خامنئي إلى زعماء الأديان السماوية

■ اطلاعات [الأخبار] ٢٠٠٠/٨/٣٠

استمع زعماء الأديان السماوية من دول العالم المختلفة إلى رسالة آية الله خامنئي مرشد الثورة الإسلامية والتي قرأها نيابة عنه د. حداد عادل رئيس منتدى اللغة والأدب الفارسي ورئيس مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية في اليوم الثاني من ملتقى زعماء اديان العالم الذي عقد على هامش قمة الألفية للأمم المتحدة الشهر الماضي، وفيما يلي النص الكامل:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على جميع انبيائه ورسله، ولاسيما على خاتم النبين محمد وآله الطاهرين.

أعتبر أن انعقاد اجتماع منوبي أديان العالم عمل لائق ومبارك، وأسال الله تعالى التوفيق في القول والسداد في العمل والدوام في السعي من أجل منفعة البشرية من الدين الالهي، يعتبر زعماء الأديان اليوم خلفاء الرسل والساعين في أثرهم والمستمرين على دربهم. فما هو هدف الأديان؟ وماهي الرسالة التي يحملها الرسل إلى من يدعونهم؟ ان اجابة هذا التساؤل لابد وأن تكون واضحة لمن يمسك بلواء الأديان.

فمما لا شك فيه أن الفلاح والخلاص ونجاة البشرية، هي هدف جميع الأديان، وأن لكل رسول برنامج الهي يتلاءم مع الزمان والمكان وأوضاع الناس الذين بعث فيهم. وعلى كل، فالرسل يتحملون المشاق من أجل تبليغ رسالتهم ويقدمون نموذجا فريدا للتضحية في سبيل العقيدة يظل خالداً في الأذهان.

لقد كان هذا الجهاد والسعي الصادق من أجل خلاص الناس، في سبيل الله، وبصفة عامة في مواجهة الأهواء والجهالة التي يتصف بها أصحاب الأهواء، وتاريخ الدنيا والكتب السماوية مملوءة بذكر هذا النوع من الجهاد والتعظيم لهؤلاء المجاهدين.

ان الدين الالهي ليس لخلاص مجموعة خاصة من الناس في وقت معين من منطقة محددة، كما أنه ليس فرضا على الناس، ولا يختص بجانب من جوانب الحياة، فالرسل للناس كافة في كل زمان وأي مكان يهدونهم بالايمان وإعمال الفكر والسعي، للهداية الالهية ويفتحون لهم الطريق إلى الصراط المستقيم بالصلاح والفلاح.

وقد اثبتت التجربة في القرون الأخيرة وخاصة في القرن العشرين ان التقدم العلمي وحده لا يؤدي إلى سعادة وسلام البشرية. فالعلم الراهن لمنفعة البشرية يواكبه الحب والصلة والايمان، وهذه المفقودات يجب البحث عنها في الأديان.

وليس من اللائق ان نعتقد أن برنامج الرسل لسعادة الانسان منحصر في عمله الفردي وعلاقته الروحية مع الله، وأن نعتبرها معدومة في علاقة الانسان بالانسان، وعلاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة الانسان بالبيئة والهيكل الاجتماعي والسياسي.

ومن وجهة نظرنا، فإن جميع رسل الله قد سلكوا هذا الخط الواضح. ونحن نؤمن بجميع الرسل (لا نفرق بين أحد من رسله).

تعد الأديان الالهية في الدنيا أفضل المواقع لتنشئة الانسان واختباره، فهي تضعه على الطريق السليم في الدنيا وتبعده عن الظلم والطغيان والأنانية وضيق الأفق والتجبر والضعف والجهالة وانفعالات قصار النظر .

ان البيئة السليمة لتربية الآدمي تعني أن يسلك طريق الله والاتحاد معه ومع الطبيعة من حوله بسلام. والسلام بمعناه الشامل من أكبر احتياجات البشرية للوصول إلى الرفعة والخلاص.

هذا السلام لابد ان يقوم على الايمان والفكر. وقد اجتهد الأنبياء في ذلك وأنجزوا هذه الحقيقة. ان هذا الصمت الناتج عن الظلم والرهبة والخداع من جانب الطغاة والذي يبدو جليا في بعض مناطق العالم يتناقض تماما مع السلام الذي ينادي به المبشرون لخلاص الانسان.

إن السلام يجب أن يكون مبنيا على العدل واحترام الانسان، وبعيدا عن أهداف الطغاة.

إن السلام لا يعني فرض الصمت والتسليم على الذين يدافعون عمن ظلموا انفسهم، إن السلام هو ما دعا إليه الأنبياء، وعلى مر العصور، نجد أن الطغاة الذين لا يفكرون إلا في اشباع هوسهم اللانهائي، يرغبون في مشاركة الدين ورجاله في هدفهم. وقد قامت الحروب المذهبية نتيجة لسوء النية ، ومن البديهي أنه لا يوجد دين سماوي يؤيد هذه الخدعة الكبرى.

لن يكون الدين لخدمة الطغاة، بل ان السياسة وإدارة شئون المجتمعات البشرية هي جزء من الدين، والدين يحارب الأنظمة السياسية التي تقوم على هذا الأساس .

كثير من أرباب السلطة والساسة الطغاة يحذرون من تديين السياسة، ويضعون الحدود المحظور عبورها بين الدين والسياسة، على الرغم من تخطيهم لهذه الحدود وخوضهم في الدين لجني الفائدة.

إن العالم اليوم يواجه مشكلة الفساد، ويمكن للأديان ان تحل هذه المشكلة، بشرط أن تتغلغل فى كامل بدن المجتمع حتى تطهر وتقوم الأسباب الاقتصادية التى طغت نتيجة الفساد الأخلاقى.

وأما أعين العالم تجربة ناجحة الهيكل السياسى على اساس التعاليم الدينية فى إيران. فالجمهورية الإسلامية دحضت كل المشكلات التى تفرض عليها من جانب الطغاة الكبار فى العالم.

إن هؤلاء الطغاة لا يجدون أى مانع فى هذه المنطقة من العالم للظلم والسيطرة وزيادة رغباتهم المجوجة.

أيها الاصدقاء والضيوف: لو يقبل رجال الدين الالهى ان يجلسوا مكان الأنبياء، فطريق الأنبياء الواضح فلاح وسعادة الانسان فى مواجهة أولئك. هذا الطريق مليئ بالاجتهاد ومليئ بالعوائق، لكنه فى نفس الوقت طريق البهجة والرضى لساكله، وفى النهاية يحقق الرضى الالهى، ولينصرن الله من ينصره .

(٤) خاتمى فى لقاء مع النخبة الايرانية فى نيويورك

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٥

صرح حجة الاسلام محمد خاتمى فى لقاء له بالأمم المتحدة مع نخبة من الايرانيين المقيمين بأمريكا قائلا: على الرغم من جميع الاختلافات فى وجهات النظر، فإن حب ايران كنقطة مشتركة يمكن ان يقيم رابطة تجمع بيننا لخدمة ايران العزيزة، وانى لا أريد هنا ان اقحم نفسى فى قومية عمياء وأتجاهل دور الشعوب الاخرى وإسهامها فى الحضارة الاسلامية وإنما أقول دون أدنى تعصب أن ايران لها مكانة أولى ممتازة فى إرساء الحضارة الاسلامية ونشرها، فإيران شمس مضيئة فى سماء الحضارة والثقافة البشرية وفى جميع مجالات العلم والفلسفة والفن وحينما ترجعون الى التاريخ وتطالعون اى زاوية منه فحيثما وجدتم أثرا خلاقا عظيما فثمة حضور ايرانى قوى.

وحول الشئون الاقتصادية الايرانية صرح خاتمى قائلا: إن النفط كما انه سبب لطمع الاعداء فى بلادنا إلا أنه دعامة لاقتصادنا المريض. ونحن نسعى فى لحظة الخمسية الثالثة ان يكون النفط رصيدا لنا وليس دخلا متزايدا لكى نصل باعتماد الموازنة العامة على النفط الى اقل حد له، وذلك حتى نستطيع استخدام عائداته فى عملية الاستثمارات الدائمة والمتجددة.

كما ذكر رئيس الجمهورية الايرانى ان الثورة الاسلامية الايرانية هى الثورة الوحيدة التى صار لها دستور فى اقل من سنة بعد انتصارها ليحدد على اساسه حقوق الشعب ومسئوليات الحكومة، وإن الشعب الايرانى من خلال ثورته يرغب فى اثبات ان عدم اكتمال الديموقراطية بالعنصر الاخلاقى الدينى يؤدى الى أضرار جسيمة وقد قلت مرارا ان الشعب الايرانى لديه حس وطنى أعلى من الأحزاب والجماعات وبكل أسف فقد أدت الاختلافات فى وجهات النظر والصراعات الحزبية وضيق أفق النخبة الى تدخل الأجانب المخزى فى شئون ايران الداخلية ووقوع انقلاب ٢٨ مرداد(الاطاحة برضا شاه وتولية إبنه محمد مقاليد الحكم فى إيران) فسيطر الاستبداد والديكتاتورية على المصير الايرانى.

ومع اعتراف المسئولين الامريكيين بتدخلهم المباشر فى انقلاب ٢٨ مرداد أتساءل هل الامريكيون على استعداد لتحمل نتائج هذا الاعتراف وما جره الحدث من اضرار بالغة على ايران؟ اذا ما فعلوا هذا فستكون خطوة نحو تقريب وجهات النظر بين البلدين.

وفى جزء آخر من حديثه قال خاتمى إن الفوضى وسوق المجتمع الايرانى الى اجواء الاستبداد هما الخطران الاسآسيان اللذان يهددا منجزات الثورة وعلى المجتمع التمسك بسيادة القانون الذى نبع من الشعب ولو ان بعض فقراته لا تحظى بقبول المجتمع.

ثم التقى خاتمى فى اليوم الثانى لاقامته فى نيويورك بزعماء المنظمات والمراكز الاسلامية فى امريكا. ومع إعرابه عن سعادته للقاء ممثلى المجتمع الاسلامى الامريكى أكد على ضرورة تعميق المعرفة بحقائق الدين والعمل على نشرها.

فاليوم ومن داخل المجتمع الاسلامى تم طرح مشروع حوار الحضارات بديلا عن التشافى والخلاف وإذا ما وجه الحضارات توجها صحيحا فسيؤدى الى ظهور نوع من الديموقراطية المقترنة بالروح الدينية ونجاحه يعد نجاحا للعالم الاسلامى.

وفى اشارة الى النفوذ الصهيونى فى هيئة صنع القرار فى الولايات المتحدة قال خاتمى: إننا نعتب على الادارات والسياسات الموجودة فى دولة مثل الولايات المتحدة قبول ان تكون عاصمة الولايات المتحدة هى تل أبيب، بالاضافة الى وجود اللوبى الصهيونى الضخم داخلها انه امر مهين جدا لمجتمع وشعب متحضر مثل أمريكا.

وأضاف خاتمى: مع تواجد المسلمين فى امريكا، لماذا لا يكون لهم نفوذ وتأثير فى المجتمع الامريكى بحكم انهم مواطنون امريكيون؟ فالمسلمون حيثما كانوا يستطيعون حمل رسالة العدالة والوئام.

(٥) حـول لقاء كـروبى بأعـضاء الكـونجـرس

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٤ ■ حسين شريعتمدارى - رئيس التحرير

هناك بعض النقاط المبهمة حول لقاء بعض النواب الامريكيين بالسيد كروبى فى اثناء زيارته لمتحف متروبوليتان بنيويورك، يجب على المسئولين المختصين ان يوضحوها.

بداية، صرح السد كروبى قائلا: تقدم الينا عدد من النواب الامريكيين اثناء زيارتنا للمتحف دون توقع مسبق منا، وطرحوا علينا عدة اسئلة أجبنا عليها بصراحة. وبعد تدبر الخبر نرى انه من حيث صدق السيد كروبى ليس هناك ادنى شك خاصة وأن الشعب الايرانى المسلم قد اختبر اخلاصه ودينه مرات عديدة،لذا يجب القبول بأن عقد هذا اللقاء مع الرئاسة الموقرة لمجلس الشورى الاسلامى كان امرا غير متوقع وبدون علم مسبق. لكن السؤال هنا: هل كان المسئولون عن تخطيط برنامج الزيارة لا يعلمون شيئا عن اللقاء مثل السيد كروبى؟ وأنه تم إدراج الزيارة دون علم مسبق بما سيحدث وبدون تشاور المسئولين الامريكيين معهم؟ على الرغم من ان وزارة الخارجية المحترمة لم تدل بتصريح حول اللقاء المذكور ولعلهم اعتبروا كما يزعمون ان توضيح السيد كروبى كان كافيا.

لكن يجب مراعاة أن فجائية هذا اللقاء بالنسبة لرئيس مجلس الشورى وعدم اطلاعه المسبق عليه امر غير مقبول كذلك. ولايمكن الوثوق فى جهل المسئولين عن برنامج الزيارة بالترتيب المسبق للقاء، فطبقا للمعايير المتبعة والتقاليد المرعية والمطابقة للعرف الدبلوماسى السائد فى الزيارات الرسمية تخضع كل اللقاءات والمحاضرات والحوارات والجلسات وغيرها لتخطيط سابق معد قبل الزيارة ويتم ادراجها فى برنامج الزيارة بموافقة الطرفين وأى تغيير متوقع كإلغاء إحدى فقرات البرنامج أو إضافة فقرة أخرى لا يتم إلا بعد بحث وتشاور الوفد الضيف مع الدولة المضيفة وموافقتهما عليه. فإذا كان المسئولون فى وضع برنامج زيارة رئيس مجلس الشورى الاسلامى والوفد المرافق له الى نيويورك على غير علم بهذه الاصول الاولية والتى هى ابسط القواعد المرعية للدبلوماسية والعرف المتبع فيها، فإن صلاحيتهم لمناصبهم تكون موضع شك، واذا لم تكن كذلك فكيف يمكن القبول بأن لقاء بعض النواب الامريكيين بالسيد كروبى كان مصادفة خالصة وبدون اطلاع او توقع مسبق من الوفد الايرانى؟!

ولكن ندرك اهمية ما حدث ، نذكر ان المسئولين الامريكيين فى السنوات الاخيرة طالبوا لمرات عديدة عقد مباحثات أو لقاءات مع مسئولى الجمهورية الايرانية، وكانت طلباتهم تواجه دائما بالرفض بسبب طبيعتهم المخادعة، لذلك كان للقاء النواب الامريكيين مع كروبى اهمية استراتيجية كبرى لأمريكا، ومن المثير للعجب ان الوفد الايرانى لم يفطن الى اهمية هذا اللقاء ودوره فى المشاكل القائمة بين ايران الاسلامية والادارة الامريكية.

ففى الوقت الذى ترفض فيه ايران طلب كبار المسئولين الامريكيين لمقابلة مسئوليها من الطبقة المتوسطة والتباحث معهم، يتجاهل الوفد الايراني عزة ومكانة النظام الاسلامى ويوافق على عقد لقاء لبعض النواب الامريكيين مع أحد أعلى مسئولى الجمهورية الاسلامية الايرانية؟ فهل يمكن غض الطرف عن الاستهانة بعزة ومكانة الشعب والنظام ونتجاوز عن الأمر بسهولة؟

على الرغم من أنه من الممكن اعتبار ما أقوله نوعا من سوء الظن، لكن يجب القول بأنه ليس من المستبعد استغلال بعض الافراد لصداقة وحسن ظن الرئيس الموقر لمجلس الشورى الاسلامى وصولا الى اهدافهم السياسية وقاموا بالاشتراك فى ادراج هذا اللقاء فى برنامج زيارته. ومن هذه الزاوية يمكن إعطاء أبعاد أكبر للمسألة، فنحن نرى ان انتخاب السيد كروبى له مفهوم خاص كذلك فهو يتمتع بماضى ثورى مشرف ومضيئ ويعد أحد الأعوان الأوفياء للامام ولمرشد الثورة المعظم وبناء عليه فالتخطيط لمقابلة النواب الامريكيين مع شخصية مثل السد كروبى لا يخرج عن دائرة هؤلاء الافراد. كما يمكن اعطاء الأحداث الغامضة التى وقعت فى السنوات الأخيرة اهمية خاصة اذا ما اخذنا فى الاعتبار تواصلهم مع امريكا كمؤيد لحركتهم السياسية وفى النهاية ياليت السيد كروبى كان قد ألغى زيارته لأمريكا كنوع من الاعتراض بعد رفض الحكومة الامريكية منح تأشيرة للسيد بروجردى ومنعه من الدخول الى نيويورك إذ ان السيد بروجردى احد نواب المجلس وعضو فى الوفد المسافر ورفض الادارة الامريكية لدخوله يعتبر اهانة مباشرة لجميع افراد الشعب الايرانى ولنظام الجمهورية الاسلامية المقدس، فكان من الأفضل ألا يترك الوفد الايرانى هذا الاعتداء السافر من قبل الحكومة الامريكية على الشعب الايرانى ونظامه الاسلامى دون رد لائق. وللأسف امتنعت الحكومة الامريكية كذلك عن اصدار تأشيرة دخول لأحد المرافقين للسيد خاتمى أيضا.

إيران والمشكلة العالمية لانتشار المخدرات

■ محمد رضا نفر*

■ مجلة «ديدكاهها وتحليلها» رؤية وتحليل العدد «١٣٩» السنة الرابعة - يوليو ٢٠٠٠م**

مما لا شك فيه أن ظاهرة الادمان التى انتشرت اليوم على نطاق واسع فى شتى انحاء العالم لها مردوداتها ونتائجها المدمرة، مما ترك معه آثارا عميقة على السياسات الاجتماعية لمختلف دول وبلدان العالم. وقد ادى ذلك الى تصاعد القلق على المستوى العالمي تجاه هذه المشكلة.

ونظرا لما يتمتع به سوق المخدرات على المستوى الدولى من ابعاد واسعة المدى فى مجال انتاج المواد المخدرة وتوزيعها فى جميع انحاء العالم، والمصالح والمكاسب الفلكية التى تحققها هذه التجارة والتى كانت مصدرا لظهور عصابات قوية من المافيا فقد تحولت المشكلة الى حالة اكثر تعقيداً بكثير عما كانت عليه فى السابق. و لا يمكن بأى حال من الأحوال أن ندعى أن ادمان المخدرات والاعتياد على تعاطيها قد انتشر فقط بين جماعات فكرية او جنسية معينة، أو أن المواد المخدرة يتم تعاطيها بشكل أساسى فى الدول الصناعية الغربية فقط بل إن سوء استخدام المواد المخدرة وتعاطى المخدرات اصبح وسيلة لاستمرار بقاء الشباب الفقير المحروم الذى يعيش حياة الشوارع دون مأوى ويقدم على ارتكاب الجرائم.

والنقطة الجديرة بالملاحظة هنا هى ان المواد المخدرة الممنوع تداولها والمخدرات المجرّمة هى التى تسبب الادمان، وأن سوء استخدام هذه المواد بكافة أنواعها وتعاطيها دون توجيه أو اشراف طبى هو الذى يحدد مدى الادمان من عدمه.

فطبقا لتقرير البرنامج الدولى لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) فإن ما يعادل نسبة ٣.٣٪ الى ٤.١٪ من سكان العالم يقدم على تعاطى المخدرات والمواد المخدرة المجرّمة، ومن وجهة النظر الطبية فإن اكثر هذه المواد خطورة هو الهيروين، على الرغم من ان نسبة استهلاكه العالمى قليلة نسبيا (٨ ملايين شخص أو ما يعادل ٠.٠١٤ فى المائة من سكان العالم) إلا أن هذه النسبة فى طريقها الى الزيادة بشكل مستمر. وفى المقابل يأتى مخدر الحشيش حيث يعد اكثر هذه المواد ذيوعا وانتشارا حيث يدمنه حوالى ١٤٠ مليون شخص أو مايعادل ٢.٥٪ من سكان العالم، ويجب ان ننتبه هنا الى ان الجزء الاكبر من المخدرات التى تستهلك عالميا فى الوقت الحالى ويقدم المدمنون على إدمانها يعتبر من مشتقات الاعشاب أو المواد المخدرة التخليقية المستخلصة من الاعشاب.

بينما بدأت فى السنوات الاخيرة موجة واسعة من إدمان مثيرات من نوع آمفتامين (ATS) وطبقا لاحصائيات المصادر المعنية فإن حوالى ٣٠ مليون شخص (أى ٠.٥٪ من سكان العالم يقدمون فى الوقت الحالى على تعاطى مشتقات الأمفتامين، يحدث هذا فى نفس الوقت الذى تنبرى فيه وسائل الاعلام الغربية فى الترويج على نطاق واسع لفكرة عدم خطورة هذه المشتقات، بل ويتم توزيعها بشكل مباشر على الناس وخاصة الشباب منهم.

ومن الضرورى أن نذكر هنا أن تعريف المخدرات وتحديد ماهيتها من الناحية الطبية يختلف عنه فى مجال الصيدلة والدواء أو حتى فى مجال علم النفس وكذلك من وجهة النظر القانونية، فكل مجال من هذه المجالات له تعريفه الخاص للمخدرات والمواد المخدرة.

ولذلك نجد أن الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات وتنظيم استخدامها تأخذ بالتعريف القانونى لهذه المواد المخدرة بهدف تنظيم استخدامها والتحكم فى هذا الاستخدام.

وبناء على هذا التعريف فإن المواد المخدرة هى تلك المواد التى تم ادراجها فى قائمة اللائحة الموحدة للمخدرات لعام ١٩٦١، أما المواد الخاصة بالعلاج النفسى فهى تلك المواد التى تم ادراجها ضمن قائمة لائحة عام ١٩٧١ على أنها مواد وأدوية خاصة للعلاج النفسى. هذا بينما نجد أن المواد النفاذة والمثيرة والمهيجة للاعصاب سواء تم ادراجها ضمن المواد التى نصت عليها اللائحة أم لا، لها تأثيرات مختلفة ومتنوعة على سلوك الافراد وأحوالهم. فهذه اللوائح لا تفصل المواد المخدرة الخطيرة عن المواد المخدرة (الملائمة والمعتدلة) ولا تميز بين هذين النوعين من المخدرات، بل إن استخدام مثل هذه التقسيمات والمصطلحات ليس واردا من اصله.

اما باقى المواد التى لم تخضع للتنظيم والتحديد الدولى أو أنها تم تخليقها من تركيبات جديدة وغير معروفة فيمكن استخدامها أيضا بأسلوب سئ والادمان على تعاطيها.

ويمكننا ان نورد هنا التوضيحات اللازمة للتعرف بشكل عام

* الادارة العامة للشئون القانونية بوزارة الخارجية الايرانية

** دورية شهرية يصدرها معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الايرانية

علي مصطلحات مثل المخدرات، مواد العلاج النفسي، والمواد الكيماوية.

– المخدر: طبقا للائحة عام ١٩٦١ فإن المخدرات تضم في قائمتها في الوقت الحالي (١١٦) نوعا من المواد المخدرة وتشمل هذه المواد الأفيون ومشتقاته (المورفين والكودايين والهيروين) وكذلك المخدرات التخليقية مثل الميتادون البيتادين والحشيش والكوكايين.

– مواد العلاج النفسي: طبقا للائحة عام ١٩٧١، فإن مواد العلاج النفسي تضم في قائمتها في الوقت الحالي (١١١) مادة للعلاج النفسي، وأغلب هذه المواد منتجات دوائية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي لجسم الانسان، وتضم هذه اللائحة ادوية الاكتئاب، وأدوية علاج القلق والاضطراب، والمسكنات المختلفة، والادوية المنومة، والأدوية المهدئة، وأدوية علاج الصرع، وأدوية التخدير.

– المواد الكيماوية المخدرة: مثل المواد الطيارة ذات الرائحة النفاذة وهي مواد كيماوية طيارة لها انواع مختلفة تولد ابخرة وروائح نفاذة مهيجة للأعصاب أو مخدرة لها، وهذه المواد تأتي ضمن المنتجات البترولية ومشتقات البترول مثل البنزين والجازولين، وأنواع من المواد اللاصقة، والمواد المذيبة، ونترات البوتيل أو القات وهو نبات بري. ومما يؤسف له ان هذه المواد الطيارة وكذلك القات لا تخضع على الاطلاق للتنظيم الدولي ولا تضمها قوائم وجداول المخدرات. وجدير بالذكر هنا ان المواد الكيماوية المخدرة اصبحت اليوم منتشرة علي نطاق واسع وبتنوع كبير.

وعلى أية حال فإن الاسلوب العالمي لمواجهة انتاج المخدرات وتداولها يجب ان يهتم بمجالات مثل تقليل الطلب على المخدرات، ومكافحة الادمان، ومواجهة توزيع المواد المخدرة علي نطاق واسع، وكذلك المصالح والمكاسب التي تحققها كل هذه الامور في النظام الاقتصادي العالمي (غسيل الاموال).

ومن الضروري في هذا السياق ان يوضع في الاعتبار القيام بتنسيق عالمي يهدف منع سوء استخدام المخدرات ومنع الادمان علي تعاطيها. ولتحقيق هذا الهدف لابد من مشاركة الحكومات والمجتمعات حتى على مستوى الأسرة وفيما يتعلق بهذا الشأن فإن البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) يقوم الآن بمبادرة دولية لتوجيه الدول الاعضاء ودفعهم الى الاتفاق على اساليب موحدة وفعالة لتخفيض الطلب على المخدرات والقضاء على الإنتاج من جذوره ثم القضاء على التوزيع والاستهلاك والتعاطي لجميع أنواع المخدرات وذلك على أساس الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة والوعي العام، وإدراك الآثار والنتائج المدمرة لهذه الظاهرة المشئومة، وفوق كل ذلك المشاركة الفعالة والجادة من جانب كل مجتمع تظهر فيه أو تنتشر هذه المشكلة.

إن اصدار البيانات المناهضة لهذه المشكلة، وكذلك القرارات الدولية وعقد الندوات الاقليمية والدولية، واقتراح اساليب عملية لمواجهة ظاهرة انتشار هذه المواد وخاصة عن طريق وضع اللوائح التي تضم جداول المخدرات والمواد المخدرة المختلفة وخاصة (لائحة ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٨٨، وبرتوكول ١٩٧٢) يمكن ان يعد دليلاً واضحا علي هذا التحرك الشامل والمتسم بالتنسيق على المستوى العالمي والدولي.

والشئ الذي سوف تكون له اهمية قصوى في هذا المجال هو أن يكون هناك رد فعل عملي من جانب مختلف دول العالم بشأن مكافحة المخدرات ومختلف انواع المواد المخدرة وذلك عن طريق نشر ثقافة اعادة التأهيل، والعلاج لمختلف انواع الإدمان ومكافحته ومنعه وإعادة المدمنين الى احضان المجتمع من جديد، ووضع سياسات الحماية وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات العلاج النفسي والتأمين الاجتماعي وإعادة إحياء الفرد من جديد وإدماجه في المجتمع.

ومما يؤسف له ان منطقة الشرق الاوسط في الوقت الحالي، وكذلك الشرق الأدنى وآسيا الوسطي والقوقاز تعاني بشدة بسبب السياسات الاستعمارية ووجود دول فقيرة ومتخلفة فيها، وفقدان الارادة الجمعية للحكومات والدول ، من وقوعها عرضة للمشاكل العديدة التي تسببها المخدرات وخاصة عمليات انتاجها ونقلها وتعاطيها والاتجار فيها.

إن المعلومات التي بادرت دول كثيرة بتقديمها الى الامانة العامة للبوليس الدولي (انتربول) لتدل على حدوث تنامي سريع ومتصاعد في زراعة الخشخاش، وانتاج المورفين والهيروين والمواد التخليقية الجديدة، وكذلك عمليات التهريب المنظم، ووجود عصابات للجريمة المنظمة الرسمية، وانتشار الادمان، وانتشار العنف والفساد وخاصة بين الصبية والشباب والثروات المتضخمة التي باعت أسمى القيم الانسانية ورأس المال البشري بأبخس الأسعار وأحطها، كل هذا مازال يمثل تهديدا جادا وخطرا حقيقيا يهدد البنية الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والثوابت والقيم الثقافية في جميع دول المنطقة.

دور الجمهورية الاسلامية الايرانية:

مما هو معروف أن ايران قد شهدت طوال تاريخها سلسلة دائمة من العداء والكراهية من الخارج، كما منيت بكثير من السياسات والادارات السيئة، وتعرضت لهجمات شرسة وشاملة من الثقافة الاستعمارية ويمكن اعتبار ظاهرة الادمان احدى نتائج هذه الهجمات المستمرة، وربما كانت هناك بعض جهود المكافحة لهذه العادة السيئة تصدى لها في الظاهر النظام البهلوي ومن قبله النظام الفاجاري (١)، تلك الجهود التي احرزت بعض التوفيق والنجاح في فترات زمنية قليلة للغاية، ولكن بعد ان اعيد كتابة التاريخ الايراني في ايامنا هذه بكل شفافية ووضوح فإن التاريخ لم يعد يغفل على الاطلاق تلك الايدى الخفية لعصابات المافيا الرسمية في العصر البهلوي وخاصة «الاميرة أشرف بهلوى» (٢) في احتكار الاتجار في المخدرات وتوزيعها في ايران.

وأيضا من الناحية القانونية يجب ان نذكر هنا انه قد مر ما يقرب من تسعين عاما على وضع اول قانون في ايران لتجريم المواد المخدرة وكان تحت اسم (قانون تجريم الافيون وتحريم تعاطيه) وقد وضع هذا القانون على ١٩١٠. وخلال هذه الفترة تم وضع وإقرار ما يقرب من ٥٥ قانون ولائحة تنظيمية وإقرار

قانونى تتعلق كلها بالمخدرات والإدمان والتعاطى. لكن ظل موقف رجال الدولة والمشرعين تجاه زراعة المخدرات وتوزيعها والاتجار فيها وتعاطيها يتسم بالتذبذب الشديد مثلما كان عليه الحال فى السابق. فقد تراوحت وتغيرت القوانين الخاصة بالمخدرات والاساليب الاجرائية لمكافحتها فى ايران بين السماح الكامل والحرية المطلقة فى الانتاج بل واحتكار هذه العمليات من جانب الدولة وبين المنع الكامل لها وتجريمها تماما فى كل مراحلها.

ومن ناحية اخرى، تراوح موقف المجتمعات والمجامع العالمية تجاه ايران خلال هذه الاعوام بين الادانة فى كثير من الاوقات والاشادة بها احيانا فى مجال مكافحة المخدرات.

واللافت للانتباه فى هذا الشأن ان ايران استطاعت خلال فترة ١٣ عاما (من العام ١٩٥٥ حتى العام ١٩٦٨) ان تصبح اكثر الدول نجاحا فى مجال مكافحة المخدرات واستطاعت ان تحرز المركز الاول فى هذا المجال بين دول العالم باعتقالها لـ ٥٨٪ من مهربى الهيروين وموزعيه على مستوى العالم وضبط كميات ضخمة من المواد المخدرة.

لكن الأمر المؤسف انه بعد انقضاء هذه الاعوام الثلاثة عشر وبالتحديد منذ العام ١٩٦٨ تغير موقف الحكومة الايرانية تماما تجاه المخدرات وأعلنت الحكومة حرية زراعتها وتعاطيها وساهمت الدولة مساهمة فعالة فى عمليات البيع والتجارة والتوزيع بالسماح بإنشاء المراكز الخاصة بهذه العمليات مثل الملاهى الليلية والبيوت سيئة السمعة.

بالاضافة الى ذلك، فإن الأسرة البهلوية لكى تؤمن نفقاتها الباهظة لم تكن لتترك كميات المخدرات التى يتم ضبطها اثناء عمليات المكافحة التى يقوم بها رجال الشرطة وقوات المكافحة فى ايران. فطبقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية فى العام ١٩٧٠ فقد تم ضبط ومصادرة ١٨٤٥٤ كجم من المخدرات خلال هذا العام فقط فى ايران وكان الذى تم ابادته وإعدامه منها يبلغ ٣٢٩ كجم فقط، كما بيع منها ١٥٢ كجم بطريقة قانونية للاستخدام الطبى، اما الباقى ويبلغ وزنه ١٧٩٧٣ كجم فقد اختفى تماما ولم يعلم احد مصيره.

وبعد انتصار الثورة وقيام الجمهورية الاسلامية اتسع مجال مكافحة هذه الظاهرة المدمرة والواقع ان الجمهورية الاسلامية الايرانية اليوم لتقع فى بؤرة اهتمام عصابات التهريب والاتجار والتوزيع والشبكات الدولية لتهريب المخدرات وذلك نظرا لظروف داخلية وخارجية مثل المكاسب الضخمة والهائلة التى تحققها عمليات التهريب، وعدم محدودية ظاهرة التهريب، وقبول اللاجئين للعيش داخل ايران، والمشاكل والأزمات الاقليمية، وتوابع انتهاء الحرب الباردة، ووجود سوق استهلاكى مناسب داخل ايران، هذا بالاضافة الى ان الاستكبار العالمى يرى ضرورة تسييس المخدرات واستخدامها فى خلق الازمات الداخلية فى ايران حيث تتركز الغالبية العظمى من الشعب الايرانى فى سن الشباب والمرحلة العمرية المتوسطة.

إن تنامى ظاهرة الادمان طبقا للإحصائيات المتوافرة ليثبت ان الطلب على مخدر الهيروين فى ايران يعتبر قليلا نسبيا وأن المدمنين على هذا المخدر يبلغ عددهم فى ايران حوالى ٢٠٠ الف شخص. (من المحتم ان الاحصائيات غير الرسمية تشير الى اكثر من ذلك المعدل) هذا بينما تواجه باكستان طبقا للاحصائيات التى تعلنها فى الوقت الحالى ١.٥ مليون مدمن على مخدر الهيروين، ومع هذا كله فإن عمليات نقل المخدرات بكمياتها الضخمة التى تتم عن طريق الجمهورية الاسلامية الايرانية، نظرا لما تواجه به من تضييق ومكافحة وضبط ، قد أثرت على حجم الاستهلاك والتعاطى للمواد المخدرة داخل ايران، حيث انخفض معدل هذا الاستهلاك، بل إن كميات المخدرات المضبوطة فيما بين العامين ١٩٧٩: ١٩٩٩ (أى فترة العشرين عاما بعد انتصار الثورة) قد تضاعفت الى حوالى ٢٨ مرة بينما تضاعفت ايضا اعداد المدنين الذين تم علاجهم فى مراكز اعادة التأهيل خلال هذه الفترة الزمنية. وفى مجال المكافحة على نطاق واسع ركزت الجمهورية الاسلامية الايرانية جهودها على منع عمليات نقل المخدرات من افغانستان – التى تعتبر اكبر منتج للمخدرات على مستوى العالم- الى اوروبا التى تعد اكبر سوق للاستهلاك فى العالم.

وتشير المعلومات الى أن المهربين والتجار والموزعين يتخذون من الجمهورية الاسلامية الايرانية معبرا رئيسيا فى طريق نقل المادة الخام (الأفيون) وكذلك المواد الوسيطة (المورفين) وقلما يكون من بينها المخدرات التخليقية النهائية مثل (الهيروين والكوكايين).

وطبقا للاحصائيات الرسمية فإن متوسط كميات المخدرات التى يتم ضبطها فى ايران سنويا يزيد عن نسبة ٥٠٪ من اجمالى الكميات التى يتم ضبطها سنويا على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال كانت الكميات المضبوطة من مخدر المورفين فى ايران خلال العام الفائت ١٩٩٩ قد وصلت الى نسبة ٩٠٪ من اجمالى الكميات المضبوطة من نفس المخدر على مستوى العالم فى العام نفسه.

ولكى ندرك الدور البارز الذى تقوم به ايران فى الصفوف الاولى للحرب العالمية ضد جميع انواع المخدرات علينا ان نستعرض الاحصائيات والأرقام التى أعدتها مجموعة المستشارين القانونيين فى البرنامج الدولى لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) والتى يضمها الجدول التالى:

وكما نلاحظ فإن المسيرة المباركة لجمهورية ايران الاسلامية صوب القضاء على هذا البلاء المهلك والمدمر للبشرية لتدل على التزام هذا النظام بالمبادئ الانسانية وسلامة البشرية وجنوح هذا الالتزام فى عقائدها الدينية والانسانية العميقة، وأنها ترى أن التعاون والتنسيق بين مختلف اعضاء الدول لأمر ضرورى جدا فى هذا المجال.

ومما لا شك فيه ان المجتمع الاوروبى يعلم ان ما نقوم به من عمليات مكافحة يعود نفعه المعنوى الكبير على الدول الاوروبية، ولذلك فعلى هذا المجتمع أن يقدم الدعم المادى الاكبر لهذه العمليات. ولقد اوضح التقرير الاخير لمندوب (UNDCP) فى طهران السيد / انطونيو مازيتلى بدقة مدى اهمية مشاركة المجتمع الدولى وخاصة الدول المستهدفة أى الدول الاوروبية فى

الأمور الخاصة بتوفير الاحتياجات المادية التى تحتاجها ايران فى عمليات المكافحة المستمرة والضارية لتوزيع المخدرات ونقلها لتوزيعها فى هذه الدول.

وتدل الاحصائيات والأرقام المتوافرة على ما انفقته ايران من مبالغ طائلة تجاوزت الملايين من الدولارات على حدودها الشرقية والغربية للمساهمة فى عمليات المكافحة مما يؤدى الى ضبط اكثر من ٥٠٠ كجم من المخدرات على هذه الحدود كل يوم.

وعلى الصعيد الداخلى استطاعت ايران ايضا ان تحقق نجاحا كبيرا فى وضع خطط قومية للمكافحة والعلاج، ومكافحة الانتاج والتعاطى، والتشديد فى مكافحة عمليات الجلب والترانزيت (النقل) وإعدام كافة المواد المخدرة، ووضع القوانين المشددة والعقوبات الصارمة الرادعة. ومما يؤسف له أن نتائج مثل هذه الجهود والأعمال الضخمة لا تظهر بجلاء على مستوى المجتمع الايرانى فى الداخل نظرا للنطاق الواسع الذى تعمل فيه تجارة المخدرات.

ومن الاعمال والاجراءات البارزة التى تقوم بها ايران فى هذا المجال القيام بكشف العصابات الدولية الكبرى وإعدام افرادها النشطين والقيام باعتقال أى فرد تسول له نفسه الاسهام فى عمليات التهريب فى الداخل أو الخارج. وقد تحمل مسئولية كل هذه الاعمال والاجراءات ابناء قوات الشرطة الايرانية وكذلك الادارة العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الاستخبارات. ومن الضرورى ان ننوه هنا بالدور المحورى الذى تقوم به الادارة المركزية لمكافحة المخدرات التابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية وجهودها المتتابعة فى هذا المجال.

وطبقا لشهادة التاريخ وبناء على الاحصائيات المتوافرة فإن الجمهورية الاسلامية الايرانية استطاعت ان تحقق بمفردها خلال العقدين الفائتين فقط ما حققته اوروبا طوال تاريخها فى مجال محاربة المعروض من المخدرات على المستوى الدولى.

ولأن المخدرات بكافة انواعها تدمر حياة الانسان وتقضى على مجتمعات بأسرها، وتعرقل تنامى التقدم الانسانى ومواجهته لمصاعب الحياة وتؤدى الى ظهور وانتشار جرائم مفجعة ورذائل وموبقات لا يمكن احتمال نتائجها الوخيمة، فإن الجمهورية الاسلامية الايرانية سوف تستمر فى جهودها المستمرة والشاملة فى سبيل تحقيق هذا الهدف المقدس وهو القضاء نهائيا على انتاج ونقل وتوزيع وتعاطى المخدرات بكافة انواعها.

السنة	كجم هيروين	كجم مورفين	كجم افيون	كجم مخدرات اخرى
١٩٧٩	٣٢٧	١١٧	٥١١٥	٣٤١٥
١٩٨٠	٥٠:	٢٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٩٨١	٣١١٥	١٢٠٦	٢١١٢٧	٥٢٦٨
١٩٨٢	٧٣٩	١٢٢٠	١٥٠٥٧	١٢٤١
١٩٨٣	٢٢٩٥	١٠٩٤	١٩٦٤١	٩٢٠
١٩٨٤	٢٣٤٩	٢	٢٨٥٥٣	٧١٥٧
١٩٨٥	١٧٧٤	٤١	١٧٤٤٥	١٤٤٤
١٩٨٦	١٣٩٢	١٤٢	٢٣٨٢٤	٤٤٠١
١٩٨٧	١٤٤٦ ١٦٨٣	٣١	٣٦٧٧٠	١٩٨٢
١٩٨٨	١٦٧٣	٤٥٥	٣٥٣٦٠	٣٥٠٤
١٩٨٩	١٣٧٣	٦٠٠	٢٦٢٠٨	٧٠١٤
١٩٩٠	١٨٠٠	٤٥٠٠	٢٠٨٠٠	٥٢٠٠
١٩٩١	١٧٥٠	٨٨٦٣	٢٣٤٨٣	٣٥٥٢
١٩٩٢	٤١١٣	٧٨٩٥	٣٨٢٥٤	٣٥٣٠
١٩٩٣	١٩٨٤	٢٥٧٦٥	٦٣٩٤١	٤٥١٢
١٩٩٤	٨٦٥	١٢٩٠٢	١١٧٠٩٥	٧٦١٨
١٩٩٥	٢٠٧٥	١١٠٤٦	١٢٦٥٥٤	١٦٢٢٧
١٩٩٦	٨٠٥	١٠٤٣٠	١٤٩٥٧٧	١٣٥٣٤
١٩٩٧	١٩٨٦	١٨٩٥٠	١٦٢٤١٤	١١٣٥٢٧
١٩٩٨	٢٨٩٤	٢٢٢٩١	١٥٤٤٥٤	١٢٣٩٦
١٩٩٩	٦٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	١٣٠٠٠

الجدول يبين كميات المخدرات المضبوطة فى ايران خلال ٢٠ عاما

هوامش:

(١) يرى عدد من المؤرخين ان بداية ظاهرة الادمان فى ايران تعود الي عهد الدولة الصفوية القرن (١٥، ١٧م) وأن رواج تعاطى الأفيون بين الملوك الصفويين ورجال البلاط قد تم على ايدى الاستعمار الانجليزى (شركة الهند الشرقية والأخوة شارلى وغيرهم) ولكن انتشار الادمان على نطاق واسع فى ايران، وكذلك بداية تجريمه ووضع القوانين لمكافحته يعود الي العصر القاجارى.

(٢) كان دور الاسرة البهلوية وعملاء البلاط فى اغراق الشباب الايرانى بالمخدرات وخاصة طلبة المدارس يتم من خلال خطة محسوبة بدقة تستغرق سنوات عديدة لتنفيذها وكانت اشرف بهلوى تقوم بأكبر دور فى هذه الخطة فى داخل البلاد وخارجها. فعلى سبيل المثال تم القاء القبض عليها فى مطار «سكوان ترن» بجنيف من قبل رجال الجمرك بتهمة حيازة عدة كيلو جرامات من مادة الهيروين وذلك بتاريخ ١٩٦١/١١/١٧ حيث كان القائم بالاعمال فى السفارة الايرانية هناك قد اخطأ ولم يضع حقائبها ضمن الحقائب والطرود الدبلوماسية وفى النهاية حفظ هذا الموضوع بتدخل محمد رضا بهلوى.

◆ شخصية العدد ◆



هـــاشـــمى رفـسـنجـــانى

على أكبر هاشمى رفسنجانى هو الإبن السادس للحاج على هاشمى بهرمانى، الأب وماه بى بى صفريان ، الأم . ولد فى عام ١٩٣٤. وتجدر الاشارة الى أن نسب الأسرة لا يرجع الى الأسياد الهاشميين، ولكن مرجعه إلى اسم الجد الأكبر للأسرة الحاج هاشم بهرمانى.

كان الأب موضع ثقة أهل القرية - التى أجبروا على العيش فيها نظراً التضييق الذى كان يقع على المتدينين فى العصر البهلوى - فكانوا يرجعون إليه فى شئونهم الاجتماعية والدينية. وكان يفض كثيراً من منازعاتهم بحكمة، ويؤذن للصلاة فى شهر رمضان وينشد منظومة منسوبة الى الامام على، إلى غير ذلك من الأعمال الخيرية والسلوك الدينى الذى أثر بشكل من الأشكال فى تكوين شخصية رفسنجانى الإبن .

أما الأم، فهى من قرية بهرمان التابعة لبلدة نوق فى محافظة رفسنجان، كانت تتعاون مع الأب فى أمور الحياة، فضلا عن إدارة البيت، ورغم كونها أمية ، إلا انها كانت على علم واسع بالاعشاب وخواصها الدوائية، وكانت معلوماتها فى هذا المجال موضع افادة لافراد الأسرة وأهالى القرية .

أما الأسرة ، فكانت مكوّنة من خمسة أخوة وأربع أخوات ، مات منهم ثلاثة، ولم يكن مستوى معيشة الأسرة سيئا بالقياس لأوضاع القرية. وإسم القرية بهرمان يعنى بالعربية «الياقوت الأحمر» ، وربما يرجع هذا الإسم لبعض الخيرات الطبيعية المتوافرة بهذه القرية، وربما يصل تاريخ هذه التسمية الى ما قبل الاسلام .

بدأ على أكبر هاشمى رفسنجانى تعليمه فى سن الخامسة فى كتّاب القرية مع أخيه المرحوم الحاج قاسم الذى كان يكبره بعامين . وفى سن السابعة، كان، فضلا عما يتعلمه فى الكتّاب ، يدرس على أبيه ويستزيد من علمه . وقدم عمل فى صباه فى شئون الزراعة والبساتين وتربية الحيوان إلى جانب الدراسة .

اما عن لهو الصبا، فقد كان للعبة المصارعة والصولجان أثرهما فى إثراء الروح المعنوية لديه، وزيادة نشاطه .

فى سن الرابعة عشرة، اقترح إبن عمه الذهاب الى قم لاستكمال الدراسة فى حوزتها العلمية ، لكن والده رفض، فقد كان قلقا من أن لا يتمكن من تحمل الوحدة وثقلها. فطلب إبن العم من هاشمى رفسنجانى أن يتحدث الى والده فى هذا الأمر ليقنعه بالموافقة، منذ تلك اللحظة نما

لدى رفسنجانى الشعور بالغربة وكان هذا الاحساس يزداد حتى وصل لذروته اثناء الحديث مع عمه فى شأن السفر لقم، فانفجر رفسنجانى بالبكاء ، فضج الحاضرون ضحكا قائلين: « كيف يمكن ان تتحمل الغربة بهذا الوضع» وعلى الرغم من ذلك فقد وافق العم على السفر .

وقد توافق هذا السفر مع خروج قافلة لزيارة كربلاء ، وكان والد رفسنجانى ووالدته وبعض أفراد أسرته ذاهبين معها ، فتقرر السفر مع هذه القافلة الى قم حتى يتمكن الأب من تسكين الإبن فى المدينة والاطمئنان عليه.

كان هذا هو السفر الأول لرفسنجانى خارج قريته، فلم يكن قد جرب قبل ذلك الخروج منها ولو لمسافة فرسخ . قطع الركب المسافة بين القرية والطريق الرئيسى على حمار، فلم تكن فى تلك الفترة فى القرية سيارة واحدة ، ويرى رفسنجانى ان السفر بالحمار كان جميلا ، فقد كانوا يربطون احيانا وسادة على الحمار حتى يجلس المسافرون عليه . وكانت المسافة بين القرية والطريق الرئيسى رفسنجان يصل الى حوالى سبعة فراسخ وكانت تستغرق فى المعتاد يوما كاملا . وقد انتظر الركب فى منزل أحد الملاك حوالى ثلاثة أيام حتى ظهرت سيارة، وقد ركب الركب فوق الاحمال التى كانت تحملها السيارة، وكان الجو باردا فاضطر رفسنجانى للجوء لما يحمل من امتعة بغية التدفئة .

أول مرة يرى فيها رفسنجانى مدينة كانت فى صباح اليوم التالى لركوبه السيارة، وكانت مدينة يزد التى مكث بها عدة أيام، حيث اتصل والده بأحد التجار الذى كان يتعامل معهم من أجل تدبير المال اللازم لطالب الحوزه فى قم ، وعلى كل فقد تم تدبير مصاريف السفر وركب الركب مرة أخرى الحافلة وهى المرة الأولى لهاشمى رفسنجانى حيث اشترى التذاكر واستقل الحافلة الى قم مع أسرته.

كان هاشمى رفسنجانى وابن عمه يقطنان بيت حضرات آية الله سيد مهدى وسيد كاظم المعروفين بإخوان المرعش ، وفى وقت لاحق إبتاع اخوان المرعشى بيتا أفضل بمبلغ ٢٥ ألف تومان، وكان المنزل الجديد فى مواجهة منزل الامام الخمينى الذى استفاد منه رفسنجانى علميا وخلقيا وفكريا من خلال تردده عليه .

أول جائزة نالها هاشمى رفسنجانى كانت فى كتّاب القرية، أما الجائزة الأولى التى حازها فى قم فكانت من حضرة آية الله العظمى بروجردى، وذلك عن حفظه ألفية إبن مالك ونص تهذيب المنطق وجزء ونصف جزء من القرآن الكريم ، وكانت الجائزة عبارة عن منحة شهرية قيمتها ٩ تومانات على سبيل التشجيع .

كانت أول عودة له الى بهرمان بعد ٣ سنوات قضاها متصلة فى قم، وبعد ان وصل الى مرحلة «شرح اللمعة» ، وفد الى قريته ذات صيف، وصعد الى المنبر لأول مرة فى الليلة الأولى من شهر رمضان وكان موضوع خطبته، الخطبة المعروفة للرسول عليه السلام فى آخر جمعة من شعبان «يا ايها الناس قد اقبل عليكم شهر الله ....» وقد قرأ الخطبة كلها من الذاكرة وشرحها، فبهر الناس ونال إعجابهم وأثر فيهم.

أنشأ هاشمى رفسنجانى مؤسسة صغيرة للطباعة فى محاولة لحل مشكلة نقص الموارد المالية، اسماها «كانون هنر» [مكتب الفن] ، عمل فيها اخوته أحمد ومحمود ومحمد ، خاصة فى فصل الصيف، كان مقر مكتب الفن فى قم وكان به بضعة ماكينات للكتابة وطاولة وكرسى تم شراؤها بالأجل على ان يسدد ثمنها من ربح المكتب .

تزوج على أكبر هاشمى رفسنجانى من السيدة/ عفت ابنة حجة الاسلام سيد محمد صادق مرعشى الذى كان له مكتب توثيق رسمى ، وكان قد حصل على قسط كاف من التعليم فى الحوزة، وكان للسيد مرعشى أيضا أرضا زراعية يعمل بها. ولتدبير مصاريف تكاليف الزواج اشترى رفسنجانى كمية من الفستق بالأجل وباعها نقدا كما ساعده أباه بكمية أخرى. وكانت زوجته من أسرة دينية من العائلة الكبيرة لمرعشى وطباطبائى ذات العراقة الدينية. وقد أثمر هذا الزواج خمسة أبناء هم بالترتيب: فاطمة، محسن، فائزة ، مهدى ، وياسر .

أسس على أكبر هاشمى رفسنجانى مكتب التشيع تأكيدا لمعارضة جيل شباب الحوزة للشاه وإنعكاسا للنضال ضد السيطرة الأمريكية والإنجليزية والإيمان بالكفاح ضدهما، ورغبة فى اقامة شبكة اتصالات كبرى داخل إيران وخارجها.. وقد نجح فى هدفه، حيث أصبحت لمكتب التشيع قنصليات فى معظم المدن والأقاليم التى كانت تبيع مجلة مكتب التشيع، وقد نجح رفسنجانى من خلال غطاء مكتب التشيع فى إيجاد شبكة ثقافية سياسية ممتدة فى البلاد . فقد كانت مجلتا مكتب التشيع ومكتب الإسلام تبلوران وضع حركة حوزه قم فى السنوات التى تلت سقوط مصدق وقيام حركة علماء الدين .

أما عن إرتباط رفسنجانى بالإمام الخمينى، فقد تهيأت الظروف للتعرف على الإمام منذ سنوات الدراسة الأولى

فى قم، حيث كان منزل اخوان المرعشى فى مقابل منزل الإمام، وكان رفسنجانى يعرف شكل الإمام قبل مجيئه الى منزل اخوان المرعشى فانجذب الى الإمام منذ الأيام الأولى التى رآه فيها بشكله المهيب المحبوب وكان يرافقه السيد مصطفى الخمينى فى الذهاب والإياب، وكان يطرح عليه الأسئلة خلال أحاديث المجاملة أو التحية، سواء فى المجالات الأخلاقية أو الأدبية أو الفكرية وغيرها. وقد استفاد رفسنجانى من هذه الطريقة للتعرف أكثر على الإمام والسيد مصطفى، وقد أوجدت الأسئلة المتتالية علاقة خاصة بين الأستاذ والطالب، وجعلت رفسنجانى يُلم بمعلومات جيدة عن أسرة الإمام وعمه الامام ذاته، وزادت من عمق انجذاب رفسنجانى نحو الإمام .

كان أول اعتقال لرفسنجانى قبل بدء الحركة بسنوات، ولعله أول اعتقال لطالب له صلة بالكفاح ضد أسرة بهلوى، كانت تلك الأيام تصادف سقوط الملكية فى العراق، وكان رفسنجانى خلال الأيام العشرة الأولى من شهر المحرم يقوم بالوعظ فى مدينة همدان محذرا فى خطبته حكومة إيران من ان تلاقى نفس مصير الأسرة المالكة فى العراق، وموجها إليها النقد الشديد، فاعتقل فى يوم التاسع أو العاشر من المحرم بعد خطبة فى أحد أروقة السوق، واقتيد الى مركز الشرطة، حيث مكث ليلتين ثم اطلقوا سراحه نتيجة لمساعى الآيات وخاصة آية الله آخوند شريطة أن يترك همدان، فغادرها الى طهران. ثم دعى بعد ذلك عن طريق الجمعية الإسلامية لإلقاء خطبه فى مراسم الاحتفالات الدينية فى همدان، وتم اعتقاله بعد أول خطبة وأخرجوه من همدان بالإكراه .

ثم كان الاعتقال الثالث الذى افضى الى التجنيد، بعد قرار الملك بإلغاء الاعفاء لحاملى بطاقات المدارس الدينية، وكان فى الثلاثين من عمره. كان رد فعل الجنود والضباط مزيجا من التعجب والسخرية والضحك ، كان القليل منهم متضايقا، ولكن الأغلبية كانوا مسرورين لتجنيد المعممين، ومن المعروف أن المجندين يحقدون على المعافين، وعلى كل حال فإن هذا العامل كان له تأثيره ، حيث لم تجرؤ المجموعة الأولى عن التعبير عن هذا الضيق. كان رفسنجانى غير مصدق لأمر تجنيده ، فقد كان يعتقد ان الجندية بيئة مغلقة وأن وجود جمع المعممين الواعظين فى مثل هذه البيئة بين الجنود خطر على النظام الشاهنشاهى ، ولقد كان خطيرا بالفعل .

من الأمور الطريفة التى واجهت رفسنجانى فى تجنيده، ان حلق اللحية كان اجباريا فى المعسكر حسب اللوائح، وكان المعممون يعترضون على ذلك، وتمكنوا من اقتناع القيادة اخيراً بأن يقوم طلاب العلوم الدينية بتهذيب لحاهم بالماكينة الى الحد الأدنى، وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يكن يمثل مشكلة لرفسنجانى، إلا أنه بذل الجهد كواجب تجاه الآخرين. ومما يذكر أن السيد رفسنجانى قد فر من الجيش بعد أقل من أسبوع من إندلاع أحداث ١٥ مايو ١٩٦٣ بعد أن حصل على إجازة بحجة مرض أحد أبنائه وإصابة الآخر بشلل الأطفال. وقد أمضى فى تجنيده قرابة الشهرين، واضطر بعد ذلك بثلاث أو أربع سنوات لشراء ملابس عسكرية مستعملة وردها الى الجيش للحصول على شهادة الإعفاء من الجندية .

من أهم إنجازات هاشمى رفسنجانى خلال فترة اختفائه فى مدينة نوق، ترجمة كتاب القضية الفلسطينية بقلم أكرم زعيتر سفير الأردن فى طهران، الى اللغة الفارسية ، وقد استغرقت الترجمة ما يقرب من أربعة أشهر. وبعد ذلك أعد الكتاب للطبع، ولم يكن شرطا الحصول على تصريح بالنشر، وكان معدل بيع الكتاب جيدا وربح منه مالاً، أصلح من حاله وفرّج ضائقته المالية .

خلال الفترة من ١٩٦٣ الى منتصف ١٩٦٤ ، كان هاشمى رفسنجانى فى سلك التنظيمات وتشكيل الكوادر للكفاح وكل ذلك كان فى ركاب الإمام الخمينى، واعتقل فى منتصف ١٩٦٤ الى منتصف ١٩٦٥، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تكررت مرات الاعتقال لأكثر من سبب فى الظاهر ، ولكنها كلها كانت بسبب النشاط الدينى السياسى المؤيد لنهج الخمينى ضد نظام حكم الشاه .

بعد الثورة شغل السيد هاشمى رفسنجانى عدة مناصب سياسية توجت بتوليه مهام الرياسة فى جمهورية إيران الإسلامية لفترتين متتاليتين، ثم رئيسا لمجلس تشخيص مصلحة النظام، ودخوله البرلمان السادس نائبا ثم استقالته من عضوية المجلس قبل إجراء جلسات البرلمان السادس .

إعداد :د. مصطفى شرف

رؤى عربية

قضية الاغتيالات السياسية فى إيران
(ثورة تصحيح خاتمية)

د. محمد محمود عبدالحسن
مدرس الدراسات الإيرانية ـ بجامعة عين شمس

من القضايا التى تشغل الرأى العام داخل إيران فى هذه الآونة، ونجدى لها صدى على المستويين الاقليمى والدولى، قضية الاغتيالات السياسية، فقد جذبت هذه القضية القومية الرأى العام داخل إيران وخارجها لأهميتها وحساسيتها ومساسها للنظام الإيرانى بشكل مباشر سواء فى توجيه الاتهام، حيث أشارت أصابع الاتهام إلى كبار المسئولين بالحرس الثورى ووزارة الاستخبارات فى البداية، كما ألمحت إلى تورط شخصيات لها مكانتها داخل نظام الدولة، أو فى أسلوب التحقيق والتقصى لأن هذه القضية تعتبر من أندر القضايا التى يبحثها النظام القضائى فى إيران بهذا الشكل، ويتابعها عن كثب المسئولون فى النظام وبدقة بالغة.

لقد فجرت هذه القضية الكثير من المناقشات والحوارات بين رموز النظام الايرانى وكبار المسئولين فيه، وتكشفت من خلال هذا الجدل حقائق كثيرة، وإن لم تكن كاملة فى معظمها.

فمنذ أشعل الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فتيل هذه القضية، بقوله: «بعد اغتيال داريوش فروهر ـ ممثل المعارضة من خلال حزب الشعب الإيرانى ـ وزوجته فى ١٩٩٨/١١/٢٢م، قررت أن أواجه هذه القضية، وأيدنى مرشد الثورة. وإننى على يقين أنه لولا تأييده ومساندته، لما أمكننى المواصلة فى هذا السبيل. ومنذ ذلك الحين تفجرت الأجواء سواء داخل بعض الأجهزة، أو على مستوى المجتمع، ولكننى توكلت على الله، وأقدمت، وكنت على ثقة من أنها بؤرة فساد تخرج منها هذه الموجات الخبيثة، ويجب التصدى لها»(*). والتصريحات تتوالى من قبل المسئولين من ناحية، كما تتوالى المناقشات والاتهامات على مستوى الأحزاب السياسية من ناحية أخرى.

وتثير هذه التصريحات والاتهامات الكثير من التساؤلات من جوانب مختلفة، أولها يدور حول من الرأس المدبرة لهذه الاغتيالات والتى لها المصلحة الكبرى فى تنفيذ هذا المخطط؟

ومنذ تولت لجان التحقيق هذه القضية، ظهرت أربعة تفسيرات للرد على هذا التساؤل، ولم يرجح أى منها على الآخر، ذلك لأن أقوال المتهمين أنفسهم ـ حسبما وردت فى تصريحات المسئولين ـ ألمحت إلى كل منها فى حين.

وأول هذه التفسيرات أن هناك أجهزة استخبارات أجنبية يتعامل معها أفراد فى الداخل، وينفذون مخططها الذى يهدف إلى إحداث أزمة داخلية بزعزعة الثقة فى نظام الحكم، وفى الأمن الداخلى بتوجيه أصابع الاتهام إلى الحرس الثورى أو وزارة الاستخبارات من ناحية، كما يهدف هذا المخطط من الناحية الأخرى إلى توجيه الاتهام للنظام الإيرانى بانتهاك حقوق الانسان من قبل المنظمات الدولية، وبالتالى حجب إيران عن العالم مع رفضها المؤكد للتحقيق فى هذه القضية دوليا.

أما التفسير الثانى فيتعلق باتجاه يرى أن التصفية الجسدية لمعارضيه بإهدار دمهم هى السبيل الوحيد الذى لا حيدة عنه ولا بديل.

وهذا الاتجاه لا يقنع بالحوار ولا تبادل الفكر ولا الاقناع، ولا يقبل أى حكم سوى حكمه أو توبة المعارضين على أعتابه، ولدى هذا الاتجاه امكاناته ووسائله التى يستطيع من خلالها أن يصدر الفتوى، فيقوم الأتباع والمناصرون بالتنفيذ.

والتفسير الثالث أن منفذى هذه الاغتيالات هم أشخاص استغلوا مراكزهم فى جهات أمنية خاصة جهاز الاستخبارات، وقاموا بتنفيذ هذه العمليات لمصالح شخصية وأهداف لا علاقة لها بالنظام، وإن كانوا قد استغلوا مكانتهم فى هذا النظام.

والتفسير الرابع يتعلق بالاصلاحيين أنفسهم ومؤيدى الرئيس خاتمى، وهدفهم تصفية المعارضة داخل صفوفهم، وقد

وجد هذا التفسير من روجوا له من معارضى جبهة الاصلاحيين.

ومازالت لجان التحقيق المشكَّلة من السلطة القضائية وجهاز الاستخبارات تتولى التحقيق فى هذه القضية، إلا أنه لا يزال الغموض يكتنف الكثير من جوانبها، فقد تشعبت هذه اللجان فى تحقيقاتها، وتطرقت إلى أمور عديدة، وتكشف لها الكثير من الحقائق، أو كما ورد فى التقارير أنها انحرفت عن مسارها الأصلى، وتطرقت إلى موضوعات غير متعلقة بالاغتيالات. والمرجح أنها مجموعة من التجاوزات الأخرى داخل النظام الإيرانى، أو على الأقل تتعلق بأفراد داخل هذا النظام.

إلا أن ما يثير الشك داخل النفوس أن «سعيد امامى» المشهور بسعيد اسلامى - المتهم الأول فى قضايا الاغتيالات، وكان يعتبر الشخص الثالث فى وزارة الاستخبارات بعد الوزير ونائبه - عندما تم اعتقاله فى شهر يناير ١٩٩٩م، حاول الانتحار ست مرات، كان أولها فى شهر أبريل، وكانت المرة الأخيرة فى يونيو ١٩٩٩م، وقد أكدت لجنة التحقيق عدم وجود أية شبهة جنائية فى انتحاره، وعدم التقصير فى نظام مراقبته حتى داخل زنزانته بالسجن، إلا أنه كان فى كل مرة يستخدم طريقة مبتكرة فى انتحاره، كان آخرها تجرعه لسائل منظف أثناء استحمامه. ورغم انتحاره أقيم له مجلس عزاء حضره العديد من رجال الدين والأمن الإيرانيين، فهل سعيد امامى كان بطلا قوميا - فى نظر بعض المسئولين - يجب المشاركة فى مجلس عزائه؟

ومازال المسئولون يصرحون بأن هناك تفاصيل لا يمكن تقديمها للرأى العام فى الوقت الحالى نظرا لأن القضية لم تنته بعد، ولتبينهم تشعب القضية وتطرقها إلى أمور تمس أمن إيران الداخلى مما يمكن أن يستغل ضد النظام، ومنها الفيلم الذى سجل اعترافات المتهمين فى قضايا الاغتيالات، وتقرر أن يعرضه التليفزيون الإيرانى، ثم تقرر عدم عرضه لمصلحة النظام.

والمتابع لتاريخ الثورة الإسلامية فى إيران يتضح له أن سلسلة الاغتيالات السياسية بدأت فى الظهور مع السنوات الأولى للثورة واستمرت لخمس سنوات تقريبا منذ سنة ١٩٧٩ وحتى سنة ١٩٨٤ باعتبارها ظاهرة ملازمة للثورة، ثم هدأت - نسبيا - حتى سنة ١٩٩٨، وما لبث أن ظهرت ثانية فى أواخر سنة ١٩٩٨م لتشمل شخصيات سياسية وفكرية وثقافية وأدبية فى إيران، وأغلبهم من مؤيدى الرئيس محمد خاتمى أثناء وبعد انتخابه وتوليه السلطة فى شهر أغسطس سنة ١٩٩٧م.

إن قضية الاغتيالات واحدة وإن اختلفت صورها وتنوعت أشكالها بين اغتيال الفكر بالقمع أو اغتيال الجسد بالقتل، فكلها تهدف إلى إفناء المعارضة دون اللجوء إلى القانون، أو النظر إلى القانون بنظرة أحادية الجانب، فيكون الأقوى هو القاضى والجلاد دون مراعاة المصلحة العامة أو دفاع الآخر عن نفسه.

إن ما يحدث فى إيران - خاصة بالنسبة لقضية الاغتيالات - يمكن أن نطلق عليه (ثورة تصحيح) بدأها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى بخطوات محددة فى الداخل والخارج، ويهدف منها إلى تصحيح مسار الثورة وتجاوز الأخطاء التى ربما تكون قد وقعت فيها، والحد من التجاوزات التى ارتكبها بعض المسئولين بإسم النظام وبإدعاءات المحافظة على أمن الدولة وحماية النظام.

إن ما يقوم به الرئيس خاتمى بفتحه لملف قضية الاغتيالات هو حركة إصلاح جديدة تهدف إلى تطبيق القانون الذى حرص على إظهار احترامه له وتمسكه به، ولكن هذا التطبيق يجب أن يكون على كل من يتجاوز حتى وإن تجاوز بإسم القانون ولمصلحة النظام. والتبعات التى حدثت فى إيران فى الآونة الأخيرة من أحداث المدينة الجامعية واضطرابات خرم أباد هى سوء فهم من الجانبين: النظام بتوجهاته، والشعب بتطلعاته فى هذه المرحلة، ولا ينبغى أن نغفل قوة لها نفوذها ومتغلغلة داخل جميع أجهزة الدولة، وتحظى بقدسية لدى الشعب هى القوة الدينية التى تعارض بأشكال متعددة تحركات الرئيس خاتمى ومؤيديه نحو الاصلاح، وتسعى لإظهار سلبياتها ونقاط تعثرها وتقليص نفوذها وصلاحياتها وتغلغلها داخل أجهزة الدولة. فهل يستطيع الرئيس الإيرانى ومؤيدوه مواجهة التحديات والفكر المضاد؟

رؤى عربية

بين التحول والتغيير

[خصوصية بنية النظام السياسى الإيرانى]

أحمد منيسى

يطرح التنافس الدائر فى الساحة السياسية الإيرانية بين الإصلاحيين والمحافظين ، والذى يأخذ فى بعض الأحيان شكل الصراع الحقيقى تساؤلاً محورياً حول مستقبل النظام الإسلامى الإيرانى. وينطوى هذا التساؤل المحورى على عدة تساؤلات فرعية تسهم الإجابة عليها فى البحث عن إجابة موضوعية على هذا التساؤل الجوهرى، من هذه الأسئلة: ماهى طبيعة الاصلاح المقصود ؟ وماهى الأوراق التى يمتلكها التيار الإسلامى ؟ وماهو موقف المحافظين ؟ وماهى المعوقات التى تحول دون تحقيق «الإصلاح» ؟ .. هذه التساؤلات تحتم معالجة عدة قضايا أساسية نورد لها تباعاً ، لكن لابد من الإشارة بداية إلى أن هذا الصراع الذى تشهده إيران فى بعض الأحيان، وهذا التفاعل المكثف بين التيارين الإسلامى والمحافظ له تأثيره الكبير ، وذلك نظراً للوزن الإقليمى والدولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التى مثلت أيديولوجيتها الثورية مصدراً للقلق على الصعيدين الإقليمى والدولى ، خاصة فى العقد الأول للثورة ، وذلك من خلال شعارى تصدير الدولة الى النطاق الإقليمى، ومناطحة الدول البارزة فى النظام الدولى، وذلك قبل أن تشهد البلاد انفتاحاً ملموساً على الصعيد الداخلى، ومرونة واضحة فى سياساتها الخارجية بعد رحيل الامام آية الله الخومينى .

وثمة مؤشرات عديدة على هذا التغير الذى طال السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً :

فعلى الصعيد الداخلى هناك تنام واضح لقوى اجتماعية جديدة من الأجيال الجديدة التى ولدت فى أعقاب الثورة وأولئك الذين كانوا فى سنوات العمر الأولى عند اندلاع الثورة فى ١٩٧٩، وتتمثل هذه القوى بشكل رئيسى فى الشباب والمرأة ، وهذه القوى لها أجندة مختلفة ، وقد عبرت عن مطالبها من خلال مشاركتها الكثيفة فى الانتخابات الرئاسية التى أوصلت السيد محمد خاتمى إلى سدة السلطة فى عام ١٩٩٧ ، حيث تراهن هذه القوى على خاتمى فى تحقيق انفتاح أكثر فى مسيرة النظام السياسى .

وهناك أيضا تنام واضح فى سلطة الصحافة التى باتت تتمتع بقدرة أكثر على التعبير وتمثيل أكثر للتيارات المختلفة التى يموج بها المجتمع الإيرانى .

وعلى الصعيد الخارجى، هناك اتجاه واضح لإعادة دمج إيران مرة أخرى فى نطاقها الإقليمى والدولى، وقد بدأ هذا الاتجاه فى عهد الرئيس السابق السيد هاشمى رافسنجانى، وتبلور بوضوح فى عهد الرئيس الحالى محمد خاتمى . وأبرز موشرات ذلك نظرية حوار الحضارات أو الرؤية الإيرانية الخاصة بتفاعل الثقافات المختلفة التى يتبناها الرئيس خاتمى.

حقيقة المشهد :

بيد أن هذا التغير الحادث فى السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، لا يمكن ان يخفى حقيقة ان إيران وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على الثورة الإسلامية لاتزال فى الحقيقة متأرجحة بين تيارى التشدد والاعتدال، ويعكس هذا التأرجح حالة الصراع بين الاتجاهين الأساسيين لأيديولوجية الثورة وهما: الاتجاه الثورى الذى يعد الابن الشرعى لحقبة آية الله الخومينى، والاتجاه المعتدل الذى نما وترعرع فى ظل عهد الرئيس السابق هاشمى رافسنجانى ، واستطاع ان يكتسب شرعية كبيرة فى أوساط الشارع الإيرانى والنخبة الحاكمة فى

عهد الرئيس خاتمي، الذى اعتبر وصوله الى قمة السلطة – وعلى حساب منافسه على أكبر ناطق نورى أحد أهم رموز التيار المحافظ – دليلاً على القوة التى بلغها التيار المعتدل.

وثمة عدة عوامل تغذى كلا من التيارين على النحو الذى يؤكد ان حالة التأرجح هذه سوف تظل تلازم السياسة الإيرانية حتى إشعار آخر .

فمن ناحية، يبدو ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية مازالت تعيش روح الثورة رغم مرور أكثر من عقدين على اندلاعها، فانتخابات مجلس الخبراء التى أجريت فى أعقاب انتخابات الرئاسة ، وذلك فى اكتوبر ١٩٩٨، جاءت نتائجها لتؤكد تعادل نفوذ التيارين : المحافظ والمعتدل، حيث اقتسم التياران تقريباً مقاعد المجلس البالغ عددها (٨٦) مقعداً . وإذا كانت انتخابات مجلس الشورى الأخيرة قد أشارت إلى ان ميزان القوى قد مال كثيراً لصالح المعتدلين، فإن حيثيات معركة الرئاسة التى بدأت تدور رحاها من الآن لا تؤكد ان إيران باتت فى حضن الإصلاحيين تماماً ، حيث استعد المحافظون لمعركة شرسة .

أضف إلى ذلك، ان هناك عوامل بنيوية فى النظام السياسى الإيرانى نفسه تقوى شوكة التيار الثورى وفى مقدمتها الدستور الصادر عام ١٩٨١، والذى يعطى لمرشد الثورة، والمتمثل حاليا فى آية الله السيد على خامنئى أحد أبرز رموز التيار المحافظ، حق السيطرة على الاعلام والقضاء وكذلك جهاز الاستخبارات وقوات الأمن وتحديد المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية، وقد رأينا كيف قام خامنئى بسحب مشروع قانون الصحافة الجديد الذى تقدم به المعتدلون إلى مجلس الشورى مؤخراً ، ودار حوله جدل كبير.

والواقع ان هذه السلطات الواسعة الممنوحة لمرشد الثورة، والتى تم النص عليها فى الدستور الذى تم الإعداد له بعد أيام قليلة من وقوع الثورة، قد كرست ما يمكن تسميته «الثورة الدستورية» وهذا ما جعل الثورة الإيرانية ذات طابع فريد بين أقرانها فى قاموس الثورات الكبرى، حيث لم تمر ثورة الخومينى بما يطلق عليه فى الأدب السياسى النظرى مرحلة الشرعية الثورية التى يتم فيها تعطيل المؤسسات الدستورية، والتى تتطور لاحقا الى مرحلة الشرعية الدستورية التى يصاحبها مؤسسات سياسية غير مشبعة تماماً بروح الثورة ، على النحو الحادث فى الدستور الإيرانى.

لكن، وعلى صعيد آخر ، فإن ثمة عوامل تصب فى اتجاه تقوية التيار المعتدل، منها الاتجاهات الواقعية للسياسة الخارجية الإيرانية، والتى أوجدها المعتدلون أنفسهم ، حيث ان هذه الاتجاهات تعيد تقديم إيران للعالم فى صورة جديدة مقبولة بعكس الصورة التى صاغها ويحاول ان يجعلها ثمرة التيار المحافظ ، هذه الاتجاهات والتى هى من صنع المعتدلين تعد نجاحا يرجع فضله اليهم. أما على الصعيد الداخلى، فإنه فى ضوء الانفتاح الحادث فى البلاد والذى خلقه أيضا المعتدلون أنفسهم يصب أيضا فى صالح المعتدلين، فإعادة بناء الدولة وتجديد مؤسساتها عبر آلية الاقتراع بشكل فرصة مهمة أمام الاتجاه المعتدل لكى يكسب مزيداً من التغلغل فى المؤسسات الهامة المنوط بها صناعة القرار وتشكيل الرأى العام .

انتخابات وتحولات :

فى هذا السياق جاءت انتخابات مجلس الشورى فى فبراير الماضي لتكشف المزيد من حالة التفاعل بين الإصلاحيين والمحافظين ، حيث ان الذين راقبوا العملية الانتخابية عن كثب ربما يكونون قد أدركوا مدى هلامية هذا التمييز بين الإصلاحيين والمحافظين، أو بمعنى أدق تطور صيغة التفاعل بين الجانبين، حيث قفز المتشددون الى مرتبة الإصلاحيين، واختفت حدة الشعارات الأيديولوجية للمعسكر المتشدد ، ولم تحمل لافتاتهم الدعائية شيئاً منها، وكان تركيزهم الأساسى على الأجندة الاقتصادية، وهو ما أدى الى تشابه البرامج الانتخابية لكلا المعسكرين. ومن ناحية ثانية، فإن أجواء هذه العملية قد أشارت الى ان المسرح السياسى الإيرانى ما عاد منقسماً الى معسكرين فقط حيث أكدت هذه الأجواء صعود تيار ثالث ممثلاً فى تكتل الوسط الذى تقوده جبهة كوادر بناء الموالية للرئيس السابق هاشمى رافسنجانى. وهكذا يمكن القول ان هذه الانتخابات قد أكدت على نتيجتين هامتين :

– أولاهما : ان الخط العام للنظام السياسى بدأ يسير فى خط الإصلاح، أو بمعنى أدق، الانفتاح الذى جاء بفعل تأثير بيئة النظام سواء المتعلق منها بطبيعة المستجدات الجديدة فى هذه البيئة ، أو ما يمثل منها استجابة طبيعة أو خبرة لحصاد سيطرة المنطق السورى .

– وثانيهما: ان الانتخابات التى حتمت نتائجها ضرورة مراجعة الرؤية الكلاسيكية للحياة السياسية الإيرانية باعتبارها مناصفة بين التشدد والاعتدال، حتمت من ناحية أخرى، ضرورة عدم النظر الى التكتلات المختلفة باعتبارها كتل مصمتة ، حيث حدثت تمايزات واضحة داخل هذه التكتلات.

هوية الصراع :

التساؤل الذى يطرح نفسه فى اطار هذا الوضع يدور حول طبيعة الصراع الذى تشهده إيران والذى يعكس، كما سبق القول، حالة من التأرجح حول حسم خيار الإصلاح. فى هذا السياق ثمة ملاحظتان أوليتان:

– الملاحظة الأولى، تتمثل فى غموض مفهوم الإصلاح لدى التيار المعتدل نفسه، أو بمعنى أدق تردد هذا التيار فى إيضاح غاياته بشكل صريح ، حيث ان المحافظين يرددون دائما ماهو المقصود بهذا الإصلاح وماهو معنى المفاهيم التى يقول بها الإصلاحيون مثل مفهوم «المجتمع المدنى» ، بعبارة أخرى فليس ثمة أجندة محددة الأهداف لدى المعتدلين، فهم مع

أيديولوجيا الثورة ولكنهم مع الإصلاح ، في الوقت الذي لا يطرحون فيه كيفية الجمع بين الاثنين .

– الملاحظة الثانية ، تتمثل في هذا الاستقطاب الكبير في النظرة الى طبيعة صراع الإصلاح ، وفي هذا الاطار ثمة اتجاهان أساسيان، الاتجاه الأول هو الاتجاه الذي لا تروق له التجربة الإسلامية الإيرانية والذي يرى في هذا الصراع بشارة لاقتراب نهاية النموذج الذي تمثله هذه التجربة أصلاً ، وثانيهما، الاتجاه المؤيد للتجربة على طول الخط ، والذي يجد نفسه، في إبان تفجر الصراع، في حيرة لأمره أحيانا ، وفي أحيان أخرى، يصب جام غضبه على سياسات الرئيس خاتمي على الرغم من أنه يقود من وجهة نظرهم عملية تطوير آليات النظام السياسي، الأمر الذي يجعل إتباع هذا التيار في بعض الأحيان في مواقع شديدة التطرف .

على أي الأحوال، لابد من التأكيد بداية على ان الصراع الذي يشهده النظام السياسي – أي نظام سياسي – طالما كان هذا الصراع منضبطاً ، يعد في حد ذاته ظاهرة صحية ، فالنظم السياسية المعافاة هي التي تشهد مثل هذه الأنماط من الصراعات ، وليس معيار السكون في جميع الاحوال دليلاً على استقرار مسيرة النظام السياسي. وبالتمثيل على حالة النظام الإيراني على وجه التحديد ، نجد ان الصراع أو التنافس الذي يدور بداخله هو صراع منضبط استناداً الى عدة مؤشرات :

– يلعب القضاء وباعتباره رمانة الميزان في أي نظام سياسي دوراً محوريا في هذا الصراع .

– يتخذ الصراع شكل الاختلاف ، حتى لو كان هذا الاختلاف شديداً، بمعنى أنه لا يقوم على رغبة طرف في اجتثاث الطرف الآخر، أي أن هناك قبولاً مبدئيا بين مختلف الفاعلين في الساحة السياسية .

– تأكيد السيد علي خامنئي، والذي يمثل أعلى قمة السلطة، ان هذا الصراع يدور في اطار الاتفاق، أو بتعبيره الحرفي « خلاف بين جناحي عصفور واحد » .

وهكذا فإن ما يتصوره البعض من أن ذلك الصراع قد يكتب نهاية النظام الإسلامي الإيراني وأن ليس هناك ما يؤيده على أرض الواقع، والصراع الذي سوف يتكرر من حين لآخر داخل النظام يندرج في اطار الصراعات العادية التي تشهدها النظم السياسية، وإن تفردت الحالة الإيرانية ببعض الخصائص باعتبارها نموذجاً مختلفاً .

أي مستقبل ؟

ان ما يشهده النظام السياسي الإيراني هو عملية تطوير طبيعية تنقل التحكم في دفة الأمور لصالح التيار الأكثر اعتدالاً ، وواضح ان السيناريو الأكثر سواداً لمستقبل هذا النظام والمتمثل في انقلاب المحافظين جذريا على سياسات الإصلاح لم يعد هناك ما يؤيد حدوثه ، وطالما ان الأمور تحكم عبر الإرادة العامة ومن خلال صناديق الاقتراع، فإن مشكلة الاطر الدستورية التي تعوق حركة الإصلاح اليوم قد لا تكون قائمة بالغد .

وإذا ما اتفقنا على ان ما تشهده الساحة السياسية الإيرانية عملية "PROCCES" تطوير في اتجاه البعد عن الأطر الأيديولوجية الجامدة ، فإنه يمكن التكهن بأن المستقبل سوف يدعم تواجد ثلاث تيارات رئيسية وهي:

– التيار الأول، وقاعدته جبهة المشاركة الإسلامية بأطروحاتها الراديكالية، ويتشكل من تحالف التيار الراديكالي والقوميين الليبراليين والمستقلين والمنتمين الى أجنحة فكرية تقليدية ، وسوف يكون في صدر أولوياته ، الدعوة الملحة للانفتاح السياسي والإصرار على دفع التحولات الاجتماعية بشكل متسارع، وبشكل يجعل من هذا التيار شبيهاً بأحزاب الاشتراكية الديمقراطية .

– التيار الثاني، وقاعدته جبهة كوادر بناء وتشكيل من تحالف يمين الوسط التكنوقراطي الليبرالي ويسار الوسط العمالي، وسيكون شغله الشاغل الانفتاح بحذر على العالم وإيجاد حلول واقعية للأزمة الاقتصادية بشكل يجعل منه أقرب الى الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوربا .

– التيار الوسط ، ويتمثل في تحالف اليمين التقليدي المحافظ والليبراليين المعتدلين المنشقين أصلاً عن اليمين، وسيكون هذا التيار هو الأقل انفتاحاً والأكثر تمسكا بالمقولات الأيديولوجية .

على أي الأحوال، يمكن القول أن التفكير الحقيقي في مستقبل النظام السياسي الإيراني لا ينبغي ان يدور حول امكانية انتكاسة الإصلاح، وإنما حول مسار تطورها المستقبلي، وما يشمله هذا التطور من تفاعلات جديدة وإعادة ترتيب وخلق قوى مستحدثة في المسرح السياسي .

مطابع الأهرام التجارية قليوب مصر

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-227-130-3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

١ ـ الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساسا إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والعالم العربى . وتصدر « الكراسات الاستراتيجية » بدءا من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجى :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصريا وعربيا ودوليا . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التى كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عماد جاد .

(د) قضايا برلمانية :

دورية شهرية تهدف إلى تعريف الرأى العام عامة والنخبة السياسية خاصة ، والبرلمانية بشكل أخص بأوضاع البرلمان المصرى ، وهى تركز على سلسلة من الدراسات والمقالات فى الموضوعات التى تتعلق بالعمل البرلمانى عامة . ويرأس تحريرها د . هالة مصطفى .

(هـ) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضا دقيقا وافيا باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(و) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصرى بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرأس تحريرها د . محمد السيد سعيد .

(ز) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران . ويرأس تحريرها د . محمد السعيد إدريس .

٢ ـ التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجى العربى :

تقرير سنوى يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولى والنظام الإقليمى العربى والمجتمع المصرى . ويصدر التقرير الاستراتيجى العربى أيضا باللغة الإنجليزية بدءا من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوى يرمى إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصرى بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ ـ الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التى غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصرى والعربى ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ ـ المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضا لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالى **http: // www. acpss.org./** والبريد الإلكترونى **acpss@acpss.org** بالإضافة إلى البريد الإلكترونى للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام **acpss@ahram.org.eg**

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلا عن إمكانية الاشتراك السنوى فى إصدارات المركز الدورية والتى يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣/٥٧٨٦٠٢٣

E-mail: acpss@ahram.org.eg